الاثنين 13 حزيران 2022
العدد 4652 السنة السادسة عشرة
lundi 13 Juin 2022 nº 4652 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
كم خسرت المداخيل بالليرة؟

- ماهر سلامة
صدمة سعر الصرف المنتظر
- منى خشن
«تطويق الأراضي»
- نور خليك رزق
عدالة الضرائب

موقف لبناني موحّد وراء عون

لا صندوق مشترك، لا تراجع عن الـ 23، لا تنقيب إسرائيلي [2]

المعركة الفاصلة اليوم بين القضاء والحاكم [3]

سوريا وحلفاؤها
قرار المواجهة أقرب
[8 ـ 9]

يجري الحديث من بجاية تبلور قرار «ضبط» موازين الردع بين سوريا وحلفائها من جهة، والعدو الإسرائيلي من جهة أخرى (أ ف ب)

ملف

موظّفو القطاع العام
إضراب استعادة الثقة؟
6

تقرير

أميركا تبيع الخليج أوهاماً
10

العراق

الاستقالة تنسف العمليّة السياسيّة
الصدر يدفع نحو الفوضى
9

المشهد السياسي

لا صندوق مشترك، لا تراجع عن الـ 23، لا تنقيب إسرائيلي قبل الاتفاق

موقف لبناني موحّد وراء عون

مع وصول الوسيط الأميركي في ملف ترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة عاموس هوكشتين إلى بيروت، تنطلق الجولة الجديدة من المفاوضات الفعلية مع الولايات المتحدة بشأن معالجة مشكلة ترسيم الحدود البحرية مع العدو. وبحسب ما هو مؤكد على لسان مرجعيات كبيرة معنية، فإنّ آلية التواصل ومقاربة الملف باتت مختلفة تماماً عن المرحلة السابقة. وقد بات واضحاً أن المسار يقوم على الآتي:

أولاً، اتفاق على ترك الإدارة العليا للملف للرئيس ميشال عون، وهناك تفاهم واضح بين قيادتَي أمل وحزب الله على السير خلف الرئيس عون، وهو الموقف نفسه الذي أكده رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي. وبناءً عليه، تم الاتفاق على إعادة تنظيم العمل، بحيث يكون هناك تشاور مباشر ومفتوح بين عون وميقاتي، وتشاور غير مباشر مع الرئيس نبيه بري وحزب الله من

الردّ على اقتراح هوكشتين يستند إلى رأي رئيس مصلحة الهيدروغرافيا في الجيش

خلال نائب رئيس المجلس إلياس بوصعب والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، على أن يصار في اليومين المقبلين إلى إعادة تنظيم العلاقة مع قيادة الجيش، لتحديد دورها التقني، والسعي إلى عدم صدور أي مواقف ذات بعد سياسي من قبل ضباط حاليين أو سابقين أو شخصيات قريبة أو محسوبة على قائد الجيش، وخصوصاً أن المواقف التي تُعلن تظهر كأن هناك في الحكم من يريد التفريط بحقوق لبنان.

ثانياً، تم التفاهم على سقوف تشكل خطاً أحمر لا يقبل لبنان تجاوزه تحت أي اعتبار، وهي تشمل رفض أي اقتراح أميركي بتكليف شركة أميركية أو من جنسية أخرى أعمال التنقيب في المناطق المتنازع عليها، وبالتالي رفض مطلق لفكرة الصندوق الاستثماري المشترك بين لبنان والعدو، وكذلك رفض فكرة الخط

(أ ف ب)

المتعرج، بينما المطلوب الاتفاق تقنياً على نقطة برية يجري على أساسها رسم الخط المستقيم داخل البحر. ولبنان يتصرّف على أن الخط 29 هو خط تفاوضي لكن بما لا يقود أبداً الى التراجع عن الخط 23.

ثالثاً، التفاهم على إبلاغ الجهة الأميركية الوسيطة والجهات الغربية والشركات العاملة في هذا الملف أن هناك عواقب كبيرة ومخاطر جدية لأي محاولة لبدء العدو في استخراج النفط قبل الاتفاق مع لبنان الذي لا يمكن أن يقبل بحرمانه من التنقيب، فيما يحقّ لإسرائيل ذلك، سواء في المنطقة المتنازع عليها أو غيرها.

وبحسب مصادر مطّلعة، فإن مشاورات مكثفة جرت الأسبوع الماضي معظمها بعيد عن الأضواء، واتفق على أن يقود الرئيس عون المهمة من دون الخضوع لكل أشكال الابتزاز أو المزايدات أو محاولات حشر لبنان لجزء الى تنازلات أو الى مواجهات غير محسوبة، فيما أكّدت قيادة المقاومة للجهات المعنية في لبنان أنها جاهزة لتحمّل المسؤولية ربطاً بالموقف الذي يصدر عن الحكومة.

وعليه، أكّدت أوساط معنيّة بالملفّ أن هوكشتين «سيستمع إلى موقف لبناني موحّد» على اقتراح الخط 23 معدلاً الذي قدّمه الى لبنان في شباط الماضي. وأوضحت أن الردّ اللبناني على اقتراح هوكشتين يستند في جوهره إلى تقييم رئيس مصلحة الهيدروغرافيا في الجيش اللبناني المقدم عفيف غيث الذي كُلّف من قيادة الجيش، بعد إحالة رئيس الوفد المفاوض العميد بسام ياسين إلى التقاعد، حضور الاجتماع الفني - التقني في قصر بعبدا في آذار الماضي لدرس اقتراح هوكشتين. وأكّدت أن أحداً لم يعرف بعد ما في جعبة هوكشتين الذي تبلّغ قبل حضوره بأن على العدو وقف العمل في حقل كاريش.

وكان بري قد غاب عن اجتماع القصر الجمهوري السبت بين عون وميقاتي، في حضور يوسف وإبراهيم. المصادر أكّدت أن موقف رئيس المجلس «مطابق» لموقف الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بالوقوف وراء أي قرار يتخذه رئيس الجمهورية، وأن أحد المعنيين بالتنسيق تواصل معه بعد الاجتماع لوضعه في أجواء ما دار فيه «والتنسيق يتم خطوة بخطوة». فيما قالت مصادر عين التينة إن عدم حضور بري سببه عدم حصول أي تطور إضافي على ما تم التوافق عليه سابقاً بين أركان الدولة، سواء حيال ملف الترسيم البحري وضرورة اعتماد اتفاق الإطار كـ«نقطة ارتكاز»، أو لجهة ثوابت لبنان في نيل كل حقوقه. وأشارت إلى أن لبنان يتقدم باتجاه تحصيل حقوقه، وأحد وجوه التقدم حصول «شبه إقرار» من الجانب الأميركي بالخط 23 كمرتكز للحق اللبناني، وأن لبنان «قفز فوق خط هوف». فيما دعت مصادر رسمية في الوفد المفاوض إلى إدراج بدء العدو الإسرائيلي خطوات لإطلاق دورة التراخيص الرابعة في البلوكات الغازية في مياه المتوسط كبند على جدول أعمال لقاءات الوسيط الأميركي، كون جزء من هذه البلوكات يقع في المياه المتنازع عليها.

(الأخبار)

إسرائيل تهوّل ردّاً على تهديدات نصرالله

عشية وصول الوسيط الأميركي في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة، اختارت إسرائيل أن توجه رسائل تهويلية إلى لبنان، وأوكلت المهمة إلى رئيس أركان جيشها أفيف كوخافي الذي كرّر، إلى حدّ كبير، التهديدات التي أطلقها مطلع السنة الماضية أمام مؤتمر معهد أبحاث الأمن القومي، في رد يومها على كلام للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله.

ولعل أبرز ما تكشفه رسائل كوخافي هو أن إسرائيل - إلى جانب محاولة الضغط على المسؤولين اللبنانيين لتقديم تنازلات للمبعوث الأميركي - تدرك جدية المقاومة وتصميمها على منع كيان العدو من فرض وقائع في ما تحدّده الدولة اللبنانية مناطق متنازع عليها، وتسعى إلى إنتاج قدر من التوازن في الصورة بعد كلام نصرالله الخميس الماضي وتحذيراته للعدو، والتي أظهرت أن لبنان الرسمي يستند إلى عناصر قوة لا تقل أهمية عما تملكه إسرائيل، خصوصاً أن إسرائيل والولايات المتحدة والعالم الغربي أكثر من يحتاج إلى الاستقرار الأمني في هذه المنطقة من البحر المتوسط لتوفير البيئة الملائمة لاستخراج ثرواته الطبيعية. ويبدو أن ما تخشاه إسرائيل هو أن يتمسك المسؤولون اللبنانيون بحقوق لبنان البحرية بالاستناد إلى التوازن الذي أحدثته المقاومة في المعادلة.

وتقاطعت مواقف كوخافي مع رسائل لرئيس شعبة العمليات اللواء عوديد بسيوك، في مؤتمر الجبهة الداخلية، تحدث فيها عن حجم الدمار في لبنان في حال نشوب حرب، متغافلاً عن حقيقة أن المقاومة أصبحت قادرة على إحداث دمار مشابه وبنسب أكثر خطورة ضد المنشآت الاستراتيجية في إسرائيل. وهو ما تقرّ به كل التقارير والقيادات الإسرائيلية. وتشكل هذه المواقف مؤشراً على ما قد تشهده وسائل الإعلام الإسرائيلية في الأيام المقبلة من تقارير تنطوي على رسائل مشابهة انسجاماً مع الخط الذي حدده كوخافي وبسيوك.

قضية اليوم

المعركة الفاصلة اليوم بين القضاء والحاكم

تتّجه الأنظار اليوم إلى مكتب النائب العام الاستئنافي في بيروت زياد أبو حيدر الذي يُراوِح للتهرّب من تنفيذ أمر رئيسه بالادّعاء على حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة. القانون يُلزم أبو حيدر بالادّعاء وإحالة الملف إلى قاضي التحقيق، إلا أنه يدّعي كذباً عدم اختصاصه

رضوان مرتضى

بعيش القاضي زياد أبو حيدر زُعباً غير مسبوق. بين يديه ملف الادعاء على حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة لارتكابه جناية اختلاس أموال الشعب، لكنّ القاضي الأرثوذكسي يرى فيه كرة نار يريد إبعادها عنه بأيّ طريقة كي لا تحرقه، فيما تُمارس عليه ضغوط سياسية وطائفية من كلّ حدب وصوب لحماية سلامة، وليّ نعمة الكثيرين. وهو يخشى حتى القيام بدور «ساعي البريد»، بتنفيذ أمر رئيسه النائب العام التمييزي غسان عويدات الذي طلب منه تحريك دعوى الحق العام أي الادعاء. لذلك، في حال إصرار أبو حيدر على التمرّد على أوامر رئيسه برفض الادعاء، فإنّ عليه الردّ بكتاب خطّي سينقلب عليه حتماً لتثبيتُ واقعةَ ارتكابه خرقاً للقانون. إذ لا يحقّ للنائب العام الاستئنافي أن يناقش طلبات المدعي العام التمييزي لكونه ليس مرجعاً للطعن بقرارات رئيسه، كما لا يملك خيار مراقبة قانونية قرارات رئيسه، بل إنّ له فقط حقّ الطلب من رئيسه إرسال الطلب خطياً، ولا سيما أنّ عويدات لم يسأل أبو حيدر ما إذا كان مختصاً أو لا، بل طلب منه الادعاء تبعاً للسلطة الممنوحة له بحسب المادة 13 من أصول المحاكمات الجزائية.

ورغم التشويش الذي تحاول «جوقة سلامة» تعميمه بعدم اختصاص أبو حيدر للادعاء لكونه من اختصاص النيابة العامة المالية، إلا أنّ نص المادة 21 من القانون نفسه واضح إذ يرد فيه ما حرفيته: «للنائب العام المالي أن يطلب، بواسطة النائب العام التمييزي، من النائب العام الاستئنافي في كل المحافظات تحريك دعوى الحق العام أمام قضاة التحقيق أو الادعاء مباشرة أمام المحاكم المختصة. وبالتالي، لا يمكن للنائب العام المالي الادعاء مباشرة إلا عبر النائب العام الاستئنافي»، فضلاً عن أنّ القاضي علي إبراهيم عضو في هيئة التحقيق الخاصة التي يرأسها سلامة. وبالتالي، لن يكون بإمكانه طلب الادعاء على رئيسه لتنازع المصالح كونه صاحب مصلحة شخصية مع سلامة، مع أنّ أحد المخارج التي كانت مطروحة أن يُحال الملف إلى إبراهيم ليُكلّف أيّ محام عام، ثم يطلب من النائب العام الاستئنافي الادعاء. غير أنّ القاضي علي إبراهيم يمهر توقيعه على جميع أوراق النيابة العامة المالية. لذا كان لزاماً على أبو حيدر أن يسجّل الادعاء فوراً ويُحيله إلى قاضي التحقيق ليبدأ استجواب سلامة في الجنايات المدّعى عليه فيها. غير أنّ سلامة، عبر هذه الضوضاء، يحاول الإيحاء بوجود خلاف قانوني وبأنّ القضاة غير متّفقين بشأن الادعاء عليه لتضييع الملف.

هذا في القانون. أما في كيفية الوصول إلى قرار الادعاء على سلامة، فتكشف مصادر مطلعة على الملف عن تفاصيل اجتماع عُقد في القصر الجمهوري، شارك فيه رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي ومستشار القصر سليم جريصاتي والمدعي العام التمييزي، قبل أن ينضم إليهم وزير العدل هنري خوري. الاجتماع كان مخصصاً لمناقشة ملف الصرافين وشحن الأموال وقضية ميشال مكتّف. وخلاله، سأل جريصاتي عن مصير ملف سلامة، فتحفّظ عويدات عن الإجابة قبل انتهاء التحقيق، وعلّق ميقاتي بالقول إنّه سبق أن أبلغهم أن خذوه وافعلوا ما شئتم بعد إنجاز توقيع العقد مع البنك الدولي.

وفيما تتحدث مصادر عن إصرار رئيس الجمهورية على الادعاء على سلامة، تنفي مصادر المجتمعين تدخّل رئيس الجمهورية في ذلك مؤكدة أنّ الاجتماع حصل قبل آخر اجتماع للحكومة. وسألت: «لو كان إصرار الرئيس على الادعاء صحيحاً، لماذا لم يحصل الادعاء في اليوم التالي؟».

أما شكل الادعاء وطريقته، فقد كانا في عهدة عويدات الذي كانت أمامه عدة خيارات. وفيما تردد أنّه لم يطلب من المحامي العام التمييزي جان طنوس الادعاء خشية أن يذهب الأخير إلى طلب توقيف سلامة فوراً ومنعه من دخول المصرف المركزي، تتحدث مصادر مطلعة عن تجنّب عويدات الطلب من طنّوس ذلك كي لا يظهر كمن يتهرّب من الادعاء بنفسه لكونه هو من كلّف إجراء التحقيق. وتشير المصادر إلى أن عويدات ناقش الملف مع إبراهيم الذي اعتذر عن عدم توليه انطلاقاً من حسابات سياسية وشخصية. كما أثار إبراهيم المسألة من زاوية سياسية معتبراً أنه في ظل وجود تغطية مسيحية لسلامة من البطريرك، فإن من غير المنطقي أن يطلب الى قاضي شيعي الادعاء. وأثار مخاوف موجودة لدى رئيس مجلس النواب نبيه بري من

تقرير الادعاء جاهز ويشمل شخصيات ومصارف لبنانية وأجنبية

أن الادعاء الذي يفترض أن يسبق إقالة سلامة من دون وجود تفاهم، سيؤدي إلى مشكلة في سعر الصرف. إضافة إلى أنّ بري لا يريد أن يظهر الأمر بأنّ الشيعة يسعون وراء حاكمية المصرف لكون نائب الحاكم الأول الشيعي وسيم منصوري هو من سيتولى المسؤولية الى حين تعيين بديل، وأنه يفضل الاتفاق على تعيين بديل من سلامة ثم إقالته والادعاء عليه.

ترافق ذلك كله مع وصول القاضي طنوس إلى نهاية التحقيق في ملف سلامة. وقد أبلغ عويدات عون وميقاتي بأنّ الأمور تتطور سريعاً في أوروبا، وأنّ وفداً قضائياً فرنسياً برئاسة قاضية فرنسية سيصل الى بيروت قريباً جداً، وسيطلب معلومات ومعطيات مفصّلة حول ملف رياض وشقيقه. وقال عويدات إنه أبلغ الفرنسيين أنه مستعد للتعاون على قاعدة تبادل كامل للمعطيات. ولفت إلى أن الفرنسيين يشكّكون في المعطيات التي وردتهم من سلامة لأن الأخير كشف عن التحويلات الصادرة من حساب شقيقه مع تفاصيل تواريخها وحجمها، لكنه رفض الكشف عن هوية الأشخاص الذين حوّلت الأموال لهم في الخارج. وتؤكد مصادر مطّلعة على التحقيقات أنّ الكشوفات المسلّمة إلى القضاء غير كاملة. وقد برّر محامون على صلة بسلامة الخطوة بأن رفع السرية قائم عن المشتبه فيه أي رجا، وليس عن الآخرين. وبالتالي فإن المعطيات تكشف عن رجا وليس عمّن تعامل معهم، سواء في لبنان أو خارجه. غير أنّ مصدراً قضائياً أكد أنّ هناك لغطاً باعتبار أنّ رفع السرية لا يكون عن شخص باسمه، وإنما على حساب. ولدى رفع السرية يكون ذلك عن المرسل الى هذا الحساب والمرسل إليه منه. ولفت المصدر القضائي إلى أنّ الحديث عن أسماء هو تذاكٍ من قبل سلامة، لافتاً إلى أنه لا وجود لسرية مصرفية على اسم رجا سلامة، إنما السرية على حساب رجا سلامة.

في المحصلة، أصر عويدات على خطوة الادعاء لأن المعطيات الموجودة كافية. وقال إنه تسلم من طنوس تقريراً يتضمّن أسباب الادعاء مع مرفقات تفصيلية تكشف عن ضرورة الذهاب الى الادعاء فوراً. كما تبيّن أن المراسلات حول حسابات رجا ليست واضحة جميعها، وهناك ملفات تم شطبها وأسماء تم حذفها. ولدى القضاء شكّ بسلامة الحسابات لجهة أن يكون هناك مصرف قام بالتلاعب بها، فضلاً عن أن رياض سلامة لا يزال يرفض إعطاء كشف عن حساباته في مصرف لبنان.

وأبلغ عويدات ميقاتي وعون أنه عبر قادر على تأخير الخطوة لأن الأوروبيين سيقومون قريباً بخطوات على هذا الصعيد، وربما ينتهمون عويدات نفسه وليس كل القضاء بعرقلة العمل من خلال منع الادعاء أو منع القضاء الأوروبي من القيام بعمله في لبنان، إذ إنّ الأوروبيين يعتبرون أن القاضي إذا لم يستخدم صلاحياته فإنه يُعرقل سير العدالة، فضلاً عن أن عويدات نفسه مقتنع بضرورة وجدوى الادعاء على سلامة، مع أنه كان يفضّل أن يبادر مجلس الوزراء إلى خطوة إقالته وتعيين بديل له لضبط نتائج قرار الادعاء عليه. وتكشف المصادر أنّ عويدات أبلغ الرؤساء أن الخطوات القضائية قد تصل الى حدود طلب إحضار سلامة الى التحقيق، وبالتالي فإنّ احتمال توقيفه قوي جداً لارتكابه جنايات.

وفيما تحدثت مصادر عن اجتماع عقد قبل أيام في العاصمة الفرنسية بمشاركة لبنان، جرى خلاله تبادل المعطيات حول ملف التحقيق في قضية سلامة وشقيقه، وتم إطلاع الجانب اللبناني على خطوات مرتقبة من جانب الجهات القضائية الأوروبية، إلا أنّ مصدراً قضائياً رفيعاً نفى ذلك مؤكداً أنه «لن يُعقد أي اجتماع الآن لأننا أنهينا الملف الذي لا يمكن المساس به قبل أن يتسلّمه قاضي التحقيق».

تجدر الإشارة إلى أن الادعاء لا يقتصر على رياض ورجا وماريان الحويك، بل يشمل مصارف لبنانية وأجنبية في سويسرا وفرنسا وكذلك شخصيات مشتبه في تورطها بعملية الاختلاس وتبييض الأموال.

تقرير

في وجه العدو... بلا مقاومة ولا فلسطين!

(علي حشيشو)

آمال خليل

لم تكن وقفة رأس الناقورة، عصر السبت، «لتثبيت الحقّ بالخط 29»، وقفة «رجلٍ واحد» في وجه العدو الإسرائيلي. على بعد كيلومترات قليلة من الحدود مع فلسطين المحتلة وعلى مرأى من رادارات «روش هنكرا» المعادية، اختلف المشاركون على مبادئ رئيسة، منها؛ كيف نُثبّت الحق بالخط 29 في الأساس؟ خلافات لم تقلّ عُمقاً عن الخلاف على الترسيم البحري بين لبنان والعدو!

تباينت أصناف المشاركين في الوقفة عاكسةً تباين الداعين لها من مجموعة النواب «التغييرين» ومجموعات «17 تشرين» إلى الحزب الشيوعي اللبناني. بلدية الناقورة استبقت التحرك بتجهيز باحة على تلّة مُشرفة في منطقة وسطية بين المقرّ العام لقيادة الـ«يونيفيل» والمراكز الحدودية للجيش والأمن العام والـ«يونيفيل». قبالة يافطة «أُحبُّ الناقورة» بالإنكليزية، استحدثت البلدية فواصل حمائية تفصل بين التلة والمنحدر الصخري تحتها. بالباصات، وصلت مجموعة من حاصبيا ومرجعيون من مناصري النائب فراس حمدان، أحد الداعين للوقفة، والذي وصل لاحقاً. ثمّ وصلت باصات أخرى أقلّت مجموعات شيوعية من النبطية وكفررمان وصريفا وعين بعال وصور ومعركة. وما بينهما، وصل عدد من «الثوار».

تحت قيظ الشمس وفي زاوية جانبية، رفع أحد المشاركين يافطة كتب عليها «الشكر من القلب لسلاح المقاومة، حامي نفطه». لحظات وتوافد إليه بعض «الثوار»، طالبين منه بالشدّة والشتائم والوعيد، إنزال يافطته «منعاً لحرف النشاط عن مساره». استغرب صاحب اليافطة انزعاجهم، مشيراً إلى أن «الشكر واجب للمقاومة الإسلامية والوطنية المسلحة التي حرّرت الأرض التي نقف عليها». وخلال تعداده أسماء شهداء لـ«جبهة المقاومة الوطنية» وحزب الله وغيرهما، استُفزّ من كلامه البعض، وكادوا أن يتعرضوا له بالضرب. إحدى «الثائرات» بالغت بإبداء اشمئزازها من اليافطة وصاحبها، وقالت له بسخرية: «روح اشكر المقاومة غير هون»، قبل أن تدعوا رفاقها إلى نبذه وحيداً. أحد الشبان برّر استياء مجموعات «17 تشرين» بـ«أننا نسعى لإثبات أننا لسنا مؤيدين لحزب الله عندما نجاهر بدعمنا لمقاومة إسرائيل. ومثل هذه اليافطات لا تخدمنا». تمسّك صاحب اليافطة برفعها، فيما أصرّ المزعجون على إزالتها، حتى غضبت وقالت له بحدّة: «من يحمينا هو الجيش اللبناني»، لكن أحد «الثائرين» وعبر مكبر الصوت لـ«التسمع إسرائيل»، توعدها باسم «ثوار 17 تشرين» بأنهم «لن يسمحوا لها بسرقة حقوقنا».

قبل أن يعالج أمر اليافطة، برز خلاف آخر على الأعلام. هاجم أحد «الثوار»، شاباً يرفع علم فلسطين وهدّده بالضرب، مؤازراً من عدد كبير من المشاركين لأن «هذا النشاط جاب آخر. وفي زاوية، عقد حمدان وخلف والقعقور اجتماعاً مغلقاً، قبل أن ينبروا لتلاوة البيان الصادر عن النواب «التغييريين». اضطر الثلاثة للانتقال من وسط المكان إلى إحدى زواياه بسبب الإشكالات التي لم تتوقف. وبشكل سريع أمام وسائل الإعلام، نادت القعقور على حمدان لتلاوة البيان المحفوظ على هاتف خلف. باسم زملائه الـ 13، تعهد حمدان بأن وقفة رأس الناقورة «ستكون بداية التحركات للمطالبة بتعديل المرسوم 6433 واعتماد الخط 29 للتفاوض في الترسيم البحري بدلاً من الخط 23 و إيداعه لدى الأمم المتحدة للحفاظ على ثروة لبنان».

إلى حلبات مصارعة ومجموعات منفصلة لا يجمعها شيء. فـ«الثوار» تقوقعوا في جانب والشيوعيون في جانب آخر. وفي زاوية، عقد حمدان وخلف والقعقور اجتماعاً مغلقاً، قبل أن ينبروا لتلاوة البيان الصادر عن النواب «التغييريين». اضطر الثلاثة للانتقال من وسط المكان إلى إحدى زواياه بسبب الإشكالات التي لم تتوقف. وبشكل سريع أمام وسائل الإعلام، نادت القعقور على حمدان لتلاوة البيان المحفوظ على هاتف خلف. باسم زملائه الـ 13، تعهد حمدان بأن وقفة رأس الناقورة «ستكون بداية التحركات للمطالبة بتعديل المرسوم 6433 واعتماد الخط 29 للتفاوض في الترسيم البحري بدلاً من الخط 23 و إيداعه لدى الأمم المتحدة للحفاظ على ثروة لبنان».

تحقيق

«عاصمة الشيوعية» تحوّلت ديراً كبيراً

الانتخابات في «بلاد» البترون لم تنته بعد

لم تنته المعركة الانتخابية في البترون مع انتهاء الاستحقاق النيابي. ولأن المدينة وقضاءها أحد أضلاع «مثلث المرشحين للرئاسة» تبدو الحملة مستمرة حتى موعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية. ما يقحم المنطقة في مزايدة مسيحية تزداد حماوتها كلما اقتربنا من موعد الاستحقاق الرئاسي. اعتادت بلاد البترون المزايدات، لكن ليس وفق معيار طائفي، بل وفق معيار عقائدي ديناميّ حين كان نصف البترونيين شيوعيين واشتراكيين

أمال خليل

تبالغ بقسميا في هدوئها. عطلة الصيف لا تبدّد السكون الذي يسودها في أشهر السنة. على غرار أبنائها قلة ومن نزح منها كثر. أما من هاجر منذ عقود وانقطع عنها، فهم الغالبية. يمر بجوار البلدة المزدانة ببيوت الحجر وحدائق الزهور، طريق القديسين الممتد من مدينة البترون إلى مزار القديس شربل في عنّايا في جرد جبيل. لمسات اتحاد بلديات البترون تظهر عند مدخل بقسميا في اليافطات ومستوعبات النفايات. الطريق نحوها معبّدة حديثاً ومجهزة بإشارات السلامة المرورية. زحمة صور نواب المنطقة وراياتٍ أحزابها تغيب عن شوارع البلدة التي تعطي انطباعاً بالحياد في مقابل انحياز واضح للكنيسة. يبدو القضاء برمّته وكأنه دير كبير يتماهى، بشكل خاص، مع مواقف الكنيسة المارونية التي انطلقت من كفرحي المجاورة حيث استقر البطريرك الماروني الأول يوحنا مارون عام 680. لكن، قبل سبعين عاماً، كانت بقسميا «شي تاني». عندما كان معظم أبنائها شيوعيين مع قلة قومية واشتراكية. ولطالما تميزت «بلاد البترون» بديناميةٍ سياسية وحزبية لافتة، حتى أن أهاليها انقسموا، خلال الحرب العالمية الثانية، بين هتلر وستالين. في العام الدراسي 1974 - 1975، فاز بعضوية مجلس طلاب ثانوية البترون الرسمية تسعة كتائبيين وسبعة شيوعيين وقوميان اثنان. بين مزروعات «حاكورته»، يعيش الياس مفرج (85 سنة) شبه وحيد بعد وفاة معظم رفاقه في الحزب الشيوعي اللبناني. «الرفيق الذي يموت لا يولد بديل عنه»، يقول بحسرة. يشعر «الرفيق الياس» بغربة، ليس في محيطه البترونيّ فقط، بل «في لبنان كله مع تسرب الوطنيين والعلمانيين إلى الأحزاب الطائفية». سمى نجله البكر فلاديمير «لكي لا ينسى خلفيته العقائدية ويسير على درب والده». ولداه المقيمان في بيروت لم ينعزلا طائفياً، لكنه يخشى عليهما من «النَدم يوماً ما على علمانية والدهما، عندما يصبحان أقلية منبوذة». كان «الرفيق الياس» واحداً من عشرات تأثروا، في ثلاثينيات القرن الماضي بفكر خاله يوسف شيخاني الذي حمل إلى بقسميا النّاية الفكر الماركسي اللينيني من فرنسا حيث درس المحاماة. من لم يؤثر فيه شيخاني، تأثر بمدير المدرسة الرسمية يوسف ريشا الذي نمّى الحسّ الطبقي بين التلاميذ الذين حفظوا منشورات خالد بكداش ونقولا الشاوي. عام 1952، طُرد مفرج من ثانوية البترون بعدما قاد تظاهرة لتحسين رواتب الأساتذة «أوقفني الدرك ثلاثة أيام». يفخر بأنه أسهم في صنع «عصر النهضة في بقسميا، القلعة الحصينة للفكر اليساري. لم نكن حينها تحت حكم بيك أو شيخ أو دير. أجواء تقدمية سمحت لي بأن أؤسس لجنة لحقوق المرأة في المنطقة عام 1949». لم تدم النهضة طويلاً. بدأت بذور الطائفية تنمو منذ ثورة 1958 حتى تفجّرت في الحرب الأهلية، و«ورث الفكر الانعزالي الفكر اليساري». خلال الحرب، قاد مفرج «جبهات رفض» عدة. رفض «انخراط الحركة الوطنية وفصائل الثورة الفلسطينية في القتال الداخلي ضد أحزاب الجبهة اللبنانية في جرد البترون»، كما رفض «الاحتلال السوري لساحل البترون منذ عام 1978 ما حوّل بقسميا وجاراتها في وسط البترون، لسنوات، إلى خط تماس بين كانتون الساحل وكانتون الجرد». منذ انتهاء الحرب، يشعر مفرج بأن المنطقة «تعيش عصر انحطاط. بعدما كانت القوى تتنافس على الشعارات الاشتراكية أو اليسارية أم القومية، صارت تتنافس على رفع مستوى التحريض الطائفي والمناطقي وحقوق المسيحيين لجذب الجمهور». امتدت الشيوعية إلى أنحاء القضاء من خلال شخصيات أثروا في بيئاتهم، أبرزهم رشيد معتوق من كفرحلدة الذي اعتنق الفكر الشيوعي أثناء دراسته الطب في ألمانيا في العشرينيات، ومن جبران الصحافي خير الله خير الله، أحد مؤسسي الحزب، والذي ناضل ضد الاستعمار الفرنسي في لبنان وخارجه واغتيل في الجزائر قبل استقلالها. عندما كانت بقسميا «عاصمة الشيوعية»، كانت جارتها دوما، في جرد البترون، «عاصمة القومية»، إذ اعتنقت غالبية سكانها من الروم الأرثوذكس فكر أنطون سعادة وجورج حبش والقضية الفلسطينية والقضايا العربية والمشرقية. وبرز من بقسميا، الطبيب العروبي الذي درس في العراق يوسف جبور، ومن حلتا القومي يوسف الحويك. أما إجديرا وجران فكانتا عاصمتين للاشتراكية. بعد الحرب العالمية الثانية، ذاع في الأولى صيت خوري الرعية المارونية في البترون طانيوس منعم الذي تحول من الشيوعية إلى الاشتراكية وتأثر بفكر جورج حبش، والتحق به كثر في القضاء، لا سيما بعد تأسيسه حركة أنصار السلم مع رشيد معتوق. وزاد تأثيره بعد صدور أول حكم قضائي في لبنان للقاضي رشيد جبران الذي انتصر لحرية رأي الخوري بعد أن ادعت الكنيسة عليه بتهمة تحقير الشعائر الدينية والتجديف. ومن جران، برز حنا يعقوب الذي كان صديقاً لكمال جنبلاط وتحول إلى رمز اشتراكي من البترون إلى بلاد جبيل، ومن تنورين الاشتراكي إميل طربيه.

يعيد الباحث كمال فغالي هذه الديناميةَ، بالدرجة الأولى، إلى الطبيعة الجغرافية للمنطقة. «الأراضي في غالبية القضاء بعلية. لذا اتجهت الناس إلى التعليم للحصول على وظيفة. وأسهمت الإرساليات اليسوعية الأجنبية في توفير التعليم للجميع في عهد المتصرفية ابتداء من 1868. ومن نتائجها، تمايز بلدات بأكملها بارتفاع نسبة التعليم قبل أكثر من قرن. دوماً، ذات الغالبية الأرثوذكسية. وفدت إليها الإرساليات الروسية وساعدت البعض على السفر لمتابعة دراستهم. التعليم أنتج نخباً انجذبت إلى الأحزاب والحركات الثقافية». فغالي نفسه، ابن كفرعبيدا، تأثر بخاله الاشتراكي حنا يعقوب، وانجذب إلى القضية الفلسطينية وانتمى بداية إلى الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين قبل أن يتحول إلى الجبهة الشعبية.

الكنيسة والرئاسات

منذ عقود، زاد ارتباط القضاء ذي الغالبية المارونية بالكنيسة وبرئاسة الجمهورية. معظم الزعامات المحلية بنت نفوذها على علاقتها ببطريرك أو مطران أو رئيس جمهورية، ما ضمن لها مقاعد نيابية ومواقع رسمية أخرى. في مقابل الزخم الشيوعي والاشتراكي والقومي في الوسط والجرد، وجدت الكتلتان الوطنية والدستورية مناصرين لهما في مدينة البترون، لا سيما بعد وصول إميل إده وبشارة الخوري إلى رئاسة الجمهورية. وبعض البترونيين استبدل إحدى الكتلتين بالكتلة الشمعونية بعد وصول كميل شمعون إلى الرئاسة. في دراسة عن «العائلات والبيوت السياسية في قضاء البترون من خلال المجلس النيابي»، تلفت كاترين ريشا، من إجديرا، إلى أن «السياسة شكلت في جرد البترون ووسطها وساحلها ثنائيات تعاقبت على تمثيل القضاء في السياسة بالانفراد أو بالاتحاد، في ظل عملية توارث امتدت حتى ما بعد الحرب الأهلية». وتوقفت عند نفوذ تلك البيوت المتمثل بسلطتها السياسية أو الدينية أو المادية وليس بامتدادها العائلي عددياً. في جرد تنورين، برزت زعامات طربيه ثم يونس و بو ضو وال عقل. ترشح وخسر كل من إميل طربيه منفرداً عام 1958 تحت شعار «انتخبوا رفاق كمال جنبلاط»، طمعاً في إحياء زعامة عائلته، وخليل طربيه عام 1972. علاقة ال يونس بالانتداب الفرنسي أوصلت مسعود يونس إلى النيابة ثلاث مرات حتى عام 1939. بعد مرحلة ركود، تمكن منوال يونس من تجديد الزعامة مستفيداً من علاقته بالعهد الشهابي، ففاز في انتخابات 1968 وخسر في انتخابات 1972. زعامة ال عقل بدأت بإبراهيم عقل الذي كان مقرباً من البطريرك الياس الحويك وانتهت عام 2005 بعزوف النائب سايد عقل عن الترشح مجدداً. وما بينهما كميل عقل الذي بارك الكهنة ترشيحه عام 1960 قبل أن يعتزل السياسة بعد خسارته انتخابات 1964، ويورثها لابن شقيقه سايد الذي انتمى للكتلة الوطنية. واستمدّ ال ضو نفوذهم من تقربهم من الكتلة الدستورية خلال تولي بشارة الخوري رئاسة الجمهورية قبل أن يوالوا لاحقاً سليمان فرنجية. وظل يوسف ضو نائباً حتى دورة 1951. أما ال البيطار من كفيفان، فاستمدوا نفوذهم من علاقتهم برؤساء الجمهورية، فانتخب كميل البيطار لدورات عدة مدعوماً من رئيس الجمهورية إميل إده، وشغل نجله إميل وزارة الصحة في عهد الرئيس سليمان فرنجية. وصعد نجم زعامة آل حرب، من تنورين، بعد انتهاء الانتداب الفرنسي الذي كانوا يعارضونه، وانتقلت من أنطون إلى شقيقه بطرس ثم جان حرب الذي فاز في انتخابات 1953 مدعوماً من الشمعونية، وبقي نائباً لثلاث دورات حتى وفاته عام 1969، فورث الزعامة ابن شقيقه المحامي بطرس حرب الذي فاز للمرة الأولى في انتخابات 1972.

«الزعامة» الوحيدة التي جاءت من خارج البيوت التقليدية والإقطاع، كانت لجورج سعادة. ابن العائلة المتواضعة من شبطين، والذي أوصله حزب الكتائب إلى النيابة عامي 1968 و1972، بعد انتشار الحزب بين الموارنة منذ الخمسينيات. قبل سعادة، كان جاك شديد أول مرشح كتائبي للنيابة عام 1960 من دون أن ينجح. والمصير نفسه لاقاه الكتائبي إميل حكيم في الدورة اللاحقة. سرّ شعبية الكتائب في ذروة سطوة الإقطاع أنها أعلنت انقلاباً بوجهه بواسطة الشباب وبتواطؤ ضمني مع البرجوازية الجديدة من التجار والمغتربين.

(الأخبار)

«السر الكنسي»

في أبحاث قام بها الدكتور ميشال أبو فاضل، وهو أستاذ جامعي في التاريخ من بقسميا ومؤلف «تاريخ أبرشية البترون المارونية»، أفرد مساحة واسعة لدور الكنيسة في القضاء. تمركز المزارات الدينية من كفرحي، مهد البطريركية المارونية، إلى الأديرة ومزارات القديسين في كفيفان وجربتا وحامات... أدى في الخمسينيات إلى إصدار مرسوم بشق طريق القديسين من مدينة البترون صعوداً إلى جردها والتفافاً نحو مزار القديس شربل في عنايا في جرد جبيل. القديسون حفّزوا كثيرين على دخول سلك الكهنوت. ولأن الدين يدخل في كل شيء في لبنان، صار للكهنة تأثير فاعل في الحياة السياسية. الحرب الأهلية عمّقت الشعور الطائفي بين البترون ومحيطها، ما سمح لرجال الدين بالتأثير في توجهات الناس السياسية والحزبية. فبات من يريد أن يكسب جمهوراً يزايد بشعارات «حقوق المسيحيين» ويخيفهم من «التغيرات الديموغرافية والخوف على حدود البترون». يسخر أبو فاضل من لعبة استغلال الدين في السياسة، لافتاً إلى أن المنطقة «كانت كلها شيعة يحكمها آل حمادة مع الكورة وبشري، حتى عام 1766 عندما طردوا من عرينهم بعد هزيمتهم أمام الأمير يوسف الشهابي وانتقل معظمهم إلى الهرمل باستثناء قلة بقيت في بلدتي داعل وراشكيدا ذاتي الغالبية الشيعية حتى اليوم. وسكن مكانهم عمال وفلاحون مسيحيون استقدموا من مناطق مختلفة، حتى ذاع المثل القائل في تصنيف سكان بلاد البترون: بجّة ومعاد تلتين البلاد».

باسيل للخدمات... والمزاج الطائفي راقَهُ خطاب القوات

(الأخبار)

لأن «القاعدة» هي أن أي ماروني هو «مرشح طبيعي» للرئاسة، يكثر المرشحون في البترون ذات الغالبية المارونية. قبل سنوات، كان المرشح الأبرز بطرس حرب الذي شكل ركناً أساسياً في المشهد البتروني منذ نهاية الستينيات. لكن، على غرار البيوت والزعامات الفردية، كان مصير زعامته الانحسار عاجلاً أو آجلاً. المحامي الناجح لم ينزع عن نفسه صفة «وريث الإقطاع» حتى بعد التحاقه بجبهات المعارضة للوجود السوري في لبنان. إرثه وطرح اسمه دوماً للرئاسة لم يكونا كافيين لضمان استمرار الزعامة الحربية التي كادت تدخل عامها المئة. مقاطعة حرب للانتخابات النيابية الأولى بعد الحرب عام 1992 مع زميله الكتائبي جورج سعادة، زادت من شعبيته مسيحياً. ومنذ عام 1996، حجز تمثيل البترون حتى عام 2018، عندما خسر للمرة الأولى أمام جبران باسيل. في الانتخابات الأخيرة، لم يتمكّن نجله مجد من الفوز بعد تحالفه مع حزب الكتائب ومستقلين. بحسب مقربين، فإن «الشيخ بطرس بالغ في تماهيه بحركة 14 آذار، حتى بات أبناء مناصريه ينجذبون مباشرة إلى الكتائب والقوات وحركات المجتمع المدني ويقلعون عن وراثة ولاء أهاليهم».

عززت انتخابات 2022 محاصصة البترون بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية بعد عقود من المداورة حزبياً وعائلياً. منذ انتخابات 2005، لم تغب القوات عن أحد المقعدين النيابيين، فيما ورث باسيل مقعد حرب منذ 2018 في المدينة التي تشكل، مع زغرتا وبشري، أحد أطراف مثلث «نادي المرشحين» للرئاسة. لذلك، كان هدف القوات الأساسي، مع بقية حلفائها، في الانتخابات الأخيرة، «كسر» باسيل في إطار إلغائي استحضر معارك الكتائب والأحرار ضد المردة في السبعينيات في شكا ومؤسسي الحزب، والذي ناضل ضد الاستعمار الفرنسي في لبنان وخارجه واغتيل في الجزائر قبل استقلالها. عندما كانت بقسميا «عاصمة الشيوعية»، كانت جارتها دوما، في جرد البترون، «عاصمة القومية»، إذ اعتنقت غالبية سكانها من الروم الأرثوذكس فكر أنطون سعادة وجورج حبش والقضية الفلسطينية والقضايا العربية والمشرقية. وبرز من بقسميا، الطبيب العروبي الذي درس في العراق يوسف جبور، ومن حلتا القومي يوسف الحويك. أما إجديرا وجران فكانتا عاصمتين للاشتراكية. بعد الحرب العالمية الثانية، ذاع في الأولى صيت خوري الرعية المارونية في البترون طانيوس منعم الذي تحول من الشيوعية إلى الاشتراكية وتأثر بفكر جورج حبش، والتحق به كثر في القضاء، لا سيما بعد تأسيسه حركة أنصار السلم مع رشيد معتوق. وزاد تأثيره بعد صدور أول حكم قضائي في لبنان للقاضي رشيد جبران الذي انتصر لحرية رأي الخوري بعد أن ادعت الكنيسة عليه بتهمة تحقير الشعائر

> **بدأت بذور الطائفية تنمو في القضاء منذ ثورة 1958 وتفجّرت في الحرب الأهلية ليرث الفكر الانعزالي الفكر اليساري**

حظي على مستوى القضاء وخسر على مستوى الدائرة التي ضمّت حينها الكورة والمنية والضنية وبشري وطرابلس وزغرتا. عندما صغرت الدائرة الى قضاء في 2009، خسر أيضاً. لكن في 2010 و2016، فاز مرشحوه بالانتخابات البلدية. ورغم فوزه بالنيابة في الدورتين الماضيتين، إلا أن شعبيته تراجعت من أكثر 12 الف صوت تفضيلي في 2018 (منهم 1750 في مدينته البترون) الى 8922 صوتاً في 2022 (منهم 1309 أصوات في البترون). يعيد غابي مارون السبب إلى «تحالفه مع حزب الله وإبرام تحالف مار مخايل وهو ما خسره انتخابات 2009 التي جرت على مستوى القضاء». هكذا، من دون لف ودوران، يستعرض «المزاج السيادي المسيطر في المنطقة، ولا سيما على جيل الشباب». الناشط وابن مختار البترون يوسف مارون (عين عام 1975)، يقرّ بأن باسيل «أدى دوراً رئيسياً في البترون منذ ترشحه للمرة الأولى إلى الانتخابات البلدية عام 1998 ضمن لائحة شبابية. حينها حصل على 500 صوت من أصل 2700. بعد 6 سنوات أعاد الكرّة وكان قد أصبح صهر الجنرال (ميشال عون). نال ألف صوت من أصل 3 آلاف. بعدما صار وزيراً منذ 2011، أمّن مشاريع وخدمات كثيرة للقضاء برمته، عبر الوزارات التي شغلها هو والعونيون. وللمدينة بشكل خاص عبر البلدية المحسوبة عليه». إنجاز مشروع أوتوستراد البترون أو طريق القديسين وشبكات إضاءة بالطاقة الشمسية وتأهيل المدينة الأثرية وتنشيط السياحة فيها

> **تماهي بطرس حرب مع 14 آذار «أرشد» أبناء مناصريه إلى الكتائب والقوات**

حتى صارت قبلة سياحية رئيسية (...). كما قام بحركة توظيف هائلة على مستوى المنطقة، فيما القوات ما عملت شي». مع ذلك «الناس مشيت خلف السياسة بمعزل عن الخدمات» قال مارون. الأخير نفسه كان مقرّباً من «جاري جبران». لكنه اختلف معه وانخرط في صفوف المجتمع المدني عقب 17 تشرين. لكن «نكاية به وبالعونيين بسبب أخطاء ارتكبوها»، وافق مارون على إدارة ماكينة القوات الانتخابية لمصلحة منافس باسيل، غياث يزبك. يرى مارون أن مواقف الكنيسة المنتقدة لسياسات فريق رئيس الجمهورية ميشال عون «أثرت سلباً على شعبية باسيل. حتى أصبح غير مقبول عند بعض المسيحيين بسبب التحريض عليه من بوابة حزب الله والسلاح غير الشرعي ومحور الممانعة، الأمر الذي خدم القوات والمجتمع المدني اللذين جذبا الكثير من مناصريه». ويؤكد مارون على تأثير الكنيسة العميق في السياسة البترونية: «البيئة المارونية متزمّتة ومحافظة. وما زاد من التصاق الأهالي بها، وقف الكثير من أملاكها لمصلحة الأديرة. حتى غدت 20 في المئة من أراضي القضاء أوقافاً». لذلك، المزاج الطائفي والانعزالي راقَهُ خطاب القوات. لكنها أيضاً تراجعت من دورة إلى أخرى لأن «طبيعة البترونيين لا تلتزم بالأحزاب، وإنما تتماهى مع الجو العام».

أ. خ.

ملف

إضراب استعادة الثقة؟

«كيف لم ينزل اللبنانيون إلى الشارع بعد؟»
هو السؤال الذي يتكرّر يومياً، مع كل خبر سيء ينضمّ إلى لائحة الأخبارّ السيئة التي يُراكمها اللبنانيون منذ عامَين على الأقل. هم لا ينتظرون أكثر من فتيل يُشعل الانتفاضة، فكيف إذا انطلقت الشعلة من القطاع العام، الأكثر تضرّراً من الأزمة؟
انتقادات كثيرة طالت موظفي هذا القطاع، الذين أسكتتهم المساعدات الاجتماعية المتقطّعة عن المطالبة بحقوقهم، فكانت إضراباتهم التحذيرية تنتهي بوعود لا تُنفِذ، فيما يفقدون، كما إداراتهم، القدرة على تسيير أمور المواطنين. لا بدل نقل يُتيح لهم الوصول إلى عملهم، وفي حال وصلوا لا كهرباء تسمح بفتح جهاز الكومبيوتر، ولا أوراق، ولا طوابع...
إعلان الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة الإضراب المفتوح بدءاً من اليوم، يمكن أن يكون خبراً جيداً لولا الخشية من أن تكون نهايته مماثلة للإضرابات السابقة، باختلاف القيّمين عليها (أساتذة جامعة، ثانويات، مدارس، دوائر حكومية أخرى، إلخ.). إضرابات تنتهي كما بدأت: بيانات مكابرة، مليئة بالشعارات، لا تعترف بالعجز الذي وصل إليه العمل النقابي في لبنان عن سابق إصرار وتصميم الحكومات المتعاقبة منذ التسعينيات.
التعبير عن هذه الخشية لا يهدف إلى الانتقاص من إضراب محقٍ طال انتظاره، بل للمطالبة بأن يكون جدياً ويُعيد ثقة المواطنين بروابط ونقابات أثخنتها التدخلات الحزبية والسياسية حتى فقدت كل مصداقية

موظفو القطاع العام: الخرطوشة الأخيرة

ينفق الموظف على وظيفته من راتبه حرفياً (أرشيف- مروان طحطح)

فؤاد بزي

لا يوجد في لبنان مشهد ماساوي أكثر من تكدّس الموظفين شهرياً أمام الصرافات الآلية للمصارف للحصول على رواتبهم الزهيدة، مقتسَمة على دفعات. صفوف طويلة، وذلّ لا يمكن وصفه، إذ باتت العملية تحتاج لساعات من اللف والدوران على مختلف الصرافات الآلية في منطقة السكن والمناطق المجاورة للحصول على فتات لم يعد اليوم يساوي «فاتورة سوبرماركت». الموظف اللبناني يصرف على وظيفته من راتبه حرفياً. الوصول إلى مركز العمل يستلزم بدل وقود لسيارته أو أجرة مواصلات أكبر من راتبه، من دون احتساب تكاليف أساسيات عيشه من فواتير كهرباء وطعام وشراب. هذه الحاجات الفيزيولوجية لم يعد بالإمكان تأمينها فتخلّى الموظف عن أصناف أساسية من الأطعمة. وقلّة منهم أبقت على اشتراك المولّد الكهربائي، بما أن الراتب لم يعد يعادل قيمة دولار واحد يومياً بالكاد يكفي لشراء «ربطة خبز» حجمها أخذ بالتناقص.

المسار التصاعدي

هذا الواقع ليس جديداً، ولم تلحظه الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة فجأة. تحرّكاتها الاعتراضية عليه بدأت بالظهور بعد طلب الحكومة اللبنانية من الموظفين العودة إلى الدوام الإداري الطبيعي بعدما خفّتت حدّة جائحة فيروس كورونا المستجد في النصف الأول من العام 2021. رأت الهيئة في هذا القرار إنكاراً لكلّ ما يجري في لبنان، وكأنّ الأمور على ما يرام والتاريخ لا يزال متوقفاً عما قبل العام 2019 والموظف اللبناني خارج دائرة الأزمة الاقتصادية.
عندها بدأت رابطة الموظفين برفع الصوت والتحذير عبر الإضراب ليوم واحد أسبوعياً ابتداءً من شهر أيار 2021، فيومين أسبوعياً وصولاً إلى إعلان الإضراب المفتوح في 1 تشرين الثاني 2021. هذا الإضراب العام سرعان ما أتى أكله بحسب رئيسة رابطة موظفي الإدارة العامة نوال نصر، فـ«حُدّد الموعد الأول مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي وعد بدفع نصف راتب شهرياً وتعديل بدل النقل من 24 ألف ليرة إلى 64 ألف ليرة». لكنّ الوعد ربط نصف الراتب بالحضور أقله لثلاثة أيام أسبوعياً إلى مركز العمل، الأمر الذي رفضته أغلبية الموظفين. «مطالبهم لم تكن يوماً الحصول على فتات لا تكفي أجرة طريق للوصول إلى مركز العمل» تضيف نصر. فأكّدت أنّ هذا «الأمر أعادنا إلى الإضراب أسبوعياً والحضور ليوم واحد لتسيير المعاملات فقط».
بالإضافة لما سبق، منحة نصف الراتب عن شهري تشرين الثاني وكانون الأول 2021 لم تُصرف حتى أوائل شهر آذار من العام الجاري، أي بتأخير لأكثر من ثلاثة أشهر. وبدل النقل المحتسب على 64 ألف ليرة عن كل يوم عمل لم يُدفع حتى اليوم! هذه التراكمات دفعت بالموظفين لعدم تصديق أي وعود صادرة عن الحكومة والدعوة إلى الإضراب المفتوح بسقف أعلى بكثير من السابق.

دولة العدالة الاجتماعية

إضراب اليوم لا يشبه التحركات السابقة، المطلوب لم يعد الحصول على منح لا تكفي لملء خزان سيارة بالوقود بل «تصحيح الرواتب» بحسب عضو الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة إبراهيم نخال. يصف حال الموظف الذي «فقد 97% من القيمة الشرائية لراتبه، وأصبح دون خط الفقر. هذا ولم نحتسب بعد الزيادات المقبلة على أسعار الكهرباء والاتصالات وما سيلحقها. لم يعد أمام هذا الموظف سوى الموت، وحتى الموت صعب مع إقفال المستشفيات بوجهنا، وعليه لا يمكن الاستمرار أبداً. في السابق جرّبنا كلّ الطرق ولم تؤدِّ إلى النتيجة المرجوة، لا أحد يريد سماعنا وكانّ المطلوب الوصول إلى الدمار الشامل لكلّ البنية التحتية اللبنانية من قضاء وتعليم وجامعة وإدارة عامة». يتابع نخّال: «هذا الموظف قدّم دمه أيام الحرب الأهلية ولم يقبل بإقفال الإدارة العامة، وذهب إلى مراكز

> بدل النقل المحتسب على 64 ألف ليرة عن كل يوم عمل لم يُدفع حتى اليوم

الوزارات قاطعاً خطوط التماس لإيمانه بالدولة. واليوم هو لا يطلب أن يحصل على راتب يضعه فوق إخوته في الوطن بل يريد تصحيحاً للأجور كي يعيش فقط. نعم، نحن نريد التضحية للعودة إلى دولة الرعاية الاجتماعية». يتخوّف نخّال من دفع القطاع العام نحو الدمار «نحن ندفع نحو الخصخصة والبيع للقطاع الخاص الذي يتحمل المسؤولية الأكبر عن وضعنا الحالي»، متسائلاً: «أليست المصارف من القطاع الخاص؟ وكذلك الأفران ومحطات البنزين التي تهدّدنا أسبوعياً بغلاء المحروقات وقطع الرغيف؟ المواجهة اليوم كبيرة ونتيجتها إما عودة دولة الرعاية الاجتماعية أو دولة الـ1,0%»، قاصداً أصحاب الثروات.

الإضراب في وجه من؟

لكن يبقى السؤال، ضد من يوجّه هذا الإضراب؟ ووجود حكومة تصريف أعمال الآن يزيد من صخب هذا السؤال. تجيب نصر «ضد كلّ مؤسسة دستورية يمكنها أن تفعل شيئاً وتجلس متفرّجة. مجلس النواب على رأس هذه المؤسسات لا سيّما أنّه يمكنه التشريع لإخراجنا من أزمتنا وكذلك رئاسة الجمهورية». وتؤكّد نصر أنّ «الإضراب اليوم قسري ومفتوح ولا تراجع عنه بحسب الموظفين الذين أخذوا الدفة من الرابطة بعدما وصلوا إلى حدّ الموت جوعاً».

رسائل بكل الاتجاهات

وفي استطلاع لآراء عدد من الموظفين المتحمّسين للإضراب، أمكن ترتيب الرسائل التي يوجهونها من خلال تحرّكهم إلى كلّ من النواب والوزراء الحاليين والسابقين، وإلى المدراء العامين في الوزارات، وأخيراً إلى الشعب اللبناني.
للنواب والوزراء الحاليين والسابقين يقول الموظفون: غداً ستقفل الوزارات ونسلّمكم مفاتيحها ونتفرّغ على طريقة إدارتكم لها. فائتم تتهموننا بالفساد عند كلّ مفترق وتقولون إنّ الموظف اللبناني يقبض من دون أن يعمل، بينما أنتم تعطلون كلّ الهيئات الرقابية من مجلس خدمة مدنية وتفتيش مركزي والمجلس الأعلى للتأديب. كما أنكم وعند كلّ تعيين، تمنعون الموظف من الوصول إلى الفئات العليا وتوظفون بمراسيم من خارج الملاك مدراء عامين لا خبرة لهم بالشأن العام.
للمدراء العامين في الوزارات: لا تكونوا سيفاً علينا، نحن كلّنا في مركب واحد. لا تضغطوا على موظفيكم للحضور إلى مراكز عمل لا يوجد فيها حتى أوراق وقرطاسية أو كهرباء لتشغيل الأجهزة. إمّا أن نقف صفاً واحداً أو الدمار الكبير للقطاع العام.
للشعب اللبناني: حماية القطاع العام واجب علينا جميعاً. رفع الراية البيضاء ليس خياراً والخصخصة ممنوعة. الدولة هي مؤسسات وتعليم رسمي وجامعة رسمية ومستشفى حكومي فاعل. علينا الوقوف اليوم ضد الضرائب المجحفة بحقكم وحقنا وفتح النقاش بوضع الضرائب المباشرة على الأرباح أو استرداد أموال الهندسات المالية لتمويل الدولة. هذا التمويل لا يجب أن يكون دائماً بالوسائل التي لا تصيب غيرنا مثل الزيادة الأخيرة على بدلات السجلات العدلية.

ماذا يريد موظفو الإدارة العامة؟

وضعت الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة أربعة مطالب:

أولاً:
أ- تصحيح الرواتب والمعاشات والتعويضات وفقاً لارتفاع مؤشر الغلاء، أو وفقاً لمنصة صيرفة، وذلك بعد تصحيح الخلل الناتج عن القانون رقم 2017/46 (سلسلة الرتب والرواتب) بحق الأجراء والمتعاقدين، والفئات الخامسة والرابعة رتبة ثانية .
ب- رفع الغبن اللاحق بالمتقاعدين :
- إعادة احتساب المعاش التقاعدي على أساس 100%
- إلغاء ضريبة الدخل عن هذا المعاش عملاً بقرار المجلس الدستوري رقم 2017/13.

ثانياً:
الزيادة الفورية للتقديمات الصحية والاجتماعية في تعاونية موظفي الدولة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما يتناسب مع ارتفاع كلفتها .

ثالثاً:
تأمين قسائم بنزين للموظفين بما يتناسب مع المسافات التي تفصلهم عن مراكز عملهم.

رابعاً:
إعادة الدوام الرسمي إلى الساعة الثانية من بعد ظهر أيام: الإثنين، الثلاثاء، الأربعاء، والخميس والساعة الحادية عشرة قبل الظهر من يوم الجمعة، لأن الدوام الحالي أصبح في ظلّ الظروف الراهنة، غير مبرّر ومستحيل التطبيق، لناحية تأثيره وعدم مراعاته للحياة العائلية والاقتصادية أيضاً.

المالية: لا رواتب للموظفين

إعداد **راجانا حمية، زينب حمود**

لا يمكن أن يمرّ تعطيل الموظفين في وزارة المالية مروراً عابراً، إذ إن هذه الإدارة بالذات تعدّ عصب العمل لمختلف المؤسسات والإدارات الأخرى، خصوصاً أنها مسؤولة عن تنفيذ عقود النفقات لتسيير الأعمال وعن صرف الرواتب للعمّال. وهذا إن كان يعني شيئاً، فهو أن تعطيل موظفي وزارة المال يحلّ حلول الكارثة على مختلف القطاعات.
وفي هذا السياق، تشير مصادر «المالية» إلى أن تعطيل الموظفين فيها سيوقف العمل في منفذين أساسيين: أولّهما الأقسام المتعلّقة بكل ما له علاقة بموضوع الإيرادات، باعتبارها المسؤول عن استيفاء الضرائب والرسوم، «وتعطيلها يعني أن لا إيرادات ضريبية ستدخل خلال فترة الإضراب إلى خزينة الدولة». أما الأمر الثاني، فهو تعطّل منفذ الصرفيات، لناحية أن وزارة المال مسؤولة عن الصرف المتعلّق بنفقات الدولة العامة ورواتب الموظفين. وإن كانت المصادر تعتبر أن الجزء الأول من الصرفيات «مفرمل» مبدئياً بسبب الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها البلاد، إلا أن «الكارثة في تعطل الجزء الآخر من الصرف والمتعلّق برواتب الموظفين والعاملين في الدولة»، مؤكداً أنه في حال استمرار الإضراب أسبوعين متتاليين «فلا رواتب للموظفين الشهر المقبل».

الصحة: المرضى في خطر

لن تكون آثار إضراب موظفي وزارة الصحة جانبية، وإنما ستطال مراكز أساسية على تماس مباشر مع المواطنين، ومن بينها مركز إصدار البطاقات في الإدارة المركزية، فهذا الأخير الذي لم يُقفل خلال السنوات الثلاثة الماضية من عمر الأزمة، يُقفل اليوم أمام المرضى الذين يحتاجون إلى بطاقات الاستشفاء التي تخوّلهم الدخول إلى المستشفيات. كما سيُقفل باب مركز استقبال طلبات المرضى للحصول على الأدوية المستعصية والسرطانية وغيرها من الأدوية التي يأخذونها من وزارة الصحة. أما الباب الثالث، فهو باب مستودع الكرنتينا المركزي، وإقفاله يحمل مفاعيل إقفال مركز الاستقبال نفسها، حيث أن المرضى عندما يحصلون على طلبات الموافقة من مراكز الاستقبال يتوجب عليهم أخذ الأدوية من الكرنتينا، وهو الذي سيقفل ابتداءً من اليوم وحتى إشعار آخر.
وفي الدرجة التالية، يؤثر الاعتصام على طلبات المواطنين في أقسام المهن، حيث تسلّم أذونات مزاولة المهنة، وتأثيراتها تطال اليوم من يعتزمون السفر إلى بلاد أخرى، أضف إلى أقسام الهندسة الصحية حيث يؤثر تعطيل موظفيها إلى توقف حركة الاستيراد والتصدير.

(هيثم الموسوي)

«الشؤون الاجتماعية»: لا إضراب؟

«لن تقفل وزارة الشؤون الاجتماعية أبوابها في وجه المواطنين»، يؤكد مدير عام الوزارة عبد الله أحمد لـ«الأخبار». باستثناء قلة مؤيدة لقرار الإضراب الذي دعت إليه الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة، لن يلتزم كلّ الموظفين، وذلك «انطلاقاً من شعورهم بالمسؤولية، وإيمانهم أن الإضراب ليس وسيلة ناجحة في الضغط، ولا ينجح إلا بإلحاق الضرر بالمواطنين وتعطيل شؤونهم»، بحسب أحمد، الذي يضرب مثلاً عن بعض ما سيتعطل في حال أقفلت الوزارة: «يتأخر إصدار بطاقات المعوقين وإنجاز الخدمات التي يحتاجونها، يتعرقل سير المعاملات العائدة لمؤسسات الرعاية والنظر في طلبات المساعدات».
ومع أن الوزارة لا تستطيع أن تجبر الموظفين على الحضور وعدم الالتزام بالإضراب، إلا أنها تستطيع أن «تمسكهم من اليد التي توجعهم»، وهي المساعدة الاجتماعية المتمثلة بنصف الراتب والتي تشترط الحضور ثلاثة أيام في الأسبوع إلى مكان العمل. وهذا ما «سنلتزم تطبيقه»، يبدو أحمد متشدداً. مقابل هذا التشدد، يتفهّم أحمد معاناة الموظفين سواء لجهة تدني قيمة رواتبهم أو لجهة بدلات النقل التي يحصلون عليها ولا تتناسب مع كلفة النقل الفعلية، عدا عن تواجدهم في بيئة عمل غير مجهزة للإنتاج. «فموازنة القرطاسية السنوية تبلغ 15 إلى 20 مليون ليرة وهي لا تكفي أكثر من أيام، والطاقة الكهربائية غير متوفرة في مبنى الوزارة ما يجبر الموظفين على استعمال السالم ليصلوا إلى مكاتبهم لاهثين».
لكن، رغم كلّ ذلك «هل نقفل الوزارة ونحوّل المهام إلى «ليبان بوست» وال«أو أم تي»؟ يسأل مستنكراً.

(أرشيف - مروان طحطح)

التربية: جداول الحضور جاهزة

المشهد العام للموظفين في دوائر الدولة اللبنانية ليس واحداً، ولو كانت المعاناة واحدة. بعض هذه الدوائر لم تُقفل يوماً منذ بداية الأزمة وحتى اليوم. ومنها من دخلت في إضرابات أنهكتها وأنهكت المستفيدين كحال المدارس الرسمية ووزارة المالية بمختلف مديرياتها.
لكنّ المشهد في وزارة التربية سيكون مغايراً عن التوجّه العام لرابطة موظفي الإدارة العامة. مديرو الأقسام ورؤساء الدوائر أرسلوا بالفعل جداول الحضور للموظفين غداً والأسبوع المقبل، دون أن يكون لكلمة إضراب من صدى لديهم. كما طلب بعض المديرين من الموظفين الحضور إلى مراكز العمل والإضراب فيها. الأمر الذي دفعهم إلى الرفض والقول بأنّ «من يستطيع الوصول إلى مركز عمله لن يُضرب فالمشكلة في أصل الانتقال بين المنزل ومركز العمل».
وبحسب مصادر جريدة الأخبار، الدوام الإداري في وزارة التربية أفضل من غيره في بقية الوزارات بسبب اشتراط الحضور لثلاثة أيام أسبوعياً للحصول على منحة 90$ من الجهات المانحة. هذه الحوافز الاجتماعية مضافاً إليها الراتب الأساسي ونصف الراتب تجعل من وضع موظفي التربية «أفضل حالاً» من بقية الإدارات.
هذا ويمكن ربط الأمر بملاكات موظفي التربية الذين يتبعون بأغلبيتهم إلى التعليم بمختلف مسمياته: روضات، أساسي، ثانوي ومهني. إذ تقوم الوزارة في كلّ عام بطلب انتداب عدد من الأساتذة كموظفين إداريين لتغطية الشواغر الناتجة عن بلوغ سن التقاعد من جهة وعدم فتح دورات توظيف عبر مجلس الخدمة المدنية من جهة ثانية.

على الغلاف

تهاون روسي بمصالح دمشق

سوريا وحلفاؤها: قرار مواجهة العدوّ أقرب

كانت القوات الروسية قد تعهّدت بتجنيب مطار دمشق الاستهدافات الإسرائيلية (أ ف ب)

حسين الأمين

أخيراً، تمكّن العدو الإسرائيلي من تعطيل مطار دمشق، بعدما اكتفى على مدار أكثر من 7 سنوات، باستهداف محيطه مرّات كثيرة، بذريعة استخدامه «لنقل أسلحة ومعدّات عسكرية إيرانية إلى سوريا ولبنان». في صيف عام 2018، عقب تسوية الجنوب السوري، رعت القيادة السورية اتفاقاً ثلاثياً بين كبار المستشارين العسكريين الإيرانيين، ونظرائهم في القوات الروسية، وقيادة الجيش السوري، قضى بتحييد مطار دمشق عن الاستخدام العسكري، وخروج المستشارين العسكريين الإيرانيين من الأقسام الأساسية فيه، وانتقالهم إلى مطار «T4» العسكري شرق حمص. في المقابل، تعهّدت القوات الروسية بتجنيب مطار دمشق الاستهدافات الإسرائيلية، عبر تأمين الحماية الجوّية له، وتبديد ذرائع تل أبيب للهجوم عليه.

إثر ذلك، توقّفت بالفعل الاعتداءات الإسرائيلية على مطار دمشق، لتعود بعد أشهر قليلة، من دون أن تمنعها القوات الروسية. والذريعة الإسرائيلية هذه المرّة، والتي نقلها الروس إلى القيادة السورية، كانت أن لدى تل أبيب معلومات حول استخدام الإيرانيين طائرات الشحن والسفر المدنية لنقل معدّات وأسلحة استراتيجية إلى سوريا ولبنان. وإذ لم يُثبت الإسرائيليون مزاعمهم تلك، فإن القوات الروسية لم توفّر الأمن لمطار دمشق كما اتُّفِق سابقاً.

تعطيل خطّ طهران ـ دمشق الجوّي

في الهجوم الأخير، وبعدما أبلغ الإسرائيليون، الروس، عبر آلية التنسيق المشتركة بينهم، بنيّتهم استهداف مطار دمشق الدولي قبل نحو ساعة من التنفيذ، أغارت الطائرات على المدرجَين الجنوبي والشمالي. سبق ذلك، في العشرين من الشهر الفائت، استهداف المدرج الشمالي بصواريخ أرض - أرض، أُطلقت من الجولان المحتلّ، بغرض تعطيله تماماً. لكن اكتشف الإسرائيليون أن طائرة إيرانية تمكّنت من الهبوط بعد تلك الضربة من دون مشاكل، فعاودوا الكرّة الأسبوع الفائت، لكن مع تكثيف الغارات بحيث تُخرج المطار عن الخدمة تماماً. وقد كان الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، الجنرال تامير هيمان، واضحاً في التعبير عن هذه الغاية بقوله: «يجب وقْف الرحلات الجوّية من إيران إلى سوريا».

جدال «حادّ»

خلال الأسابيع الفائتة، تردّد حديث عن وقوع جدال وُصف بـ«الحادّ»، بحسب مصادر عسكرية سورية، بين ضباط كبار في قيادة أركان الجيش السوري، وزملائهم من المستشارين العسكريين الإيرانيين من جهة، وممثّلين بارزين عن القوات الروسية من جهة أخرى، حول تزايد الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا عموماً، وحول مسألة تأمين العاصمة دمشق ومطارها بشكل خاص. وبحسب المصادر، طالب السوريون والإيرانيون، الروس، بـ«وضع حدّ للهجمات الإسرائيلية على المنشآت والبنى التحتية المدنية السورية، وتنفيذ تعهّداتهم بناءً على الاتفاق السابق»، ليردّ الضبّاط الروس، بحسب المصادر، بالتأكيد أنهم «غير معنيّين بالاشتباك مع الإسرائيليين حماية للمصالح الإيرانية، كما أنهم غير معنيّين بالاشتباك مع الإيرانيين تأميناً للمصالح الإسرائيلية». وهنا، أشار الجانب السوري إلى أن «المطلوب من القوات الروسية التزام الاتفاقيات الدفاعية والأمنية الموقّعة مع الدولة السورية، والمساعدة في تأمين منشآتها الرسمية والحيوية، كالمرافئ والمطارات»، من دون التذرّع بقضيّة المواقع الإيرانية خارج هذه المنشآت.

> طالب السوريون والإيرانيون، الروس بـ«وضع حد للهجمات الإسرائيلية على المنشآت والبنى التحتية المدنية السورية»

وبعد ذلك بوقت قصير، زار الرئيس السوري، بشار الأسد، طهران، حيث التقى المرشد الأعلى علي الخامنئي، والرئيس إبراهيم رئيسي، فضلاً عن قيادة الحرس الثوري، في ما فُهِم روسيّاً على أنه تمسّك من الأسد باستمرار التعاون مع طهران على مختلف الأصعدة، ومنها عمل المستشارين العسكريين الإيرانيين في سوريا.

الضغوط على دمشق

يعلّق الكاتب الإسرائيلي، يؤاف ليمور، على الهجوم الأخير بأن «التلميح إلى سوريا كان مباشراً وواضحاً، ويعبّر عن الإحباط لدى الجانب الإسرائيلي، فعلى رغم كلّ الجهود والمحاولات والهجمات، ما زالت إيران تواصل مشروعها». ويضيف: «في سنواتها السبع، حقّقت المعركة بين الحروب نجاحات كثيرة (...) ولكنها فشلت في اجتثاث الإرادة الإيرانية». ويؤكد ليمور أن «الجهد المطلوب الآن هو ممارسة ضغط إضافي عليهم، ليس ضغطاً إسرائيليّاً، بل ضغط سوري، وذلك بدفع بشار الأسد إلى الاستنتاج أن الثمن المباشر الذي سيدفعه لاستمرار النشاط الإيراني في بلاده، سيكون أعلى من الثمن الذي سيدفعه في مواجهتهم»، مستدركاً بأن «من المشكوك فيه ما إذا كان الأسد يريد تقييد الإيرانيين».

وفي الاتجاه نفسه، تؤكد مصادر مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن «عدداً كبيراً من الهجمات الإسرائيلية على سوريا، خلال الأشهر الأخيرة، لم تكن تحقّق أهدافاً حقيقية، إذ لم تكن هنالك أهداف أصلاً، بل إن الهدف منها هو التدمير والإيذاء لممارسة المزيد من الضغوط على الدولة والشعب في سوريا». وعقب الاستهداف الأخير، وأكثر من أيّ وقت مضى، ارتفعت حدّة تذمّر ضباط كبار في الجيش السوري من أداء القوّات الروسية.

ظروف الدفاع الجوّي

بعيداً عن الكلام الإعلامي، فإنه لم يُطلب يوماً من القوات الروسية أن تتصدّى بنفسها، بمنظوماتها وعسكرييها، للغارات الإسرائيلية. وأصلاً، لم يعتقد أحد في دمشق، ولا طهران أو بيروت، أن الروس في وارد الاشتباك المباشر مع العدو. إنّما ما يجري الحديث عنه اليوم، كما في مرات سابقة، هو مطالبة القوات الروسية بإعادة تأهيل الدفاع الجوّي السوري، وتعزيزه وتطويره، بشكل يصبح معه قادراً على التخفيف إلى الحدّ الأقصى من أضرار الهجمات الإسرائيلية، فضلاً عن استغلال علاقات موسكو بتل أبيب، لممارسة ضغوط على الأخيرة لوقف اعتداءاتها، أو تخفيفها بالحدّ الأدنى.

ويتعمّد العدو، في كل مرّة، تدمير عدد من منظومات الدفاع الجوّي التي تتصدّى للصواريخ. وخلال هذا العام فقط، تمكّن من تدمير 3 إلى 4 منظومات «بانتسير» (روسية الصنع - عددها محدود في سوريا)، لما أبدته من قدرة على التصدي. كما تجدر الإشارة هنا، إلى أن أيّ خسارة تكبّدتها قوات الدفاع الجوي في سوريا خلال أشهر مضت، على مستوى المنظومات والذخائر، لم يجرِ تعويضها روسيّاً حتى الآن. ويتذرّع الضباط الروس الكبار، عند مطالبتهم بالمساهمة في التعويض، بالحظر التركي على تحليق الطائرات العسكرية الروسية، والذي يُعقّد الخدمات اللوجستية الروسية، وبحاجة روسيا إلى تلك الذخائر والمعدّات في حربها في أوكرانيا.

«هدوء» روسي بالغ

تُبدي روسيا في الميدان السوري، في الآونة الأخيرة، حالة من «التراخي»، سواء جنوباً في ما يتعلّق بالتصعيد الإسرائيلي، أو بالتحركات والتهديدات التركية المتزايدة شمالاً، توازياً مع انغماسها في الحرب الأوكرانية. لكن على عكس ما يُقال في بعض وسائل الإعلام العربية والعالمية، لم يجرِ سحب أيّ قوات روسية من سوريا. وفي هذا السياق، يتململ الكاتب الإسرائيلي، يؤاف ليمور، من التعويل على روسيا في «كبح الإيرانيين في سوريا»، ويؤكد أن «إسرائيل وحدها في المعركة»، ما يلزمها «البحث عن طرق جديدة لتحسين وتطوير المعركة بين الحروب».

خطة بينت وحدود الصبر

قبل نحو عامين، وعندما كان رئيس حكومة العدو، نفتالي بينت، وزيراً للدفاع لمدّة ستة أشهر بين تشرين الثاني 2019 وأيار 2020 في حكومة بنيامين نتنياهو، تحدّث عن أن الخطّة التي وضعها هو ستؤدّي إلى خروج إيران من سوريا في غضون 12 شهراً. اليوم، بعد مرور عامين، منهما عام قضاه بينت في رئاسة الحكومة، وبالنظر إلى وتيرة الهجمات الإسرائيلية الأخيرة، وخصوصاً على دمشق، يبدو أن خطّة بينت فشلت تماماً، إذ إن قادة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية يؤكدون أن التعاون السوري - الإيراني آخذ في التزايد.

اليوم، يجري الحديث عن بداية تبلور قرار بـ«ضبط» موازين الردع بين سوريا وحلفائها من جهة، والعدو الإسرائيلي من جهة أخرى. ومع أن «الصبر الإيراني»، المجرّب، طويل بما فيه الكفاية على المستوى الاستراتيجي، إلّا أن ثمة اعتقاداً بأن الصلف الإسرائيلي تجاوز «حدود الصبر». وكما أن العدو يعتقد أن عدم إحياء الاتفاق النووي، يلعب لمصلحة إسرائيل، التي صار يمكنها التصرّف بحرية نسبية في مواجهة إيران وحلفائها، فإنّ في عواصم «محور المقاومة» من يعتقدون أيضاً بأن هذا الواقع يوسّع هامش المناورة لدى قوى «المحور»، ويخفّف عنها قيود حسابات سياسية معقّدة، ويحفّزها على العودة إلى تفعيل برامج تعديل موازين الردع.

تقرير

مادورو المُتّجه شرقاً: إيران حليفنا الأوثق

في الوقت الذي استبعد فيه البيت الأبيض الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، إضافة إلى زعيمَي كلٍّ من كوبا ونيكاراغوا، عن «قمة الأميركيّتَين» التي استضافتها الولايات المتحدة للمرّة الأولى منذ ثلاثين عاماً، كان مادورو قد بدأ جولة خارجية إلى دول آسيوية حليفة. جولةٌ حملت في طيّاتها رسائل مهمّة إلى واشنطن بالدرجة الأولى، فيما رسمت معالم نقْلة نوعية في العلاقات ما بين فنزويلا وكلٍّ من الدول التي استضافت مادورو

بتول سليمان

أسبوع حافلٌ للدبلوماسية الفنزويلية، حطّت خلاله طائرة الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، في كلٍّ من تركيا والجزائر وإيران، في جولة أراد مادورو من خلالها إيصال رسالة إلى العالم مفادها أن «فنزويلا ممتنّة لحلفائها الذين ساندوها خلال أزمتها والتصعيد الأميركي ضدّها». ووفق محلّلين لاتينيّين، فإن هذه الجولة هي الأولى من نوعها منذ آخر جولة قام بها الرئيس الفنزويلي عام 2015 وشملت الدول عينها، وكانت تهدف وقتذاك إلى «التحضير للفترات العصيبة التي ستمرّ بها فنزويلا مستقبلاً». ولا يمكن فصل جولة مادورو عن سياق قمّة الأميركيّتَين التي كانت تُعقد في هذه الأثناء، والتي أظهرت معالمها «ضعف وتصدّع» هذا الحدث الذي استبعد فيه الرئيس الأميركي، جو بايدن، قادة كلٍّ من فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا، وهو الأمر الذي أدى إلى مقاطعة الرئيس المكسيكي، أندريس مانويل لوبيس أوبرادور، والرئيس البوليفي، لويس آرسي، القمة، كما الحال بالنسبة إلى كلٍّ من رؤساء غواتيمالا وهندوراس والسلفادور.

وفي مقالٍ نُشر على موقع «voice of america» بالإسبانية، فإن غياب العديد من الشخصيات المرموقة «كان بمثابة نكسة منذ بداية القمة». أمّا بالنسبة إلى جولة مادورو الخارجية والهدف منها، فنقل الموقع عن الباحث السياسي، أندرسون سيكيرا، مدير شركة الاستشارات «Politiks»، قوله إن هذه الجولة «ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالغزو الروسي لأوكرانيا، ومحاولة رفع العقوبات الأميركية عن فنزويلا». ورأى الباحث أن مادورو أراد إرسال «رسالة قوية»، تتمحور حول «من هم حلفاؤه الحقيقيون، فضلاً عن كونهم آلية تعويض... إذا تمّ إغلاق منبر الأميركيّتَين، فسوف نجد منابر أخرى بالأهمية نفسها على الجانب الآخر من العالم». وختم أندرسون بأن «الهدف الآخر لمادورو هو تحسين وضعه على طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة».

لا شكّ في أن المحطّة الأهم لمادورو، كانت إيران، التي تُعتبر حليفاً وثيقاً لفنزويلا (أ ف ب)

ولا شكّ في أن المحطّة الأهم لمادورو، كانت إيران، التي تُعدّ حليفاً وثيقاً لفنزويلا، تعزّزت العلاقات معه في السنوات القليلة الماضية في ظلّ الحصار الغربي على كلا البلدَين. وتَرجمت طهران وكاراكاس تطوّر هذه الروابط باتفاقية «تعاون استراتيجي لمدّة 20 عاماً»، وقّعها مادورو ونظيره الإيراني، إبراهيم رئيسي، أوّل من أمس، حيث نُظر إليها على أنها نقلة تاريخية واستراتيجية في علاقات الدولتَين. وخلال مؤتمر صحافي مشترك، قال رئيسي إن توقيع الاتفاق «يُظهر تصميم المسؤولين الكبار في البلدين على تنمية العلاقات في مختلف المجالات»، لافتاً إلى أن إيران وفنزويلا تتشاركان التجربة في مواجهة العقوبات الاقتصادية الأميركية. وأشار الرئيس الإيراني إلى أن «فنزويلا تخطّت أعواماً صعبة، لكن تصميم الشعب والمسؤولين والرئيس في البلاد كان على وجوب مقاومة العقوبات»، معتبراً أن «هذه إشارة جيدة تثبت للجميع أن المقاومة (للعقوبات) سترغم العدو على التراجع». من جهته، قال الرئيس الفنزويلي إن «لدينا مشاريع تعاون مهمة: الطاقة، النفط، الغاز، المصافي، البتروكيماويات»، مضيفاً إن البلدين يعملان أيضاً «على مشاريع دفاعية»، من دون تفاصيل. وبعد لقائه رئيسي، التقى مادورو المرشد الأعلى، علي خامنئي، الذي شدّد على أن «المقاومة» هي السبيل الأمثل لمواجهة الحرب الأميركية المركّبة. ورأى خامنئي أن «تجربة إيران وفنزويلا الناجحة أثبتت أن الصمود والمقاومة يشكّلان السبيل الوحيد لمواجهة الضغوط»، مشيراً إلى أن «النظرة الأميركية لفنزويلا تتغيّر مع التغيّر العالمي الحاصل والنظرة إلى المستقبل». ورحّب المرشد الإيراني باتفاق التعاون، داعياً إلى جعل العلاقات بين البلدين «أقوى».

> حملت جولة مادورو في طيّاتها رسائل مهمّة إلى واشنطن

وعلى طريق تعزيز التعاون، كشف مادورو عن انطلاق رحلات جوية مباشرة اعتباراً من 18 تموز، وذلك بهدف «تشجيع السياحة والاتحاد بين الدولتين»، فيما نوّه رئيسي، بدوره، بأهمية هذه الرحلات، معتبراً أنها قد تمهّد لتعزيز «العلاقات التجارية والاقتصادية». كذلك، سلّمت إيران ناقلة نفطٍ من طراز «أفراماكس» بنتها شركة «صدرا» الإيرانية، هي الثانية من نوعها إلى فنزويلا، في إطار عقد مع طهران ستحصل بموجبه فنزويلا على أربع ناقلات نفط إيرانية الصنع. وتأتي زيارة مادورو لإيران بدعوة من رئيسي، بعد أسابيع من زيارة قام بها وزير النفط الإيراني، جواد أوجي، إلى كاراكاس التي تمتلك أكبر احتياطيات مثبتة من النفط الخام في العالم، حيث التقى مادورو.

العراق

الصدر يدفع نحو الفوضى:

الاستقالة تنسف العمليّة السياسيّة

نفّذ زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، على جري عادته بقلب الطاولات، تهديده بتقديم استقالة نوابه الـ 74 من مجلس النواب الجديد، بعد ثمانية أشهر على الانتخابات وصلت خلالها العملية السياسية إلى طريق مسدود، ما أثار مخاوف من فوضى عارمة في العراق، ولا سيما إذا أتبع الاستقالة بالدعوة للنزول إلى الشارع

بغداد – سُرى جيّاد

على رغم توجيهه، قبل أيام، أعضاء كتلته النيابية بكتابة استقالاتهم تمهيداً لتقديمها، إلّا أن صدى قرار مقتدى الصدر تقديم هذه الاستقالات بالفعل، جاء مدوّياً، وأحدث إرباكاً في العملية السياسية ليس معلوماً بعد كيف سيؤثّر عليها، ولا سيما أن الرّجل المعروف بالمفاجآت، يشتهر كذلك بالتقلّبات، وآخر مثال على ذلك، كان قراره مقاطعة الانتخابات الأخيرة، ثم عودته عن تلك المقاطعة.

الاستقالة ستُحدث بلا أدنى شكّ فراغاً كبيراً في العملية السياسية، كون الكتلة هي الأكبر لحزب واحد في المجلس المؤلّف من 329 نائباً، ما أثار مخاوف من فوضى عارمة، لكن الدعوات من الفريقَين الشيعيَّين، أي التيار و«الإطار التنسيقي»، إلى تدخّل المرجعية في النزاع، قد يفتح كوة في جدار الأزمة، علماً بأن تجربة الأشهر الثمانية الماضية، منذ الانتخابات النيابية، أظهرت تمسّك الصدر بمواقفه، إلى درجة أثارت تململ شريكَيه في التحالف الثلاثي، «تحالف السيادة» الذي يمثّل الجزء الأكبر من المكوّن السني، و«الحزب الديموقراطي الكردستاني» الذي يحتلّ الحصة الكردية الأكبر في البرلمان. ومع أن الصدر أعلن، في بيان طلب الاستقالة نفسه، أن شريكَيه في حلّ منه، وهو ما يفتح الباب نظريّاً لكسر الجمود الذي أصاب العملية السياسية، من خلال لجوء الشريكَين الآخرين إلى التفاوض مع الإطار التنسيقي، إلّا أن هذا الاحتمال بدا ضعيفاً، ذلك أن الصدر قد يكون قصد من قراره أيضاً قلْب الطاولة في وجه الشريكَين اللذين أظهرا رغبة في التوصّل إلى حلٍّ مع «الإطار».

ويقول المحلّل السياسي العراقي، مجاشع التميمي، المقرب من «التيار الصدري»، لـ«الأخبار»، إن «العراق دخل في أزمة معقّدة مركّبة يكمن حلّها في تدخّل جهات كبرى، مثل المرجعية. وقد تؤدي هذه الأزمة إلى حصول تظاهرات وفوضى حقيقية، وهذا ما حذّر منه السيد مقتدى الصدر»، مضيفاً إن «المبادرة التي كان يفترض أن تؤدّي إلى حلّ، والتي تقدّم بها السيد مسعود بارزاني، رُفضت في ما يبدو من قِبَل الأطراف، وبالتحديد من قِبَل التيار الصدري، لأنها لا تدعو إلى تشكيل حكومة غالبية وطنية وإنّما حكومة توافقية». وتابع أنه «إذا لم تكن هناك مبادرة في الساعات المقبلة تعالج النظام السياسي، فإن الوضع في العراق خطير جداً، وهناك كثيرون ممّن يتحدّثون عن تظاهرات، لكن التظاهرات هذه المرّة ستكون فوضوية، لأن التيار سيخرج بطريقة منظّمة، لكن هناك الملايين من العراقيين الجياع الذين سيخرجون بطريقة فوضوية».

في المقابل، يؤكد القيادي في «تحالف الفتح»، جبار المعموري، لـ«الأخبار»، أن «ما سمعنا وشاهدنا من تقديم الاستقالات لرئيس مجلس النواب من قِبَل السيد مقتدى الصدر، معناه انقلاب واضح على العملية السياسية. ثم سوف يعود الصدر إلى الجمهور ويحرّك الشارع استجابةً للمشروع البريطاني الذي كان معوّلاً عليه سابقاً أن يكون البديل الثاني أو الثالث بعدما لم يستطع الثلاثي تشكيل الحكومة». ويضيف: «لذلك ارتأى أن ينفّذ انقلاباً على العملية السياسية، وهذا ما لم نكن نأمله، ولكن على مجلس النواب في حالة تقديم الاستقالة إليه، أن يأتي بالبديل بسرعة، وهم الـ 74 نفراً هؤلاء من غير الكتلة الصدرية الذين لديهم أصوات، عبر المفوضية العليا للانتخابات»، مبدياً خشيته من أن «يؤدّي الانقلاب إلى فوضى عارمة، وهو ما تريده بريطانيا وأميركا، وندعو المرجعية الرشيدة العليا المتمثّلة بسماحة السيد السيستاني إلى أن تقف أمام هذا المشروع الهدّام. وندعو أبناء شعبنا إلى أن لا يكونوا وقوداً للفتنة، وندعو المقاومة البطلة الشجاعة إلى أن تأخذ موقعها البديل. ونأمل أن يجلس السيد مقتدى ويستقيل فعلاً ويذهب إلى حوزته وأن لا يحرّك الشارع ويطيح العملية السياسية».

الاستقالة ستُحدث بلا أدنى شكّ فراغاً كبيراً في العملية السياسية (أ ف ب)

تقرير

ابن زايد يستدعي العدو لحماية نظامه (أ ف ب)

انتقلت الإمارات، مع افتتاح عهد محمد بن زايد الرئاسي، إلى اللعب بالنار، من خلال السماح بنشر منظومات رادارية إسرائيلية على أراضيها، في ما يعيد تظهير المنحى المغامر الذي طبع سياسة ابن زايد منذ توليه القيادة الفعلية للدولة قبل سنوات. وهو قرار لم تتأخّر إيران في الردّ عليه، محذّرةً من ياتون بالعدو إلى الخليج، من أنهم «سيجلبون انعدام الأمن لأنفسهم وللمنطقة»

أبو ظبي تحت مظلّة تل أبيب: أميركا تبيع الخليج أوهاماً

حسين إبراهيم

مـا إن لاحـت «فـرصـة» تعثُّـر المـفـاوضـات الـنـوويـة بـيـن إيـران والـغـرب، حـتـى عـاد الـرئـيـس الإمـاراتـي، مـحـمـد بـن زايـد، إلـى اعـتـمـاد سـيـاسـة الـتـوتـيـر والـتـحـريـض الـتـي عُـرف بـهـا مـنـذ تـولـيـه الـقـيـادة الـفـعـلـيـة لـلـدولـة، فـي عـام 2014، مـسـتـدعـيـاً إسـرائـيـل الـتـي زارهُ رئـيـس وزرائـهـا، نـفـتـالـي بـيـنـيـت، قـبـل أيّـام، لـنـشْـر أنـظـمـة رادار فـي الإمـارات والـبـحـريـن، ضـمـن مـشـروع أوسـع يـريـد أصـحـابـه فـي الـولايـات الـمـتـحـدة وإسـرائـيـل والـخـلـيـج أن يـشـمـل دول «مـجـلـس الـتـعـاون الـخـلـيـجـي» الـسـتّ، بـالإضـافـة إلـى مـصـر والأردن والـعـراق. وقـبـل أن يـتـبـلـور الـمـشـروع الـذي يُـتـوقّـع أن يـواجـه عـقـبـات كـبـيـرة، بـدأت أبـو ظـبـي الـتـي صـارت تـمـثّـل الـخـنـجـر الإسـرائـيـلـي الـمـسـمـوم فـي ظـهـر الـخـلـيـج، والـمـنـامـة الـتـي لا تـعـدو كـونـهـا مـحـمـيّـة سـعـوديّـة، وحـديـثـاً إسـرائـيـلـيـة، بـاتـخـاذ الـخـطـوات الـعـمـلانـيّـة لـه، ضـمـن مـا وضـعـه إعـلام الـعـدو فـي إطـار «مـواجـهـة الـتـهـديـدات الإيـرانـيّـة»، ووسـط صـمـت حـكـام أبـو ظـبـي، بـعـدمـا كـانـوا قـد أرسـلـوا مـوفّـديـهـم، ولا سـيـمـا طـحـنـون بـن زايـد، إلـى طـهـران قـبـل أشـهـر لـتـطـمـيـنـهـا إلـى أن الإمـارات لـن تـكـون مـنـصّـة تـسـتـهـدف إسـرائـيـل مـن خـلالـهـا إيـران، والـطـلـب مـنـهـا الـتـدخّـل لـدى حـركـة «أنـصـار الـلـه» لـحـذفـهـا مـن مـهـداف الـصـواريـخ الـيـمـنـيـة الـتـي انـهـالـت عـلـى عـمـقـهـا فـي دبـي وأبـو ظـبـي قـبـل أشـهـر، انـتـقـامـاً لـتـفـعـيـل مـشـاركـتـهـا فـي الـعـدوان عـلـى الـيـمـن.

وحـتـى لا يُـتـرك الأمـر لـلإدارة الأميركية التي أظهرت قلّة اكتراث بأمن أنظمة الخليج لما يمثّله من عبء ثقيل على الولايات المتحدة، شرع أنصار إسرائيل في الكونغرس في تحضير قانون جديد سُمّي «قانون الدفاع 22» يحدّد الدور الأميركي في الترتيبات الأمنية المفترضة، ويفرض على «البنتاغون» إعداد استراتيجية لإقامة نظام دفاع جوّي وصاروخي مدمج بين تلك الدول والعدو خلال 180 يوماً. وهي ترتيبات تهدف، وفق تصريحات معدّ الاقتراح العضو الديموقراطي في مجلس النواب، براندن شنايدر، الذي قدّم مشروع القانون إلى مجلس النواب، على أن يُرسل إلى مجلس الشيوخ لاحقاً، إلى «حماية الدول المعنية من الصواريخ الباليستية وصواريخ الكروز ومن الأنظمة الجوية المأهولة وغير المأهولة والهجمات الصاروخية من إيران، وتحقيق مارب أخرى». إلّا أن مشروع القانون هذا، ينطوي على بيْع أوهام لحكّام الخليج لتحفيزهم على التطبيع مع العدو. فغالبية الدول التي يسمّيها، لا تقيم علاقات مع إسرائيل، لا سيما وأن من المستبعد أن تعود الولايات المتحدة إلى التورّط بنفسها في حماية أنظمة الخليج، بعدما شرعت في سحب تدريجي، وإنّما ثابت، لأصولها العسكرية من المنطقة. ولذلك، فإن الترتيبات الجديدة سيكون محورها إسرائيل التي ثبت أنّها هي نفسها تحتاج إلى حماية أميركية، بخاصّة أن تكنولوجيات الاعتراض ما زالت بعيدة عن التوصّل إلى سلاح فعّال مضاد للطائرات المسيّرة والصواريخ.

> طهران: من يأتي بعدوّنا الأوّل إلى الخليج، سوف يجلب عدم الأمن لنفسه وللمنطقة

أمـا فـي مـا يـتّـصـل بـالـعـقـبـات الـسـيـاسـيّـة الـتـي تـعـتـرض مـشـروعـاً كـهـذا، فـسـتـحـتـاج واشـنـطـن إلـى تـغـيـيـر الـنـظـام فـي الـعـراق، وهـي مـهـمّـة فـشـلـت فـيـهـا عـلـى رغـم كـلّ سـنـوات احـتـلالـهـا الـمـبـاشـر لـه، لـتـنـسـحـب مـنـه خـالـيـة الـوفـاض، مـا خـلا الإبـقـاء عـلـى بـضـع مـئـات مـن الـجـنـود الـمـخـتـبـئـيـن فـي بـعـض الـقـواعـد الـعـسـكـريـة تـحـت عـنـوان الـتـدريـب والـمـسـاعـدة الـتـقـنـيـة. وحـتـى الاخـتـراق فـي أربـيـل، ثـبـت أنـه تـحـت مـرمـى الـصـواريـخ الإيـرانـيـة. وكـذلـك ثـبـت عـقـم الاخـتـراق الـسـيـاسـي فـي الـداخـل الـمـتـمـثّـل بـمـحـاولـة تـركـيـب حـكـومـة صـديـقـة لـلـولايـات الـمـتـحـدة وأنـظـمـة الـخـلـيـج فـي بـغـداد. وسـيـتـعـيّـن عـلـى الأمـيـركـيّـيـن أيـضـاً إحـداث تـعـديـلات عـلـى الـنـظـام الـسـيـاسـي فـي الـكـويـت، ولا سـيـمـا تـعـطـيـل مـجـلـس الأمّـة الـذي يـعـكـس، إلـى حـدّ كـبـيـر، مـعـارضـة الـشـعـب الـكـويـتـي الـشـديـدة لـلـتـطـبـيـع. وعـلـى رغـم الـكـلام الـكـثـيـر عـن وجـود مـخـطّـط لـدى ولـي الـعـهـد الـسـعـودي، مـحـمـد بـن سـلـمـان، لـضـرب هـذا الـمـجـلـس الـذي تُـسـبِّـب طـبـيـعـتـه الـمـشـاكـسـة وجـع رأس لأنـظـمـة الـخـلـيـج الـتـي لا تـسـمـح بـأي شـكـل مـن أشـكـال الاعـتـراض، غـيـر أن الـتـقـالـيـد الـسـيـاسـيـة فـي الـكـويـت أعـرق مـن أن يـسـتـطـيـع وافـد حـديـث عـلـى الـسـيـاسـة إطـاحـتـهـا. أمـا بـالـنـسـبـة إلـى قـطـر وسـلـطـنـة عُـمـان، فـيـصـعـب تـصـوّر أن تـنـخـرطـا فـي مـشـروع يـنـطـوي عـلـى تـحـدٍّ مـبـاشـر لـطـهـران، نـظـراً إلـى الـعـلاقـات الـجـيّـدة الـتـي تـجـمـع الـبـلـديـن بـإيـران. ويـضـاف إلـى ذلـك كـلـه، أن ابـن سـلـمـان نـفـسـه الـذي يـفـتـرض أن يـلـعـب دوراً مـحـوريـاً فـي الـتـرتـيـبـات الـجـديـدة، بـحـسـب الـتـصـور الأمـيـركـي والإسـرائـيـلـي، قـد لا يـسـتـطـيـع تـسـويـق مـشـروع كـهـذا فـي الـسـعـوديـة، نـظـراً إلـى حـسـاسـيـتـه فـي بـلاد الـحـرمَـيـن، وهـذا مـا يـؤخّـر، عـلـى مـا يـبـدو، حـتـى الآن، زيـارة الـرئـيـس الأمـيـركـي، جـو بـايـدن، إلـى الـمـمـلـكـة، بـعـدمـا جـعـل الأمـيـركـيـون والإسـرائـيـليـون الـتـطـبـيـع الـسـعـودي مـع إسـرائـيـل، ثـمـنـاً لـمـوافـقـة بـايـدن عـلـى رعـايـة نـقْـل الـسـلـطـة فـي الـمـمـلـكـة إلـى ولـي الـعـهـد، حـيـث قـيـل إن تـأجـيـل الـزيـارة مـن حـزيـران الـجـاري إلـى تـمـوز الـمـقـبـل، حـصـل لإتـاحـة الـمـجـال أمـام مـزيـد مـن الـتـحـضـيـرات عـلـى صـعـيـد الـتـعـاون الأمـنـي الـسـعـودي والـخـلـيـجـي مـع إسـرائـيـل.

ولـم تـتـأخّـر إيـران فـي الـردّ عـلـى الاسـتـفـزاز الإمـاراتـي والـبـحـريـنـي، فـانـتـقـل قـائـد الـقـوات الـبـحـريـة فـي الـحـرس الـثـوري، الأمـيـرال عـلـي رضـا تـنـكـسـيـري، إلـى جـزيـرة طـنـب الـكـبـرى الـمـحـاذيـة لـلإمـارات لـيـتـفـقّـد جـاهـزيّـة الـقـوات هـنـاك بـعـد الـتـطـوّر الأخـيـر، وحـذّر مـن أن جـلـب إسـرائـيـل إلـى الـخـلـيـج سـوف يـزعـزع الاسـتـقـرار فـي هـذه الـمـنـطـقـة الاسـتـراتـيـجـيـة الـمـهـمّـة، مـوجّـهـاً نـصـيـحـة إلـى «أصـدقـائـنـا وإخـوتـنـا فـي دول الـجـوار مـن أن مَـن يـأتـي بـعـدوّنـا الأوّل، قـاتـل الأطـفـال الـنـظـام الـصـهـيـونـي، إلـى الـخـلـيـج، سـوف يـجـلـب عـدم الأمـن لـنـفـسـه وللمنطقة».

عـنـدمـا كـانـت الـولايـات الـمـتـحـدة بـقـوّتـهـا الـكـامـلـة فـي الـخـلـيـج الـذي اتّـخـذت مـنـه قـاعـدة خـلـفـيـة ولـوجـسـتـيـة لـعـمـلـيـاتـهـا فـي أفـغـانـسـتـان والـعـراق وسـوريـا، لـم تـسـتـطـع تـبـديـد قـلـق أنـظـمـتـه الـخـائـفـة. ولـذا، فـإن الـرهـان عـلـى عـودة أمـيـركـا لـلـقـيـام بـهـذا الـدور، بـعـد سـحـب مـعـظـم قـوّاتـهـا مـن الـمـنـطـقـة، هـو وهـم. أمـا الاسـتـنـاد إلـى الـتـحـالـف مـع إسـرائـيـل، فـقـد يـأتـي بـمـفـعـول عـكـسـي، نـظـراً إلـى مـا يـمـثّـلـه مـن اسـتـفـزاز لـشـعـوب الـخـلـيـج، والـدول الـمـحـاذيـة لـه.

اليمن

حربٌ بأدوات ناعمة... الحصار والتجويع استراتيجيةٌ ثابتة

لقمان عبد الله

يكشف وضْع العراقيل المتعمَّد للهُدَن في الحرب اليمنية، النوايا الحقيقية للإدارة الأميركية، والتي تريد استمراراً للحرب بأدوات ناعمة، بعدما أرغمتها الحرب في أوكرانيا على مقاربة هيمنتها في الشرق الأوسط، بصورة مختلفة. ويُتوقّع، في ظلّ الهدنة الحالية، أن يتواصل الضغط الاقتصادي والتحكّم بالمعابر البحرية والجوية والتلاعب بالقضايا الإنسانية الخاصّة باليمنيين، إذ تراهن واشنطن، نيابةً عن نفسها وعن التحالف السعودي - الإماراتي، على تحقيق ما فشلت العمليات العسكرية في تحقيقه. وتتوقّع دول العدوان أيضاً أن يمهّد الهدوء الأمني إلى نشوء تحدّيات داخلية، أو أن تشكّل القضايا المطلبية والحياتية ضغوطاً كبيرة على القيادة السياسية في العاصمة صنعاء. وكما تدخّلت واشنطن لمساندة «التحالف» عسكرياً، ومنعت وصول قوات صنعاء من الوصول إلى الموارد النفطية، فهي تلعب الدور ذاته في زمن الهدنة، وربّما لاحقاً في المفاوضات النهائية والحلّ الشامل، أي منْع اليمن من امتلاك المقوّمات الاقتصادية.

واستناداً إلى ما تقدَّم، لن يكون أمام اليمن إلّا الالتزام بالثوابت التي تتّصل بالمقوّمات الاقتصادية، حتى وإن كان الثمن استمرار الحرب بتكتيكات مختلفة عن السابق. لهذا، فإن على أصحاب القرار في الولايات المتحدة والخليج أن يكونوا مدركين لجدّية حركة «أنصار الله» في انتزاع الحقوق الاقتصادية والإنسانية، خصوصاً أن صنعاء ستضغط بالوسائل كافة لنقل الحرب من الجوانب الاقتصادية التي تتحكّم فيها واشنطن وحلفاؤها في المنطقة، إلى الجوانب العسكرية التي يجيدها الجيش اليمني بشكل متقَن. وعلى رغم أن سياسة التجويع والحصار الأميركية على اليمن لن تجلب سوى مزيد من البؤس، تتّجه الولايات المتحدة، في الوقت الراهن، إلى اعتماد هذه السياسة بوصفها استراتيجية ثابتة في الهدن، وكذلك في مفاوضات الحلّ النهائي. وعلى هذه الخلفية، حذّر نائب وزير خارجية صنعاء، حسين العزي، أوّل من أمس، «التحالف» ممّا وصفها بـ«مغامرات جديدة في اليمن»، في إشارة إلى ما يُخطَّط له خلال فترة الهدنة. وقال العزي، في تغريدة على «تويتر»، إن «مغامرات التحالف في اليمن، ستقضي، هذه المرّة، إلى تداعيات خطيرة ومربكة على منطقة الخليج ككلّ، وهذا بالتأكيد لن يكون في مصلحة أحد»، في إشارة إلى امتلاك صنعاء أوراق قوّة تتمثّل في قدرتها على استهداف المصالح الاقتصادية الخليجية. لهذا، ليس مستبعداً، إذا استمرّ التسويف والمماطلة ومحاولات تكريس الوضع الراهن، أن تضطر صنعاء لتوجيه صفعة مدوّية لتبديد الرهانات الخاطئة (تفريغ الهدنة من محتواها).

ويرجّح مراقبون أن من أهمّ أسباب الهدنة، احتواء حركة «أنصار الله» بعد التعثّر في كسْر شوكتها خلال الحرب. ففي العلن، تشجّع الولايات المتّحدة على تمديد الهدنة حتى تُحقّق هدفها المنشود، وتدّعي حرْصها على المحافظة على عناصر الهدنة وعدم استفزاز الطرف الآخر، أو إبطاء معدّل تفريغ سفن الوقود حمولتها في الحديدة. وهي لا تترك مناسبةً إلّا وتذكّر بالفوائد الملموسة للهدوء الهشّ في هذا البلد، إذ اعترف المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، أنّ لبلاده دوراً أساسياً خلف الكواليس لإنجاح الهدنة وتمديدها وصولاً إلى مفاوضات الحلّ الشامل، قائلاً: «أودّ أن أتركم مع فكرة أن الهدنة إنجاز قوي جدّاً. أكرّر أنه لو نظرنا إلى الوضع الذي كنّا فيه قبل بضعة أشهر وقارنّاه بما توصّلنا إليه الآن لناحية الاشتباكات، لوجدنا أن الخسائر في صفوف المدنيين تتراجع. إذا نظرتم إلى الرسوم البيانية التي تظهر القتال في اليمن والضحايا المدنيين، لوجدتم الرسم يتّجه نحو الأسفل منذ 2 نيسان. ولهذا، أعتقد أنّنا نستطيع الإشارة إلى فائدة ملموسة لليمنيين».

> تقوم السلطات المصرية بالدور المعرقل للهدنة، خدمةً لمصالح أصحاب القرار السعوديين

غير أن الوقائع على الأرض تناقض الإعلانات الأميركية، بعدما بات واضحاً أن دول العدوان تعمل على تفريغ الهدنة من عناصرها الإنسانية، وهي تتعمّد تفعيلها فقط بما ينسجم مع مصالحها المقتصرة على وقف العمليات العسكرية مع إبقاء الحصار باعتباره ورقة القوّة الرئيسة. وتجدر الإشارة إلى أن الهدنة المؤقّتة في حرب اليمن، تقوم على عناصر عسكرية وإنسانية، وقد قُيّدت بشروط أبرزها: تحديد عدد ناقلات المشتقّات النفطية، وتقييد الرحلات الجوية بوجهتَين فقط: الأردن ومصر. وشكّل اقتصار الرحلات الجوية بين صنعاء والقاهرة على رحلة واحدة، استفزازاً للشعب اليمني، فضلاً عن التلاعب بأعصاب آلاف المرضى والركاب الآخرين بعد الإعلانات المتكرّرة عن تأجيل الرحلات من القاهرة إلى صنعاء، بدعوى عدم حصول الشركة اليمنية على ترخيص من السلطات المصرية بهبوط طائراتها القادمة من صنعاء. وعلى رغم أن تلك السلطات استجابت لطلب واشنطن والأمم المتحدة و«التحالف» وتلقّى مسؤولوها العديد من الاتصالات الأميركية والأممية لشكر قيادتها على السماح للطائرات اليمنية بالهبوط في مطار القاهرة، إلا أن مصادر مطلعة أفادت «الأخبار» بأن السلطات المصرية تقوم بالدور المعرقل للهدنة، خدمةً لمصالح أصحاب القرار السعوديين.

لن يكون أمام اليمن إلّا الالتزام بالثوابت التي تتّصل بالمقوّمات الاقتصادية (أ ف ب)

الرياض تترقّب نتائج زيارة بايدن: الهدنة تراوح مربع الجمود

صنعاء - رشيد الحداد

تعثّرت المساعي الأممية في تحقيق أيّ اختراق في ملفّ الطرق والمعابر الإنسانية في محيط مدينة تعز، والمحافظات اليمنية الأخرى. فالمقترحات المقدّمة من جانب المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، إلى أطراف الصراع اليمنيين، لن يُكتب لها النجاح من دون موافقة السعودية، صاحبة القرار الأوّل في هذا الشأن. كذلك، تبيّن التحرّكات على الأرض أن مقبول»، فيما دعا الأمم المتحدة إلى الضغط على الطرف الآخر لتحويل كافة موارد الدولة من الثروات النفطية والغازية والرسوم الضريبية والجمركية إلى حساب المرتّبات، لإنهاء معاناة موظّفي الدولة.

ويرى مراقبون أن تعليق الرحلات التجارية من مطار صنعاء، ما هو إلّا محاولة ابتزاز جديدة تتعرّض لها حركة «أنصار الله» للقبول بالحلول الموجودة لملفّ الطرق والمعابر، بعدما فشلت الجهود الأممية، لغاية الآن، في تحقيق أيّ اختراق على هذا المستوى. لهذا، أصبحت مؤشرات انهيار الهدنة الإنسانية واردة، في ظلّ تصاعد خروقات اتّفاق وقف إطلاق النار في جبهات عدّة. وفي ما يخصّ ملفّ الأسرى والمعتقلين، تؤكد صنعاء أن هناك تعمُّداً لإطالة أمد معاناة هؤلاء، على رغم اتفاق أطراف الصراع، مطلع آذار الماضي، على تنفيذ صفقة تتضمّن الإفراج عن مئات الأسرى والمعتقلين من كل طرف. وعلى رغم المماطلة، يرى مراقبون أن هناك رغبة سعودية مؤقّتة في تأجيل التصعيد إلى حين انتهاء زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، إلى الرياض، والتي تمّ تأجيلها حتى مطلع الشهر المقبل. على المستوى الميداني، تُجري الجماعات الموالية لـ«التحالف» ترتيبات عسكرية في جبهات عدّة تعكس غياب أيّ نوايا لوقف الحرب. فبالتزامن مع تحركات عسكرية كبيرة تمّ رصدها، خلال اليومين الماضيين، في محافظات البيضاء وشبوة والضالع ومأرب، تلقّى المئات من العناصر السلفية المتطرّفة تعزيزات من الساحل الغربي إلى منطقة يافع الواقعة على خطّ التماس مع مديرية الزاهر في البيضاء، وهو ما يؤكد أن هناك مخططاً للتصعيد نحو البيضاء من عدة مسارات، يضاف إلى التصعيد في جبهات الضالع لتحقيق تقدُّم في اتجاه محافظتَي إب وتعز. وفي ظلّ الاستعدادات التي تجرى في محيط مأرب، هناك استعدادات للدفاع عن المدينة خشية تعرّضها لهجوم كاسح من قِبَل قوات صنعاء في حال انهيار الهدنة. وقال زعيم حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، خلال لقائه أبناء تعز أواخر الأسبوع الماضي، إن التهديد العسكري لا يزال مستمراً، وإن الأعداء يعدّون اليومين الماضيين، في محافظات البيضاء وشبوة والضالع ومأرب، متهماً تحالف العدوان بمحاصرة اليمن ومحاصرة تعز، ومؤكداً استعداد الحركة لفتح الطرق من طرف واحد.

> تُجري الجماعات الموالية لـ«التحالف» ترتيبات عسكرية في جبهات عدّة تعكس غياب أيّ نوايا لوقف الحرب

الكرة اللبنانية

النجمة ينقل معركته مع العهد إلى المحاكم

أنهى نادي النجمة ست سنوات من الغياب عن منصات التتويج باستثناء كأس النخبة، حيث رفع كأس لبنان لكرة القدم بفوزه على الانصار 2-1. ليصبح رصيده سبع كؤوس في هذه المسابقة محتلاً مركز الوصافة خلف الانصار صاحب الـ13 لقباً وأمام العهد بطل كأس لبنان ست مرات. أحرز النجمة لقب الكأس وضرب موعداً مع العهد في نهائي الكأس السوبر في 28 آب المقبل. لكن يبدو أن الصراع مع العهد بدأ قبل هذا الموعد بكثير

عبد القادر سعد

لم تمرّ 24 ساعة على إحراز النجمة للقب كأس لبنان لكرة القدم يوم السبت على ملعب جونيه، حتى كان رئيس النادي أسعد صقال يذهب بالأمور إلى مكان آخر مع نادي العهد. بعد المباراة مباشرة أهدى اللقب لرئيس نادي العهد تميم سليمان في حديث مع تلفزيون MTV رغم أنه ليس طرفاً في اللقاء. مقربون من صقال اعادوا إهداء اللقب إلى رئيس نادي العهد تميم سليمان من باب «التزييك والمزاح». سليمان بدوره رد سريعاً معتبراً إهداء صقال «جميل كبير بعد أربع او خمس سنوات من الانتظار... أصلاً إنت أبو الكرم».

لم تمضِ ساعات على المناوشات الخفيفة حتى انتشر خبر رفع ثلاث دعاوى من نادي النجمة بحق نادي العهد عبر تصريح لصقال نفسه لموقع «كـووورة». جاء الخبر عقب تقديم العهد للاعبهم الجديد أندرو صوايا الذي انتقل من النجمة إلى العهد بعقد يبدأ من أول الشهر الحالي.

في محور المناوشات الخفيفة على مواقع التواصل الإجتماعي، بدا الأمر في إطار «النكوزة الرياضية»، وجاء الرد العهداوي عبر تقديم صوايا يوم الأحد عند الساعة الحادية عشرة صباحاً في توقيت غريب بعض الشيء، لكن قد يكون نوعاً من الرد على تصريح صقال وإهدائه اللقب لسليمان.

لكن أن تصل الأمور إلى المحاكم، فهنا تأخذ القصة منحى آخر يخرج من إطار المزاح والمناوشات. انتقلت القضية إلى رفع دعاوى من بطل الكأس على بطل الدوري في ملفات تتعلّق بثلاثة لاعبين: أندرو صوايا، علي الحاج، ومحمود سبليني.

يرفض رئيس نادي النجمة أسعد صقال الحديث عن تفاصيل هذه الدعاوى في اتصاله مع «الأخبار» قبل أن يتسلّم نادي العهد الدعوى. «عندما يتسلّم نادي العهد التبليغات حينها نتكلّم بالتفاصيل» يقول صقال. لكنه لا ينفي أن القضية تتعلق بهؤلاء اللاعبين مع تفصيل ملفات كل واحد منهم. فدعوى علي الحاج وصوايا متشابهتان، أما دعوى محمود سبليني مختلفة.

ما لم يقله صقال، كشفه مصدر مطّلع لـ«الأخبار» عن رؤوس أقلام الدعوتين. في ما يتعلّق بالحاج وصوايا فالدعوتان ترتكزان على مبدأ حق النادي الذي نشأ فيه اللاعبان خصوصاً في فترة العمر بين 12 و22 عاماً بالحصول على جزء من قيمة العقد بقيمة 5%. لكن هذه القيمة توزّع على الأندية التي لعب معها اللاعبان وليس آخر نادٍ انتقلا منه.

أما قضية محمود سبليني فتتعلق بتوقيعه عقدين الأول مع العهد لمدة ثلاث سنوات والثاني مع النجمة لمدة سنتين. «هي قضية Double Contract» يقول صقال مشيراً إلى أن نادي النجمة لم يقدّم العقد الجديد إلى الاتحاد ثم سحبه. «قدّمنا العقد لتثبيته، ولدى سؤال اللاعب الذي كان مسافراً مع الفريق في البحرين من قبل الاتحاد كما ينص القانون أجاب سبليني بأنه لم يوقع عقداً مع النجمة، وعليه، توجّب انتظار عودة اللاعب. وأنا قررت تأجيل العمل على الموضوع لحين انتهاء كأس لبنان حتى لا يحصل توتر في الفريق. والآن بعد انتهاء الكأس وقوزنا فيه قررت إعادة إثارة الموضوع» يشرح صقال لـ«الأخبار».

هذا في موضوع سبليني، لكن في موضوع علي الحاج وأندرو صوايا وتحديداً الأول، لماذا تم رفع دعوى الآن بعد مرور سنتين على انتقال اللاعب من النجمة إلى العهد؟

«في السابق كنا نتعاطى مع الموضوع من باب العلاقات الطيبة، لكن بعد أن

> لا ياخذ المعنيون بنادي العهد ما يصدر عن صقال على محمل الجد

ذهبت الأمور إلى منحى شخصي يعمل فيه كل طرف مصلحته من دون مراعاة، فحينها قررت تحصيل حق النادي في القضية» يجيب رئيس نادي النجمة.

ويضيف صقال حول القضايا المرفوعة، بأن الكشف عنها كان أمس الأحد، لكن التحضير لها بدأ قبل فترة عبر محامٍ سويسري رفض الكشف عن اسمه. «من المؤكد أننا لم نرفع الدعوى يوم الأحد. الموضوع انطلق قبل فترة وقريباً سيتسلّم نادي العهد الدعاوى، لكن لا أعرف متى لأنني لست ضليعاً بالقضايا القانونية. هناك محامٍ سويسري يتابع الموضوع».

في المقابل، لا يبدو المسؤولون في نادي العهد معنيين بالموضوع. بعضهم لا يأخذ الموضوع على محمل الجد والبعض الآخر يرى أنه «مش محرز».

لكن طرفاً من خارج النادي يعتبر أن ما يقوم به صقال هو نوع من الضغط في ملف أصبح في حكم المنتهي وهو اللاعب قاسم الزين. فالمصدر المطّلع يرى أن صقال أصبح متأكداً أن قائد خط دفاعه انتقل إلى العهد بعد انتهاء عقده مع النجمة «بدليل أنه تعاقد مع لاعب في نفس مركزه وهو حسن بيطار»، وما يقوم به هو للضغط على العهد للتراجع عن التعاقد مع الزين «الذي أصبح منتهياً ولا يمكن التراجع عنه، بالتالي كل ما يقوم به صقال لن يوصل إلى نتيجة» يختم المصدر حديثه.

قضية قاسم الزين لن تأخذ وقتاً طويلاً حتى تتوضّح بشكل كامل، وقد يكون الموعد في 2022/7/1 وهو اليوم الأول الذي سيكون فيه الزين لاعباً حراً بعد انتهاء عقده مع النجمة في 30 حزيران. إلا إذا قام النجمة بإبراز تكملة العقد مع اللاعب لسنتين إضافيتين كما يؤكد رئيس نادي النجمة أسعد صقال الذي تحدث لـ«الأخبار» في حديث سابق بأن العقد موجود في مكتبه وبأنه سيثبّته في الاتحاد قريباً. (راجع عدد يوم الاثنين 9/5/2022 العدد 4623).

انتهى الموسم الكروي رسمياً في الملاعب مع إقامة نهائي كأس لبنان، لكن يبدو أنه لم ينته في المكاتب. هذا الموسم المارثوني الذي شهد أموراً لم تمر على تاريخ الكرة اللبنانية، لا يعرف أحد متى ينتهي وينم طي صفحته التي شهدت أسطراً من المشكلات والمصاعب يتمنى كثيرون أن يستعملوا معها عبارة: «تذكّر وما تنعاد».

استراحة

كلمات متقاطعة 4048

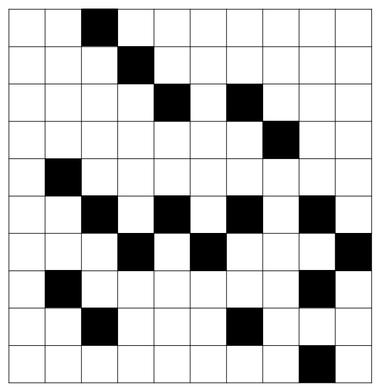

افقيا

1- أحاديث طريفة مضحكة – بئر قديمة – 2- موقع سياحي في ولاية داكوتا الجنوبية الأميركية – صنف – 3- سهاد – خلاف متحرك – 4- نوتة موسيقية – لقب الممثلة المصرية الراحلة سعاد حسني – 5- تجارب – 6- صفرة البيض – 7- قميص مصفح – من عناصر الطبيعة – 8- تالقي كنور الشمس – 9- سهل – قنص الطيور – طعم الحنظل – 10- من أكبر الشعراء الفرس

عمودياً

1- إقليم تاريخي إيراني – نصيب في شركة – 2- مدينة سويسرية – 3- شدة الحث – عاصمة أوروبية – 4- أغلظ أوتار العود – شتم ولعن – بيت الطائر – 5- فتلناه – بلط الأرض – 6- مقياس مساحة – لؤلؤ – شركة أدوية ألمانية – 7- أوعية كبيرة من خزف لحفظ الزيت – جفف اللحم في الهواء والشمس – 8- ليل بالأجنبية – لحم غير مطبوخ – 9- قائد نازي – اسم موصول – جنون – 10- رئيس حكومة لبناني

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- ادولف ساكس – 2- خيزران – تبه – 3- لار – سانا – 4- يم – كفن – تشعّ – 5- برّي – سوار – 6- سجن – غوار – 7- كبادوكيا – 8- كف – اس – ست – 9- آه – رونق – 10- سفرجل – كوين

عمودياً

1- خليل سركيس – 2- أيام – 3- دزر – ينك – أر – 4- ور – كر – ياهج – 5- لاس فيغاس – 6- فنان – ود – 7- ساوموك – 8- اتاتورك – نو – 9- كي – شا – يسقي – 10- سهى عرفات

sudoku 4049

2		4				1	9	
		9			5			4
5		8			1	7	2	
	8			6	9			
9		2				3		7
			3	2			8	
		3	5					8
4			8		2	6		
		1		3				2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4048

8	1	7	5	2	9	6	4	3
5	2	4	6	8	3	1	9	7
3	6	9	1	7	4	2	8	5
1	9	6	7	4	5	3	2	8
2	7	5	3	1	8	9	6	4
4	3	8	9	6	2	5	7	1
9	8	2	4	3	1	7	5	6
6	5	1	8	9	7	4	3	2
7	4	3	2	5	6	8	1	9

مشاهير 4049

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

طبيب وعالم فيزيولوجيا روسي (1849- 1936). نال جائزة نوبل في الطب عام 1904 لأبحاثه المتعلقة بالجهاز الهضمي وعلم وظائف الأعضاء

1+9+2+3+4+8 = الهيئة الدولية لكرة القدم ■ 10+11+7 = وكالة أنباء عربية ■ 5+6 = من الحبوب

حل الشبكة الماضية: **كنعان إيفرين**

إعداد
نعوم مسعود

آخر لقب للنجمة كان عام 2016 حين أحرز كأس لبنان (إسماعيل عبود)

دوري الأمم الأوروبية

فرنسا تسعى لتجنّب الإقصاء

تواجه فرنسا، بطلة العالم، خطر فقدان لقب مسابقة دوري الأمم الأوروبية في كرة القدم عندما تستضيف كرواتيا وصيفتها اليوم (الساعة 21:45 بتوقيت بيروت) على استاد «دو فرانس» في باريس في الجولة الرابعة من منافسات المجموعة الأولى ضمن المستوى الأول. وتحتل فرنسا المركز الرابع والأخير في المجموعة برصيد نقطتين من تعادلين مع مضيفتيها النمسا وكرواتيا بنتيجة واحدة (1-1)، وخسارة أمام ضيفتها الدنمارك (2-1) في الجولة الأولى، بالتالي فإن خسارتها وفوز الأخيرة، المتصدرة برصيد ست نقاط، على ضيفتها النمسا سيخرج بطلة العالم خالية الوفاض من المنافسة على البطاقة المؤهلة إلى نصف النهائي.

وسيحاول المنتخب الفرنسي اليوم استعادة توازنه وإنهاء موسمه بالفوز على كرواتيا، لتبديد المخاوف والشكوك التي طفت على السطح قبل خمسة أشهر من مونديال 2022 في قطر.

> قد يغيب كيليان مبابي وكريم بينزيما عن تشكيلة منتخب فرنسا اليوم

ويمني مدرب فرنسا ديدييه ديشان النفس بتعافي نجمه لاعب باريس سان جيرمان كيليان مبابي من إصابة في الركبة حرمته من المشاركة في المباراة ضد كرواتيا في الجولة الثانية، يوم الاثنين الماضي وأجلسته على مقاعد البدلاء في المباراة ضد النمسا يوم الجمعة قبل أن يدخل ويسجل هدف التعادل.

وقال ديشان أمس الأحد في تصريح لقناة «تي أف 1»: «حتى لو كان لا يزال يشعر (بألم في الركبة اليسرى) وهو أمر ليس مثالياً، فهو أقل انزعاجاً بكثير مما كان عليه في بداية الأسبوع عندما لم يتمكن من التدريب». وأضاف «نحن نفعل كل شيء حتى يكون جاهزاً».

ويحوم الشك أيضاً حول مشاركة قائد وهداف ريال مدريد الإسباني كريم بنزيمة حيث من المرجح أن يعوضه جناح ليفربول الألماني كريستوفر نكونكو.

ومن جهة ثانية تدخل كرواتيا المباراة بمعنويات عالية عقب فوزها الثمين على مضيفتها الدنمارك (1-صفر) يوم الجمعة حيث تخلصت من المركز الأخير برفع رصيدها إلى أربع نقاط بفارق الأهداف خلف النمسا الثانية. كما تلعب كرواتيا المباراة منتشية بتعادلها الثمين مع فرنسا (1-1) يوم الاثنين الماضي بفضل هدف للبديل مهاجم هوفنهايم الألماني أندري كرامارينتش بنجاح (83 من ركلة جزاء) بعدما تقدمت فرنسا التي خاضت المباراة في غياب 10 لاعبين أساسيين في مقدمهم مبابي وبنزيمة وغريزمان ونغولو كانتي.

وفي المباراة الثانية الليلة الساعة 21:45، تسعى الدنمارك إلى تجيد فوزها على النمسا وتعزيز صدارتها للمجموعة والاقتراب من المربع الذهبي. واستهلت الدنمارك مشوارها في النسخة الثالثة من المسابقة بقوة عندما تغلبت على مضيفتها فرنسا (2-1)، وحققت فوزاً ثانياً توالياً خارج القواعد على حساب النمسا بالنتيجة ذاتها، قبل أن تخسر على أرضها أمام كرواتيا (صفر-1).

وستحاول الدنمارك استغلال المعنويات المهزوزة لدى لاعبي النمسا الذين بعد فوزهم الكبير على مضيفتهم كرواتيا بثلاثية نظيفة، سقطوا أمام الدنمارك (1-2) في الجولة الثانية قبل التفريط في الفوز على فرنسا في الجولة الثالثة (1-1).

تحتل فرنسا المركز الاخير في مجموعتها (أ ف ب)

إعلانات رسمية

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في محافظة بعلبك الهرمل دائرة خدمات المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بعلبك – دورس مبنى مستشفى دار الأمل سابقاً لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية.

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
حيدر حسن مراد	208431	RR192527601LB
جورج سليم الحداد	216667	RR192527575LB
اميل يوسف سلوم	255342	RR192527819LB
محمد حسين ناصر الدين	307147	RR192527782LB
حيدر محمود قانصوه	348044	RR192528669LB
أحمد محمد شاهين	443410	RR192527703LB
زياد سليمان علوه	532676	RR192528757LB
عبد الغني محمد جميل بلبيل	535120	RR192528615LB
فؤاد مصطفى علام	576817	RR192528598LB
محمد مصطفى علام	596977	RR192528536LB
سمر سليمان علوه	1003913	RR192528765LB
علي حسين الرشعيني	1229336	RR192528575LB
محمد جعفر سليمان المهاجر	1274690	RR192528519LB
مروان محمد ناصر الدين	1287136	RR192528607LB
الهدى لتجارة المحروقات	1671562	RR192527535LB
ناهد احمد سماحة	1816160	RR192528686LB
عادل احمد دندش	1977387	RR192528743LB
البتول غروب – علي الرشعيني وشريكه توصية بسيطة	2033341	RR192528567LB
روجيان احمد سلامي	2134846	RR192528672LB
شركة La Truite ش.م.م.	2143926	RR192528690LB
زاهر عباس محفوظ	2596611	RR192528709LB
فاطمة علي الهق	2935899	RR192528584LB
علي غازي جعفر	2939451	RR192528624LB
زينب رشيد جعفر	2939457	RR192528641LB
نوال محمد فرحات	3028130	RR192528553LB
علي نايف وهبه	3131653	RR192528505LB
زهراء ياسين فخر الدين	3170179	RR192528726LB
سعود عبد الكريم زعيتر	3182733	RR192527734LB
محمد عباس نادر طه	3236328	RR192528730LB

تبدأ مهلة الإعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة بعلبك
إبراهيم همدر
التكليف 326

هبوب ◄

نشتري جميع أنواع الذهب، الفضة مسيف، نحاس، سبح قديمة، عملات ورقية قديمة والساعات القديمة.
٧٦٧٠٧٥٣٨

الأخبار
اشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

خلال الحرب الأهلية، تحوّل المتحف إلى ملجأ للمقاتلين (ماهر العطار)

ذاكرة

المتحف الوطني يُطفئ شمعته الثمانين: شاهد على تاريخ لبنان وحروبنا الدامية

خلال الأسبوع الماضي، أُقيم احتفال في ذكرى مرور ثمانين عاماً على إنشاء المتحف الوطني اللبناني، تضمّن تكريماً من وزير الثقافة محمد وسام المرتضى لمنى الهراوي، تقديراً لـ «جهودها في إعادة ترميم المتحف المتضرّر من الحرب الأهلية (1975-1990)». وأعلنت المديرة العامة لمجلس إدارة المتاحف في

> يختزل 6000 سنة من الحضارات المتعاقبة من عصور ما قبل التاريخ إلى العصر العثماني

لبنان، أن ماري عفيش أنّ «الثقافة تحظى بأقل قدر من الاهتمام والتمويل. لكن يجب ألّا ندع تراثنا يموت أو يتدهور، فالتراث هو العنصر الموحِّد للشعب»، مؤكدة أنّ «المتحف الوطني يستمرّ في أداء دوره في الوحدة الوطنية». كما وقّعت عفيش كتيّباً يعرض المراحل التي شهدها مبنى المتحف.

بالعودة إلى تاريخ المتحف الوطني، فإنّ جمع الآثار الأولى تمّ عام 1919، وعُرضت تلك الآثار في غرفة واسعة تابعة لمبنى الشمامسة الألمان، أي المبشرين البروتستانت في «شارع جورج بيكو» في بيروت. ولحفظ تلك الآثار في مكان ملائم، أنشئت «لجنة أصدقاء المتحف» عام 1923 ضمّت شخصيات سياسيّة ورجال أعمال، بينهم بشارة الخوري، وعمر الداعوق، وعلي جنبلاط، وهنري فرعون، والبير بسّول، وجان دبس، والفريد سرسق وكميل إدّه. حددت اللجنة لنفسها بناء متحف مخصّص لحفظ التراث التاريخي للبنان وتعزيزه. قدّمت بلدية بيروت الأرض قرب ميدان سباق الخيل، وصمّم المهندسان المعماريّان اللبنانيّ أنطوان سليم نحّاس والفرنسيّ بيار لوبريس رينغيه، المبنى المهيب ذا الطراز المصري، من الحجر الجيريّ فوق مساحة ستة آلاف متر مربع. بدأت أعمال البناء عام 1930 واكتملت عام 1937. لكنّ افتتاح المتحف تأجّل إلى 27 أيار (مايو) 1942 في عهد الرئيس ألفريد النقّاش. عمل كبير المنسّقين، الأمير موريس شهاب، على إثراء المتحف بمجموعة من حوالى 1500 قطعة أثريّة ازدادت عدداً مع الحفريات التي انجزت في الستينيات والسبعينيات من القرن الفائت، خصوصاً في جبيل وصور وصيدا وبعلبك وكامد اللوز في البقاع. وكشفت تلك المواقع عن ثروات غير متوقعة. من خلال 2500 أثر تاريخيّ، يختزل المتحف اليوم 6000 سنة من الحضارات المتعاقبة من عصور ما قبل التاريخ إلى العصر العثماني.

تجدر الإشارة أيضاً إلى الحفريات الحضرية في بيروت، التي كشفت عن مئات الأطنان من القطع الأثرية. بحسب الصحافي الراحل غسان تويني الذي كان عضواً في لجنة المتحف الوطني، فإنّ المؤسسة تحوي كنوزاً مخبأة أكثر من تلك المعروضة. والقطع التي أنقذت من الدمار عام 2008 تقدّر بألوف القطع وهي مخزّنة في مستودعات آمنة في بيروت.

اندلعت الحرب الأهلية في 13 نيسان (أبريل) 1975. وبحكم وجود المتحف على خط تماس يفصل بين قسمَي بيروت المتحاربين، فقد تحوّل إلى ملجأ للمقاتلين الذين ما كانوا يدركون قيمة الكنوز القابعة تحت أقدامهم وأهميتها. علماً أنّ موريس شهاب وفريقه أخفوا الأعمال الأثمن، والأهمّ من تماثيل ونواميس وفسيفساء تحت الصناديق الخرسانية المسلّحة التي يصعب نقلها. كما أغلقوا المدخل المؤدّي إلى الطبقة السفلية حيث يرقد 31 ناموساً استثنائياً (بعضها اكتشف في المقابر الفينيقية في منطقة عين الحلوة في صيدا، مثل «دكرمان» و«مغارة أبلون»). وبهذه الطريقة، حفظت تلك المجموعة الأكبر في العالم. وفي أيلول (سبتمبر) 1975، طلب موريس شهاب إلى زوجته أولغا وإلى إيلي عبود، إزالة جميع الأشياء الثمينة والمجوهرات والتماثيل والقطع النقدية التي كانت محفوظة في النوافذ. ووجدت المجموعة المودعة في صناديق مختومة بالشمع الأحمر ملجأ في خزائن مصرف لبنان. وكانت مبادرة تستحق الثناء، فالأضرار التي لحقت بالمبنى من قذائف المليشيات والقصف الإسرائيلي صيف 1982 كانت جسيمة. فوق ذلك، فاض منسوب المياه الجوفيّة تحت المبنى متسبّباً أيضاً في أضرار كبيرة نتيجة الترسبات في طبقة المتحف السفلية. توالت في تلك المرحلة الخدمات والتقديمات والرعايات من أشخاص غيارى على المتحف الوطني، بينهم على سبيل المثال لا الحصر، الأميرة خولة أرسلان، موريس شهاب، سركيس خوري، سوزي حكيميان، أن ماري عفيش، فضلاً عن الرئيس الراحل الياس الهراوي وزوجته منى.

في 15 تموز (يوليو) 1998، أغلق المتحف أبوابه موقتاً لتنفيذ المرحلة الثانية من العمل التي تضمنت تركيب مصاعد لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكييف الهواء، وعازل للصوت، والعزل المائي، والتعزيزات الأمنية، وإنشاء متجر المتحف وتحديث الطبقة الأولى. في تشرين الأول (أكتوبر) 1999، أعيد افتتاح المتحف للجمهور، معيداً التواصل مع ماضيه، وعارضاً آثاره التي لم يرها اللبنانيون منذ عام 1975.

مقبرة صور

بين عامَي 2010 و2011، أسهمت المديرية العامة للتعاون الإنمائي في وزارة الخارجية الإيطالية في ترميم مقبرة صور وهي تحفة فنية جنائزية رومانية من القرن الثاني الميلادي محفوظة منذ عام 1940 في قبو المتحف. واكتُشفت لوحات الهيبوجيوم عام 1938 في منطقة البرج الشمالي بالقرب من صور، ثم نُقلت وأُودعت في المتحف الوطني في حالة تآكل متقدمة.

تشكيل

نزار صابور «حافظ ذاكرة» دمشق

تكتبها **ريما النخل**

كأنّه يُعيد تلوين مدينته التي يعشق، محاولاً تشكيلها بريشته وبناءها بخيال ألوانه، وإحياءها بما بقي بعد سلسلة الخسارات والانكسارات التي لحقت بها خلال الحروب والمآسي المديدة المتوالية. تحت عنوان «حافظ الذاكرة»، يُقيم الفنان السوري نزار صابور معرضه في «غاليري كاف» في بيروت لغاية 20 حزيران (يونيو) الحالي.

ألوان الشمس والأرض متعانقة ومتمازجة بالباستيل والزيت في بهجة لونية تراثيّة آسرة. صابور شديد التعلّق ببلده، وأكثر بمدينته، مفصحاً عن هذا التعلّق في لوحاته، قائلاً: «تأثرت شديد التأثر بطفولتي. كل شيء في حياتي مرتبط بالأرض».

نزار صابور مولود في اللاذقية عام 1958، خرّيج كلية الفنون الجميلة في جامعة دمشق، ثم نال دكتوراه في فلسفة الفن من «أكاديمية ستروغونوف للفنون الصناعية والتطبيقية» في موسكو. يحمل في مخزونه الثقافي تأثرات خاصة بالتاريخ القديم وأساطيره، من ملحمة جلجامش وصولاً إلى الأيقونات والمنمنمات. أعماله تدل على تلك المنابع التي يسقطها على الراهن المتجلّي في أنماط عيش واجتماع، ومآسٍ وراهن يجتاح عالمنا العربي، بدءاً من تدمير العراق وغزوه، وصولاً إلى الانتفاضات الفلسطينية، مروراً بالحرب السورية التي دمّرت البشر والحجر والآثار التاريخية والدينية مثل معلولا، وتدمر والقلمون. المدن في سرديّات نزار صابور البصريّة تبدو معتّقة كأنها مخطوطات قديمة. لكنّ الناظر إلى لوحاته لا تصيبه الدهشة، إذ ينتابه إحساس بأنّه رأى أعمالاً مماثلة سابقاً.

يرمي صابور إلى جعل معرضه نقطة تحوّل في تجربته التشكيلية التي يزاولها منذ عقود، مستقياً دلالاته المكثّفة من البيئات السورية المتنوّعة، مستلهماً فنّ الأيقونة، مكثراً من استخدام الرمز، ناحتاً إيّاه على سطح اللوحة على نحو منمنمات لونية دقيقة، صغيرة وكبيرة. تتعدّد أساليب تجاربه الخاصة من دون إغفال ما تشبّع به من مدارس وتيّارات تشكيلية عالمية. تنويعاته رشيقة، وملوناته متدرجّة وغنيّة تخالطها كتابات ورموز. كما يستنبط فن العمارة السورية ومعالمها القديمة، إنما برؤية ذاتية لدى «قراءة» فرادة المكان واختزاله بصرياً. فالتوازن البصريّ يقيم توازناً بين الجميل والقبيح، أي بين الفن وهو الجمال والدمار وهو القبح بذاته. وتطغى كذلك الخطوط الهندسية، التي يتجاوزها إلى

> ألوان الشمس والأرض متعانقة بالباستيل والزيت في بهجة تراثيّة آسرة

رسم الطيور والحيوانات والمنظر الطبيعيّ حيث تحتلّ جبال معلولا وصخورها ومنازلها الجميلة، مثلاً، حيّزاً خاصاً في لوحاته.

يرتقي صابور أيضاً إلى مستوى التجريد، فيمزج جماليات اللوحة بالأبعاد الذهنية، ويظلّ اللون مرحاً ومبهجاً يراوح بين الأفكار والألوان ضمن ثنائيات هندسية كالدائرة والمثلث، مبحراً في سينوغرافيا التاريخ والبشر والأماكن التي ارتكز فيها إلى بحث مضنٍ في الذاكرة السورية البعيدة، فالقريبة منها، لا سيّما ما يتعلّق بسمات المدن الآرامية، والنواميس الندمرية الأقفية. وتستمدّ لوحته إيقاعاتها من الحياة اليومية، ويستخدم لها موادّ طبيعية كالرماد المضاف إلى الأكريليك والزيت، لتبدو أعماله نتاج مخيّلة لا واقع. فالمنازل في معلولا والقلمون مغلّفة بالألوان والأشكال الضبابية المبهمة، لتبدو منهمكة بيوميّات ناسها المليئة بغيوم الحرب. وفي اللوحات حضور لافت للتلال المرتفعة التي تلقي بظلالها على البيوت القديمة والتراثية، كأنّنا حيال أيقونات. فن الأيقونة السوريّ وإرث الملاحم الشعبية حاضران بقوّة في اللوحات المعلّقة في «كاف»، فضلاً عن الأعمال الغرافيتيّة ذات النزعة الفردية والعفويّة التي تستوقفنا عند جدران المدن. عناصر كثيرة تتراكم مستقاة من فنون محلية ومذاهب تشكيلية عالمية.

«حافظ الذاكرة» لغاية 20 حزيران (يونيو) ـ «غاليري كاف» (مار نقولا ـ الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/334984

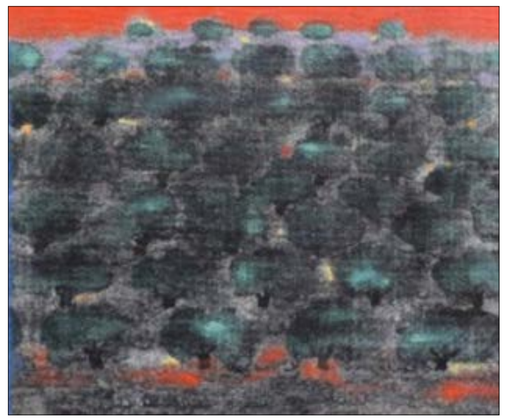

نقد

صرصار كافكا يُلهم عزّة أبو ربعيّة

«توق» عنوان معرض عزّة أبو ربعية (مواليد حماه 1980) في «غاليري صالح بركات» بمشاركات للمؤلّف الموسيقيّ خالد عمران ومهندس الصوت طارق خلوتي، وتمثيل إلى نوع من التبسيط والتسطيح. نشعر بذلك أمام أشكال متعدّدة لزهرة أو فراشة أو شرنقة تبعث من جوفها روحاً بشرية تتوق إلى الحرية. ورغم هشاشة الفراشة وسرعة عطبها، إلّا أنّها في أعمال عزّة مخيفة، فكلّ مَن لا تدخل نطاق وجوده، «يتشرنق» ويتمزّق، فيتحوّل جناحاه إلى جسدين يتعانقان ثمّ ينفصلان وسط بحرٍ طفوليّ تستشعره الفنانة فزعاً ووحشة يتجسّدان في تكوّر الشخوص وانطوائها على ذاتها. مع ذلك، يسعنا القول إنّ الدلالات المرجو إبلاغها تفتقد كثافة إيحائيّة وتميل إلى نوع من التبسيط والتسطيح. نشعر بذلك أمام أشكال متعدّدة لزهرة أو فراشة أو شرنقة تبعث من جوفها روحاً بشرية تتوق إلى الحرية. ورغم هشاشة الفراشة وسرعة عطبها، إلّا أنّها في أعمال عزّة مخيفة، فكلّ مَن لا تدخل نطاق وجوده، «يتشرنق» ويتمزّق، فيتحوّل جناحاه إلى جسدين يتعانقان ثمّ ينفصلان وسط تحوّلات (ميتامورفوزات) الذكر إلى أنثى والأنثى إلى ذكر، تغلّفهما لطخات لونيّة حمراء وصفراء. يبدو فرانز كافكا مرجعاً روائياً لأعمال عزّة أبو ربعية التشكيليّة وأعمال

> تتنقّل الفراشة بين الرسم والحفر والنحت... لتموت أخيراً في لوحة

الفنانين المرافقة لمعرضها، فكافكا في إحدى أشهر رواياته «المسخ» أو «التحوّل»، يستحيل صرصاراً، وصرصاره ألهم عزّة فراشتها كما ألهم زميلتها نيلسي مسعود عنوان عملها التركيبيّ وتأويلاته.

فراشة عزّة متحوّلة بامتياز، فهي فراشة في لوحة وأنثى براقصها ذكر في لوحة أخرى وجنين في رحم امرأة في لوحة ثالثة. جناحاها يتحوّلان شفتين مهيّأتين لقبلة. وفي إحدى اللوحات، تخترق الفراشة عزلة امرأة، فتبعثر جدائلها ذات ليلة حالمة. تتنقّل الفراشة بين أعمال الرسم والحفر والنحت... لتموت أخيراً في لوحة.

إلى عمل اللبنانية نيلسي مسعود، يحتلّ تجهيز «تحوّل» مساحة الطبقة العلوية من الغاليري، وينطوي على قابليّات التحوّل الوجودية في الذات الإنسانيّة. أمّا التحوّل، فيتمثّل لديها استحالة البرقات فراشات (الفراشة رمز مشترك، ويا للمصادفة، مع ثيمة عزّة)، وموادّ العمل التركيبيّ وعناصره تخلق هيكلاً لأشكال الحياة المتجدّدة، وإشارة ختامية إلى أن الفنانة مسعود أمضت ثلاثة وعشرين عاماً في نيويورك حيث تخصّصت في الفسيفساء الزجاجيّة وتمرّست فيها قبل عودتها إلى بيروت عام 2005.

«توق»: حتى 23 تموز (يوليو) ـ «غاليري صالح بركات» (كليمنصو) ـ للاستعلام: 01/365615

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 13 حزيران 2022 العدد 4652

صورة وخبر

منذ عام 2018، بدا نجم البوب البريطاني التون جون (1947) جولةً نهائية في مسيرته تحمل عنوان Farewell Yellow Brick Road من وحي ألبومه Goodbye Yellow Brick Road الذي صدر عام 1973. الجولة التي ستستمرّ حتى تموز (يوليو) 2023 وتتألف من 300 حفلة حول العالم، كانت محطّتها أول من أمس في Accor Arena في باريس (إيمانويل دونان ــ أف ب)

المفكرة

رؤوف الرفاعي: دراويش يا بلدنا!

■ اشتهر التشكيلي اللبناني رؤوف الرفاعي بشخصية الدرويش التي استحالت بصمته الفنية الخاصة. شخصية ابتدعها وانتشرت عالمياً، لتكون انعكاساً لكل الحالات التي يمر بها الكائن: الإنسان الطيب، الحساس، الآدمي، الحزين، النصاب، الكريم، الفاسد، الناقم. هناك «كرنفال» اجتماعي في شخصية درويش، فنراه يضحك في لوحة، ويعبس في أخرى. يقول الرفاعي إنّه أطلق فكرة درويش لأنّه أراد أن يرسم لوحة أصلية كلما رآها المشاهد، تذكر بالهوية العربية والشرقية الأصلية من خلال الطربوش والشوارب واللباس العربي. أراد أن يذكرنا أيضاً بشخصية أبو العبد أو أخوت شاناي التي تنتقد الحاكم. بهدف تعريف عشاق الفنون الجميلة على أعمال رؤوف الرفاعي، تُقيم «غاليري نادين فياض»، معرضاً لـ «دراويشه» يوم 16 حزيران (يونيو) الحالي.

معرض رؤوف الرفاعي: س: 18:00 عصر 16 حزيران (يونيو) ـ «غاليري نادين فياض» (الأشرفية، بيروت) ـ للاستعلام 01/3359730

الحمرا «تنبض» بالحياة

■ تسبّبت الأزمة الاقتصادية في إلحاق ضرر كبير بقطاع الصحة، فأصبحت زيارة الطبيب تعادل الراتب الشهري للعامل أو الموظف اللبناني. اختفت الأدوية أو ارتفعت أسعارها بشكل جنوني. في ظل هذا الانهيار الذي يشهده القطاع الصحي، يُقام مهرجان «نبض الحياة» (بمبادرة من «أحلى فوضى») الذي يقدم الفحوص الطبية، والاستشارات في قضايا الصحة العقلية، والأدوية البديلة والتقليدية، والعناية بالجمال، ودروس اليوغا... وستكون معظم الفحوص مجانية أو متاحة بأسعار معقولة وفق ما أشارت الجهة المنظّمة. سيُقام مهرجان Life Beat 2022 يوم 26 حزيران في «شارع الحمرا»، هادفاً إلى إعادة إحياء شارع الحمرا والمساهمة في استعادته هويته كمركز ثقافي وسياحي. كذلك، سيسمح للشركات الصغيرة بالترويج لمنتجاتها وخدماتها، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني. يتضمن الحدث فقرات موسيقية وفنية بمشاركة فنانين لبنانيين.

مهرجان «نبض الحياة»: س:

10:00 صباح الأحد 26 حزيران ـ «شارع الحمرا»

بلد... نفطي؟

■ في خضمّ الأزمات السياسية والاقتصادية التي يعيشها لبنان، لاح بريق أمل في الأفق، تمثّل في ملف النفط والغاز الذي يأمل اللبنانيون بأن يطمئنهم إلى مستقبلهم ومستقبل أولادهم، وأن يشكّل حلاً لأزمة المديونية العامة. ولا شك في أنّ إنجاز ملف ترسيم الحدود البحرية والبدء باستخراج النفط والغاز يمكن أن يُحدثا تحولاً جذرياً في الواقع الاقتصادي.

في هذا الإطار، تُقيم «نقابة المهندسين» في بيروت ندوة في مبنى النقابة تحت عنوان «صناعة النفط والغاز البحرية: فرص العمل للمهندسين الإنشائيين». خلال اللقاء الذي سيُجرى يوم الخميس 16 حزيران، سيناقش المجتمعون البنية التحتية المزمع إنشاؤها لاستخراج النفط والغاز وسبل تصدير هذه الثروة. تبحث الندوة في محاور عدة أبرزها: أهم أنواع منصات حفر آبار النفط والغاز واستخداماتها، واستراتيجية لبنان لتوريد الغاز الطبيعي، وآخر المستجدات المتعلقة بالمسح الذي أجراه لبنان لمنطقته الاقتصادية. تشارك في الندوة مجموعة من المهندسين والاختصاصيين هم: دنيا عبود ومارلين البراكس، وتوفيق سنان، ورامي حرقوص وزاهر سليمان، ووسام شباط. ستُبث الندوة على صفحة النقابة على فايسبوك.

«ندوة عن صناعة النفط والغاز في لبنان»: س: 18:00 عصر 16 حزيران ـ «مبنى نقابة المهندسين» (مار الياس ـ بيروت)- للاستعلام: 01/850111

حكايات الإسكوا

■ «حكايات الإسكوا» كتاب مصوّر وسلسلة فيديوهات تروي مغامرات ستة شابات وشبان يعملون بشغف في سبيل تحقيق العدالة والمساواة ومكافحة الفقر وتخفيف آثار التغيّر المناخي في حارتهم. يهدف الكتاب إلى «نشر الوعي حول الدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه الشباب في تحقيق خطّة التنمية المستدامة لعام 2030».

خمسة أشهر من العمل والقراءة والبحث والتدريب، اطّلع خلالها تلامذة سبع مدارس مختلفة على «حكايات الإسكوا»، وتفاعلوا معها. في مناسبة انتهاء هذا النشاط، تنظم «لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا» (الإسكوا) بالتعاون مع «اللجنة الوطنية اللبنانية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة» (اليونسكو) «يوم حكايات الإسكوا» في 17 حزيران في «بيت الأمم المتحدة» في بيروت. تتخلل الاحتفال عروض مسرحيّة يؤديها الطلاب المشاركون، ومعرض لرسومات ومجسّمات من إبداعهم، مستوحاة من أهداف التنمية المستدامة.

«يوم حكايات الإسكوا»: س: 10:30 صباح 17 حزيران ـ «بيت الأمم المتحدة» (شارع رياض الصلح، بيروت) ـ للاستعلام 81/769888

على بالي

أسعد أبو خليه

لم نعد نحتاج أن نبحث عن استراتيجيّة دفاعيّة للبنان. ولماذا نبحث عنها؟ لأن أداء المقاومة في حرب تمّوز، والذي أذلّ جيش الاحتلال الإسرائيلي وأنبت لجان تحقيق مُعلنة وغير مُعلنة لمعرفة أسباب هزيمة العدو، أزعج أصدقاء إسرائيل في الغرب وفي... لبنان. والبحث جارٍ منذ 2006 عن طريقة من أجلِ إراحة إسرائيل من همّ المقاومة، لأنّ إسرائيل تحنّ إلى زمن حصريّة السلاح بيد الدولة اللبنانيّة وزمن انتشار المقاومة الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة عندما كان جيش العدوّ يزور لبنان أسبوعيّاً مخلّفاً وراءه الدماء والدمار. وجوقة التغيير دخلت إلى الحلبة وهي تريد أن تُدلي بدلوها. وبولا يعقوبيان من أشدّ المعجبين بميشال سليمان وكانت تستضيفه دائماً على برنامجها في المحطة الحريريّة، ويمكن أن يكون هو مُلهمها في البحث عن استراتيجية دفاعيّة (يحمل جسد ميشال سليمان الكثير من الجروح والندوب التي خلّفتها المعارك التي خاضها في لبنان وسائر المشرق). كتلة التغيير ثارت على استهانة الحكم اللبناني بالخط 29 وهي تريد من لبنان إعلان ذلك وإيداعه في الأمم المتحدة. طريفة الفكرة (وإن ضروريّة): هم يحاولون إيهامنا (كما السنيورة في زمانه) أنّ هناك بديلاً ديبلوماسياً دولياً عن المقاومة. يعني بمجرّد أن نقول للأمم المتحدة أنّ الخط 29 هو خطّنا، فإنّ الأمم المتحدة ستبعث بجيشها الجرّار من أجل ردع إسرائيل. هذا كلّ ما نحتاجه. وإسرائيل كما هو معروف تهاب الأمم المتحدة التي كانت تفرض عليها الانسحاب من الأراضي المحتلّة وكان تبعث بجيوش أمميّة لصدّها. لكن ليس هذا كل ما عند الكتلة. فقد عقدوا مؤتمراً صحافيّاً لقّنوا فيه العدوّ درساً لن ينساه في تقديم استراتيجية، يجب أن تجبر المقاومة على التقاعد. كيف ردّوا؟ بالطلب لتقديم شكوى «ضد العدوّ الغاصب» في مجلس الأمن. وإذا ما مشي الحال؟ «توجيه رسالة اعتراض (شو يعني؟) إلى الأمين العام للأمم المتحدة». أكثر من ذلك: يدعوكم نوّاب التغيير إلى حفلة في الناقورة للرّقص والهتاف من أجل إحراج إسرائيل أمام العالم. كلّما أسمع بتغييركم، أحنّ إلى قديم القرن الثامن عشر.

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
/Alakhbarnews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 13 حزيران 2022 العدد 196
Lundi 13 Juin 2022 no196

الأخبار

رأس المال

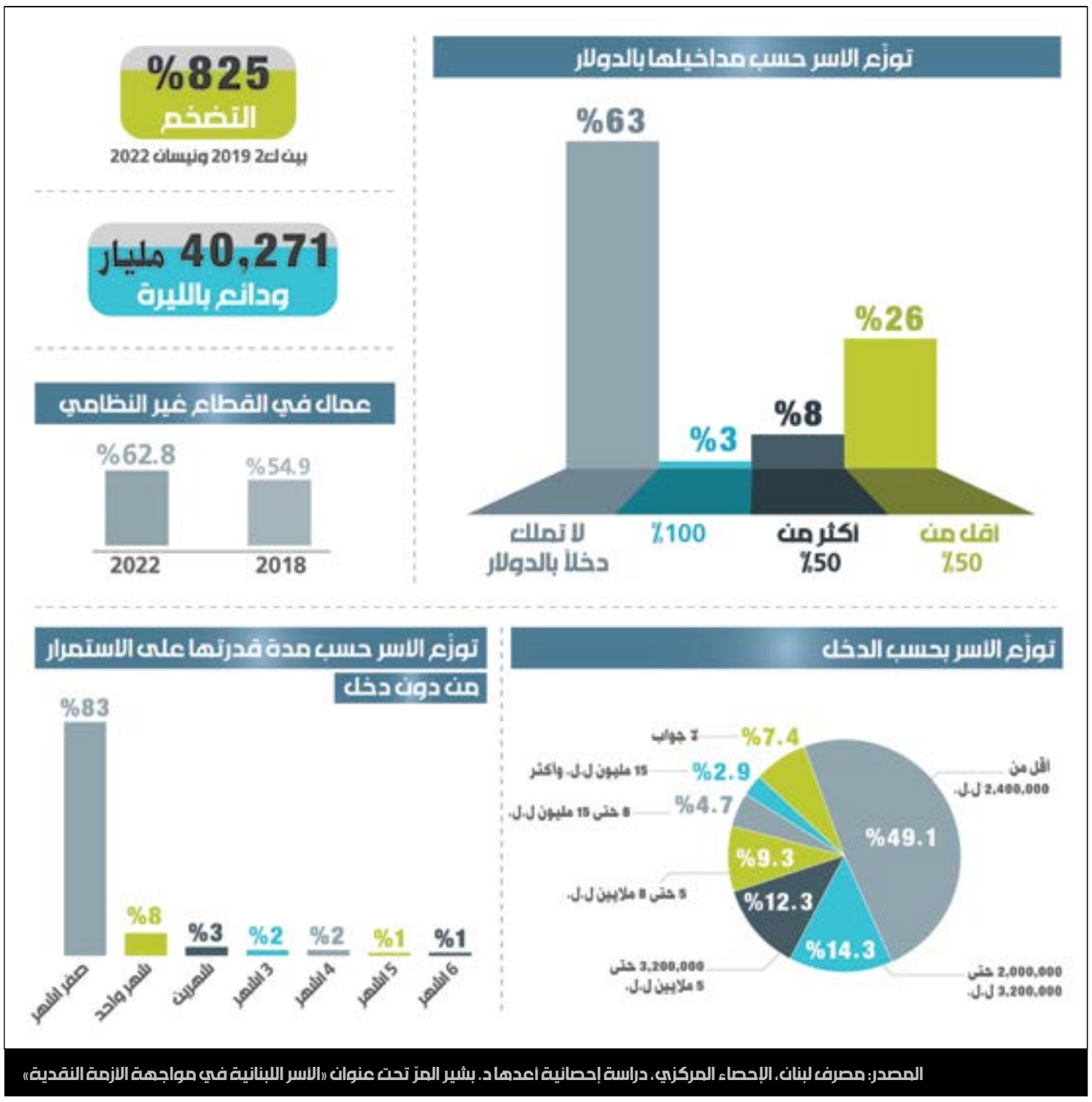

المصدر: مصرف لبنان، الإحصاء المركزي، دراسة إحصائية أعدها د. بشير المرّ تحت عنوان «الأسر اللبنانية في مواجهة الأزمة النقدية»

في العدد

02
ماهر سلامة
صدمة سعر الصرف المنتظر

03
منى خشن
«تطويق الأراضي» في أعقاب أزمات لبنان المتعدّدة

04 - 05
نور خليل رزق
عدالة الضرائب وفعاليّتها

06
مايكل هادسن
التضخم العالمي

08
زياد حافظ
حقائق اقتصاديّة

كم خسرت المداخيل بالليرة؟

هناك سردية رائجة عن أنّ كلفة المعيشة صارت زهيدة انطلاقاً من إعادة احتساب سعر السلعة أو الخدمة بالدولار لتصبح النتيجة انخفاضاً في السعر. وهذا النوع من الحساب، تبنّاه وزير السياحة عندما سمح لأصحاب المؤسسات السياحية بإصدار الفواتير بالدولار النقدي (الفريش). فعلى سبيل المثال، كان سعر صحن «الحمص بطحينة» 5 دولارات أي ما يعادل 7500 ليرة سابقاً، ولكنه أصبح اليوم دولارَين أي ما يعادل 55 ألف ليرة اليوم. أمثلة من هذا النوع خلقت التباسات حول الكلفة وطرق الاحتساب المضلّلة، بينما هي في الواقع تعبير عن موازين القوّة وميلها لصالح فئة على حساب باقي الفئات.

«هل البلد رخيص أو باهظ الكلفة؟» ليس هو السؤال الصحيح، إذ يمكن إعادة صياغته ليصبح: كيف تُحتسب كلفة المعيشة نسبة إلى المداخيل؟ المسألة نسبية جداً. ففي ظل انهيار سعر صرف الليرة، أصبح من يتقاضى دخله بالدولار النقدي قادراً على النظر إلى كلفة المعيشة بشكل مختلف عن أولئك الذين يتقاضون دخلاً بالليرة اللبنانية. لكن الأساس هو أن وحدة القياس هي الليرة، وأن التضخّم بفعل انهيار الليرة أصاب الجميع (التضخّم يقيس بين فترتين زمنيتين كلفة استهلاك الأسر على أساس سلّة من السلع والخدمات).

بالاستناد إلى ذلك، يمكن القيام بجردة حساب لكل طرف بأرباحه وخسائره. الخسارة التي أصابت الجميع، أي التضخّم الذي تراكم بنسبة 825% بين مطلع عام 2019 لغاية نهاية نيسان 2022. وفي مقابل هذه الخسارة، سجّلت الأطراف أرباحاً في مداخيلها على النحو الآتي:

- أصحاب المداخيل بالعملة الأجنبية (الدولار) ربحوا من ارتفاع سعر الدولار قدرة شرائية إضافية بنحو 18 مرّة، أي ما نسبته 1690%، إنما أكل منها التضخّم نحو 825%، ما يعني أن هذه الفئة حقّقت ربحاً بفعل هذا الانهيار بنسبة تصل إلى 865%.
- أقرّت الحكومة زيادة في الأجور استفاد منها أصحاب المداخيل بالليرة في القطاع الخاص وباستثناء القطاع العام. وبحسب أرقام الضمان الاجتماعي، فقد كان الأجر الوسطي المصرّح عنه يبلغ 1,88 مليون ليرة، وفوقه كان الأجير يحصل على 8 آلاف ليرة عن كل يوم عمل فعلي يحضر فيه، أي ما مجموعه 2,088 مليون ليرة (بدل النقل يُحتسب على أساس 26 يوم عمل فعلي). وإذا اعتبرنا أن الزيادة في الأجور التي صدرت أخيراً بقيمة 1,325 مليون ليرة، ستُعطى لكل الأجراء (المرسوم حصرها بالأجور التي لا تُجاوز قيمتها 4 ملايين ليرة، إنما المنطق يفترض أن الجميع سيحصل على الزيادة)، أي أنّ الأجر الوسطي سيبلغ 3,2 مليون ليرة، مضافاً فوقها الزيادة التي طرأت على كلفة النقل بقيمة 1,48 مليون ليرة شهرياً (الفرق بين 8 آلاف ليرة يومياً وبين 65 ألف ليرة يومياً)، يصبح الأجر الوسطي 4,68 مليون ليرة. وبالتالي فإن الأجور زادت بمعدل 2,24 مرة، أي ما نسبته 124% في مقابل تضخّم بنسبة 825%. التضخّم كبّد الأجور المصرّح عنها للضمان الاجتماعي خسارة هائلة تفوق 700%.

بمعنى أوضح، إنّ كلفة المعيشة زادت على المداخيل بالليرة، أكثر بكثير ممّا زادت على المداخيل بالعملة الأجنبية. كما أن مكاسب حاملي العملة الأجنبية، أكبر بكثير من مكاسب الأجور بالليرة. وهذا الأمر لا يعود فقط إلى ديناميكية الأزمة وقدرتها على التسارع مقابل بيروقراطية اتخاذ القرار بتصحيح الأجور، إنما هو أمر يعكس موازين القوّة في بنية النظام. إذ إن شراكة قوى السلطة مع قوى رأس المال، أتاحت لهذه الفئات إبطاء عملية تصحيح الأجور والحدّ من مفاعيلها (ومنع معالجة أصل المشكلة وتداعياتها)، ما كبّد المداخيل بالليرة خسائر ضخمة أصابت أيضاً المدّخرات بالليرة، وأصابت أيضاً المدخرات المحليّة التي يتم التعامل معها باعتبارها دولاراً محلّياً، أو كأنها ليرة من مستوى آخر لا يرقى ليكون دولاراً حقيقياً.

والخسارة ليست ثابتة، بل متواصلة طالما أن الأزمة مستمرّة. أي أن الاختلال سيزداد بين فئتي الدخل، وسيتّسع أيضاً في داخل الفئات (موظفو القطاع الخاص وموظفو القطاع العام مثلاً). لكن من هم أصحاب المداخيل الرابحة؟ هم الذين لديهم أولوية للوصول إلى الدولارات التي يضخّها مصرف لبنان، وهم السياح الأجانب والمغتربون الذين يحملون هذه الدولارات من الخارج، وهم الأجراء الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار النقدي. لكن الغالبية المقيمة في لبنان مداخيلها بالليرة. أكثر من نصف القوى العاملة غير المصرّح عنها تتقاضى أجراً بالليرة، والعاملون في القطاع العام (عسكر وقوى أمنية، وإداريون وأساتذة وجامعيون وعاملون في المؤسسات المستقلة...) وعددهم يفوق 400 ألف يتقاضون مداخيلهم بالليرة. أما غالبية المصرّح عنهم للضمان فهم أيضاً يتقاضون رواتبهم بالليرة. الخسارة كبيرة جداً ولا يمكن قياسها ببضعة أرقام. إنما هذا الحساب هو مجرّد مؤشّر على اتجاه هذه الخسائر وعلى الجهات التي أصابتها.

منذ أن أصدر مصرف لبنان التعميم 161 في كانون الأول الماضي، سجّل سعر صرف الدولار هدوءاً نسبياً. فقد قضى التعميم بإلزام المصارف بصرف دولارات نقدية للعملاء مقابل ما لديهم من أموال نقدية بالليرة، وما يسحبونه من حساباتهم وفق سقوف المصارف غير الشرعية، وذلك على أساس سعر صرف منصّة «صيرفة». رغم ذلك، يبدو اليوم أن التخلّي عن هذا التعميم قد يفتح مجالاً لصدمة كبيرة في سعر الصرف، بسبب التوقّعات السائدة في السوق حول حتميّة توقف مصرف لبنان عن العمل بالتعميم ربطاً باحتياطاته المتقلّصة باستمرار. لذا، السؤال الملحّ الآن هو: هل سيستطيع مصرف لبنان تفادي هذه الصدمة؟

صدمة سعر الصرف المنتظرة
من يلعب على من؟

(أنجال بوليغان ـ المكسيك)

ماهر سلامة

كما تسير الأمور في الأسواق اليوم، ليس هناك من لا يتوقّع أن يشهد سعر صرف الدولار قفزة كبيرة قد ترفعه إلى أعلى مستوياته. وفيما يبدو أن السوق يشهد سعر صرف للدولار مستقراً نسبياً، لأن مصرف لبنان يضخّ يومياً كتلة من الدولارات تطفئ حرارة حركته، فإنه في حال توقّف المصرف المركزي عن التدخّل، ستتحوّل توقعات تدهور سعر صرف الليرة، تلقائياً، إلى واقع. هذا بديهي، لأنه بمجرد توقّف مصرف لبنان عن ضخّ العملة الخضراء، ستنكمش كتلة الدولار الموجودة في السوق، وبالتالي يصبح عرض الدولار أقل من الطلب عليه، ما يسهم في ارتفاع سعره. لكن القضيّة هنا لا تخضع فقط لقانون العرض والطلب. فمسار الأمور ليس طبيعياً، بل يتحكم فيه ما ينتج من المبالغة في ردّ فعل السوق على ما هو متوقع بأنه آتٍ. بمعنى أوضح، وعلى سبيل المثال، إذا كان سعر الصرف من المفترض أن يرتفع 20% بسبب توقف مصرف لبنان عن ضخّ الدولار، فإن مفاعيل التوقعات التي لا تستند إلى واقع مدروس، تؤدّي إلى رد فعل مبالغ فيه يرفع سعر الصرف بنسبة 30% وربما أكثر. (هذه الأرقام هي مجرد أمثلة لتوضيح الصورة وهي ليست أرقاماً قائمة على أي حسابات).

لاعقلانية السوق

السوق بطبيعتها غير عقلانية. الفاعلون فيها هم أشخاص غير عقلانيين، وهذا لا يقتصر على لبنان فقط، بل إن أي سوق مالية في العالم يتّسم فيها الفاعلون باللاعقلانية. علم الاقتصاد السلوكي يفسّر هذا الأمر بوضوح. صحيح أن الاقتصادي جون ماينارد كينز يشتهر بمساهماته في علم الاقتصاد الكلّي، إلا أن الأسس الاقتصاديّة التي بنى عليها نظرياته ونماذجه قامت على نظرته للاقتصاد السلوكي. يشرح كينز المقصود بـ«لاعقلانيّة» السوق، من خلال تشبيه الاستثمار في الأسواق الماليّة بمسابقات ملكات الجمال التي كانت تنشر في الجرائد. فالمسابقة هي عبارة عن صور لـ 100 فتاة، والمتسابقون هم قرّاء الجريدة. على كل متسابق أن يختار ستاً من الفتيات اللواتي يراهنّ الأجمل، والفائز هو من كانت خياراته الأقرب إلى معدّل خيارات جميع المتسابقين. بهذه الطريقة، تصبح المسابقة عبارة عن اختيار الصور التي يعتقد الأشخاص أن معظم المتسابقين سيختارونها، بدلاً من أن يكون المعيار هو اعتقاده الشخصي بجمال الصورة. وإذا طبقنا هذا الأمر على مبالغة السوق في ردّ الفعل على الأخبار الآتية. فمثلاً، يتوقع الجميع اليوم أن مصرف لبنان سيتوقّف عن العمل بالتعميم رقم 161 عاجلاً أو آجلاً. لكن ما هو غير معروف هو متى سيحدث هذا الأمر. لذا، أي مؤشر على احتمال التوقف سيجعل السوق يتعامل مع الموضوع بشكل غير عقلاني. وأكبر مثال على ذلك هو ما حدث بين يوم الإثنين 23 أيار، ويوم الجمعة 27 أيار الماضي. في هذه الفترة، شهد سعر الصرف ارتفاعاً من 32 ألف ليرة إلى 37 ألف ليرة مقابل الدولار، أي ما يقدر بنسبة 16% في غضون أربعة أيام فقط. وقد ساد في ذلك الوقت الحديث عن أن مصرف لبنان توقّف عن العمل بالتعميم 161، ما يعني أن توقعات السوق بالتوقف عن العمل بالتعميم وارتفاع سعر الصرف بدأت تتحقق، وذلك أدّى إلى ردّ فعل مبالغ فيه من السوق وارتفاع مفرط بسعر الصرف.

يمكن الاستدلال على أن هذا الارتفاع كان عبارة عن رد فعل مفرط من خلال ما حصل في 27 أيّار، أي في اليوم الذي بلغ فيه سعر الصرف أعلى مستوياته تاريخياً (37500 ليرة للدولار الواحد). يومها أصدر مصرف لبنان عصراً (وكان يوم جمعة)، بياناً يشير فيه إلى أنه يعتزم الإكمال في العمل بالتعميم 161، ما منحا السوق إشارة قويّة من خلال قوله بأنه سيطلب من المصارف العمل حتى الساعة السادسة مساءً لتلبية طلبات الزبائن. ما حدث هو أنه في غضون ساعات قليلة، انخفض سعر الصرف من 37500 ليرة للدولار إلى 29 ألف ليرة، واكمل انخفاضه في اليوم التالي ليبلغ 27500 ليرة، أي انخفض بنسبة 27% في غضون ساعات على بيان مصرف لبنان وضعٌ إشارة قويّة في السوق بخصوص استمرار عمله بالتعميم بسقف مفتوح. كان هذا دليلاً على أن الحركة في سعر الصرف التي حدثت قبل إصدار البيان لا تعبّر عن حقيقة انخفاض عرض الدولار في السوق، بل على ازدياد الطلب عليه بسبب توقع الفاعلين، بأن توقعات الفاعلين الآخرين، تكمن في ارتفاع سعر الدولار وهو ما أدّى إلى ارتفاع سعر الصرف بشكل مبالغ فيه.

الصدمة الآتية

ما تقدم هو مجرّد نموذج عما قد يحدث عندما يقرر مصرف لبنان بالفعل التوقّف عن العمل بالتعميم 161. فكل الظروف مهيأة لتكرار النتائج مجدداً وربما بوتيرة أكثر حدّة. فالتوقعات بالتوقف عن العمل بالتعميم، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف لا تزال موجودة. ما ينقص هو فقط إشارة جديدة للسوق بأن العمل بالتعميم سيتوقّف، لنعود وبالتالي ستكون النتيجة هي حاصل المعدّل الوسطي للآراء. وبالطريقة نفسها يتعامل الفاعلون في الأسواق الماليّة مع خيارات الشراء أو البيع. يستخدم كينز هذا المثال للإشارة إلى أن «المستثمرين المحترفين» مثل مديري صناديق الاستثمار والتحوّط، يفكّرون بهذه الطريقة أيضاً، وهم غير عقلانيين، مثلهم مثل باقي الفاعلين في السوق. هم لا يشترون السهم لأنهم يعتقدون أن قيمته الفعليّة اليوم هي أعلى من قيمته السوقيّة فقط، بل يحاول هؤلاء أن يحدّدوا الأسهم التي سيعتبر السوق، في المستقبل، أن قيمتها الحقيقيّة أعلى من قيمتها السوقية، وبالتالي ستتجه السوق إلى شرائها على هذا الأساس، وهذا ما يرفع سعرها.

في الواقع، إن المتعاملين الفاعلين في سوق الصرف اللبنانية ليسوا مديري صناديق استثمار ولا صناديق تحوّط، بل إن معظمهم مضاربون على العملة أو مستوردون يحتاجون إلى الدولار لاستمرار أعمالهم. والمضاربون هم عدّة أنواع؛ هناك المضاربون الصغار، أي الأفراد الذين يحاولون أن يحفظوا قيمة ثرواتهم بالليرة، أو يحاولون تحقيق أرباح ضئيلة من خلال تقلّبات سعر الصرف، وهناك المضاربون الكبار الذين يؤثّرون على سعر الصرف من خلال تدخّلاتهم في السوق، وهؤلاء لا يدخلون في النقاش المطروح لأنهم يستغلّون لحظات معينة ليتلاعبوا في السوق بغية تحقيق أرباح هائلة (في أغلب الأحيان يكون لديهم نفوذ يمنحهم وصولاً إلى معلومات لا يصل إليها الآخرون)، ولا يمكن تقدير تأثيرهم في السوق بشكل واضح ودقيق. عموماً، الفاعلون الذين يدخلون في النقاش هم غير عقلانيين، بحسب تفسير كينز، فتحرّكهم في السوق يعتمد على التوقعات والإشارات القادمة من السوق. فالتاجر، على سبيل المثال، لا يشتري الدولار اليوم لأنه يعتقد أن سعره يمثّل القيمة الحقيقية للدولار مقابل الليرة، بل لأنه يعتقد أن جميع الفاعلين في السوق يعتبرون أن قيمة الدولار مقابل الليرة سترتفع مستقبلاً وهو لا يريد أن يفوته القطار، أو بمعنى آخر يريد أن يحمي نفسه من ارتفاع سعر الصرف.

والعكس صحيح.

ردّ فعل مبالغ

مع لاعقلانية السوق، كما شرح كينز، يمكن الاستنتاج أن السيطرة على التوقعات، لا للتحليل الحقيقي للّقيمة. هذا الأمر يفتح الباب أمام مبالغة السوق في ردّ الفعل على الأخبار الآتية. فمثلاً، يتوقع الجميع اليوم أن مصرف لبنان سيتوقّف عن العمل بالتعميم رقم 161 عاجلاً أو آجلاً. لكن ما هو غير معروف هو متى سيحدث هذا الأمر. لذا، أي مؤشر على احتمال التوقف سيجعل السوق يتعامل مع الموضوع بشكل غير عقلاني. وأكبر مثال على ذلك هو ما حدث بين يوم الإثنين 23 أيار، ويوم الجمعة 27 أيار الماضي. في هذه الفترة، شهد سعر الصرف ارتفاعاً من 32 ألف ليرة إلى 37 ألف ليرة مقابل الدولار، أي ما يقدر بنسبة 16% في غضون أربعة أيام فقط. وقد ساد في ذلك الوقت الحديث عن أن مصرف لبنان توقّف عن العمل بالتعميم 161، ما يعني أن توقعات السوق بالتوقف عن العمل بالتعميم وارتفاع سعر الصرف بدأت تتحقق، وذلك أدّى إلى ردّ فعل مبالغ فيه من السوق وارتفاع مفرط بسعر الصرف.

يمكن الاستدلال على أن هذا الارتفاع كان عبارة عن رد فعل مفرط من خلال ما حصل في 27 أيّار، أي في اليوم الذي بلغ فيه سعر الصرف أعلى مستوياته تاريخياً (37500 ليرة للدولار الواحد). يومها أصدر مصرف لبنان عصراً (وكان يوم جمعة)، بياناً يشير فيه إلى أنه يعتزم الإكمال في العمل بالتعميم 161، ما منحا السوق إشارة قويّة من خلال قوله بأنه سيطلب من المصارف العمل حتى الساعة السادسة مساءً لتلبية طلبات الزبائن. ما حدث هو أنه في غضون ساعات قليلة، انخفض سعر الصرف من 37500 ليرة للدولار إلى 29 ألف ليرة، واكمل انخفاضه في اليوم التالي ليبلغ 27500 ليرة، أي انخفض بنسبة 27% في غضون ساعات على بيان مصرف لبنان وضعٌ إشارة قويّة في السوق بخصوص استمرار عمله بالتعميم بسقف مفتوح. كان هذا دليلاً على أن الحركة في سعر الصرف التي حدثت قبل إصدار البيان لا تعبّر عن حقيقة انخفاض عرض الدولار في السوق، بل على ازدياد الطلب عليه بسبب توقع الفاعلين، بأن توقعات الفاعلين الآخرين، تكمن في ارتفاع سعر الدولار وهو ما أدّى إلى ارتفاع سعر الصرف بشكل مبالغ فيه.

الصدمة الآتية

ما تقدم هو مجرّد نموذج عما قد يحدث عندما يقرر مصرف لبنان بالفعل التوقّف عن العمل بالتعميم 161. فكل الظروف مهيأة لتكرار النتائج مجدداً وربما بوتيرة أكثر حدّة. فالتوقعات بالتوقف عن العمل بالتعميم، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف لا تزال موجودة. ما ينقص هو فقط إشارة جديدة للسوق بأن العمل بالتعميم سيتوقّف، لنعود وندخل في دوّامة جديدة من ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة. وقد تكون الصدمة القادمة أسوأ من الصدمة الوجيزة التي شهدها السوق منذ أسبوعين.

وكما تأتي الصدمة وردّة الفعل المبالغة بسبب سلوك السوق اللاعقلاني، يمكن استخدام هذا الأمر نفسه لتفادي ردّة الفعل وإعادة سعر الصرف إلى مكانه الطبيعي كما كان من دون تدخّل مصرف لبنان. فإحدى النظريات الأساسية في الاقتصاد السلوكي والتي طوّرها دانيال كانيمان وعاموس تفيرسكي، هي «نظرية الاحتمالية» التي تصف كيف يقيّم الأفراد احتمالات الربح والخسارة بشكل غير متماثل. تعتمد النظريّة على عدّة عناصر تؤثّر على عملية تقييم الفرد للنتائج التي توضع أمامه لتقدير الربح والخسارة منها. ومن بين هذه العناصر، «الاعتماد المرجعي» الذي يقول بأن الأفراد يقومون بتقييم خياراتهم على أساس نقطة مرجعية، سواء كانت في وقت سابق من الزمن أو في الوضع الراهن. وبما أن حركة الفاعلين في السوق تعتمد على تقييم خسائرهم أو أرباحهم، فإن تحديد نقطتهم المرجعية يعدّ أمراً مهماً بالاستناد إلى عامل الوقت. فمثلاً إذا توقف مصرف لبنان عن ضخّ الدولار بشكل مفاجئ، وأدّى إلى صدمة في سعر الصرف، فسيشعر هؤلاء بأن خساراتهم ستكون فادحة، ما يدفعهم إلى شراء الدولارات بشكل سريع (لأنهم يتوقعون ارتفاع سعر الصرف أصلاً) وهو ما يرفع سعر الصرف بوتيرة أكثر حدّة، وبالتالي بسبّب ردّة الفعل المبالغ فيها. أما إذا تجزّع هؤلاء الأشخاص خساراتهم بشكل تدريجي، بمعنى أن يتوقف مصرف لبنان عن العمل بالتعميم 161 تدريجياً، فسينخفض سعر الصرف بشكل تدريجي أيضاً، وبالتالي ستتغيّر نقاطهم المرجعية لتقييم خسائرهم بشكل تدريجي أيضاً، بشكل تبدو فيه هذه الخسائر طفيفة نسبياً. وبهذا يتجرّع الأفراد خسائرهم من دون حدوث صدمات مبالغ فيها في سعر الصرف لا تعبّر عن واقع السوق. وقد تكون هذه هي الاستراتيجيّة التي يتّبعها مصرف لبنان قبل التخلّي كلّياً عن التعميم 161.

التوقّعات بوقف التعميم 161 وبالتالي ارتفاع سعر الصرف ما زالت موجودة، إنما ينقص إشارة جديدة من مصرف لبنان

إذاً، هل الفاعلون في السوق يلعبون بسعر الصرف، أم أن مصرف لبنان يلعب عليهم من أجل إجبارهم على تجرّع الخسائر. هو يدرك سلوكهم مسبقاً، ولديه الخبرة والأدوات لضبطهم على إيقاعه. صحيح أنه فقد الكثير من الأدوات التي تتيح له التحكّم بالسوق، إنما لا تزال لديه أداة اللعب على سلوك الفاعلين في السوق.

مقال

«تطويف الأراضي» في أعقاب أزمات لبنان المتعدّدة *

منى خشن

شهد العامان الماضيان طرح العديد من الخطط التي تعوّل على أصول الدولة، بما يشمل أراضيها، وكأنها الحلّ الناجع لانهيار لبنان الاقتصادي والمالي. فقد اقترحت جمعية مصارف لبنان، وبذريعة تمكين مصرف لبنان من سداد ديونه للمصارف التجارية، إنشاء صندوق حكومي لتخفيف الديون تسهم فيه الدولة عبر أصولها، ويعطي المصارف التجارية أفضلية فيه. ودعا وزير البيئة السابق محمد المشنوق إلى بيع 10% من أراضي الدولة لأصحاب الودائع في المصارف، وإلى إنشاء صندوق سيادي يديره مجلس وطني خاص. كذلك سعت حكومة رئيس الوزراء السابق حسان دياب إلى إنشاء شركة لإدارة الأصول العامة للدولة وتولي إعادة هيكلتها والإشراف عليها، وأقرّت حكومة نجيب ميقاتي أخيراً، خطة مماثلة. وعلى النسق نفسه، اقترح بعض المحلّلين إنشاء صندوق ثروة سيادي وطني مستقل لامتلاك وإدارة الأصول العامة بما يصب في منفعة المجتمع.

في ظل الإفلاس الفعلي للدولة اللبنانية ولمصرف لبنان، فإن هذه الطروحات تُثير مخاوف مشروعة حيال مستقبل الأراضي العامة والمشاعات. والأخطر أن أياً من الخطط المطروحة لم تتطرّق إلى حقوق الحيازة الحالية لأراضي الدولة، ولا إلى كيفية حماية هذه الحقوق من برامج مصادرة الأراضي. كما لم يأتِ أي طرح على ذكر الدور (المحتمل) للحكومات المحلية في إدارة الثروة العامة المحلية، والتي تشكل الأراضي أحد مكوناتها الرئيسية.

إعادة صياغة النقاش

لفهم السياسات المتعلقة بالأراضي في سياقها العام ومواجهة الأشكال الجديدة لتطويق الأراضي في لبنان، هناك ضرورة لمعرفة مواقع أراضي الدولة وكيفية إدارتها والأطراف التي يحق لها الاستفادة منها. كذلك، هناك ضرورة لمعرفة الإمكانات الإنمائية والاستخدامات المتصوَّرة لهذه الأراضي والطرق التي يمكن من خلالها تسوية الادعاءات المتضاربة بشأن ملكيتها أو الأحقيّة بها.

يُستخدم اليوم، مصطلح «تطويق الأراضي» على نطاق واسع لوصف الاستيلاء القانوني على الأراضي العامة والمشاعات من قبل شركات عابرة للحدود و/أو مجموعات محلية نافذة. وتُعدّ العمليات الحديثة لتطويق الأراضي، وهي وليدة الرأسمالية النيوليبرالية، شكلاً موقوتاً من أشكال سرقة الأراضي. وتُغلّب هذه العمليات المصلحة الفردية على المصلحة العامة وتسهم في تسليع المساحات والمجتمع والاقتصاد، وتهدّد بذلك الاستخدامات الراهنة للأراضي التي تتعارض مع المصالح الخاصة للأشخاص الذين يستأثرون بالملكية الفعلية للأرض.

ليست جميع أراضي الدولة شاغرة وغير مُستغَلة، كما أن قيمتها ليست مالية فحسب. ولا يمكن أيضاً جمعها معاً في فئة واحدة. لقد قسّم قانون الأراضي العثماني الأراضي اللبنانية، باستثناء المساحات الواقعة داخل حدود ما كان يُعرف تاريخياً باسم «متصرفية جبل لبنان»، إلى خمسة فئات (المُلك، الأراضي الأميرية، والموات، والخالية المباحة، والخالية الحمية). وتعتبر أنواع الأراضي الأربعة الأخيرة، أي باستثناء الأراضي المُلك (ذات الملكية الخاصة)، أراضٍ تخصّ الدولة ويخضع كلٌّ منها لشروط مختلفة لجهة استخدامها وتنظيمها والتصرف فيها. وتتفرّع أراضي الدولة، باستثناء الأراضي المملوكة لبعض المؤسسات العامة، إلى فرعين: ملكية الرقبة (وهي الملكية المجرّدة) وحق الانتفاع. وتملك الدولة (أو البلديات في بعض الحالات) الأرض بوصفها مالك رقبة، ولكن الحق في استخدامها وجني الأرباح منها يعود إلى المنتفع - أي الشخص أو المجموعة التي تملك حقّ الانتفاع، والتي يمكن أن تشمل المجتمع بأجمعه.

تطويق الأراضي ليس أمراً جديداً في لبنان؛ فلطالما كان الاستيلاء بطرق قانونية على الأراضي العامة أو المملوكة جماعياً وتسييجها من الممارسات الشائعة. وبالفعل، فقد أتاحت مجموعة من الآليات والأدوات الناظمة والمالية لذوي النفوذ السياسي و/أو الاقتصادي ليمارسوا تسلطهم على المواقع الطبيعية فيحرموا بالتالي المجموعات الأقل نفوذاً من حقّها في الدخول إليها والاستفادة منها. وتُعتبر الأملاك البحرية مثالاً حيّاً على هذه التجاوزات، إذ أباحت قوانين ومراسيم عدّة سيطرة القطاع الخاص عليها لغايات سياحية، وهو ما نسف طابعها العام. وقد تمّ تفسير القوانين التي سُنّت أخيراً من أجل استعادة هذه «الثروة المسروقة» من المخالفين الذي تقاعسوا عن تسديد الرسوم والغرامات المتوجبة إلى الحكومة بطرق ملتوية، إنما بشكل مَنَح المخالفين «إذناً شرعياً لمواصلة انتهاكاتهم».

إنّ خصخصة الأراضي التي تملكها الدولة في لبنان، سواء من خلال عمليات البيع أو الإيجارات والتنازلات الطويلة الأمد، ستساعد القطاع المصرفي والنخب المالية على استعادة سطوتها على القطاع العقاري ودورها المركزي في تسليع الأرض، والسكن، والطبيعة، وهذا ما سيؤدّي إلى نتائج مدمّرة على أفراد المجتمع والأجيال المقبلة

تطويف الأراضي ليس أمراً جديداً في لبنان فلطالما كان الاستيلاء بطرق قانونية على الأراضي العامة أو المملوكة جماعياً من الممارسات الشائعة

كما على البيئة والأرض. من دون شك، سيؤدّي الاستحواذ على أراضي العامة والمشاعات، في ظل غياب السياسات المناسبة لإدارة الأراضي وغياب الخطط لتطويرها، إلى تحوّلات غير مناسبة في استخدام الأراضي وغطاءها النباتي ما يهدّد التنوع البيولوجي وإنتاجية الأرض. بالإضافة إلى ذلك، تؤدّي خصخصة أراضي الدولة إلى إضعاف الحكومات المحلية، الضعيفة أساساً، وحرمانها من أراضٍ هي بأمس الحاجة إليها لإقامة مشاريع ذات منفعة عامة (مثلاً مشاريع الإسكان الميسّر، والمنشآت الرياضية، ومراكز الرعاية الصحية، والأسواق).

حوكمة الأراضي أولاً

تتطلّب التحديات المعقّدة والمتشعّبة التي يواجهها لبنان، سواء من خلال عمليات البيع أو الإيجارات والتنازلات الطويلة الأمد، ستساعد القطاع المصرفي والنخب المالية على استعادة سطوتها على القطاع العقاري ودورها المركزي في تسليع الأرض، والسكن، والطبيعة، وهذا ما سيؤدّي إلى نتائج مدمّرة على أفراد المجتمع والأجيال المقبلة

كما على البيئة والأرض. من دون شك، سيؤدّي الاستحواذ على أراضي العامة والمشاعات، في ظل غياب السياسات المناسبة لإدارة الأراضي وغياب الخطط لتطويرها، إلى تحوّلات غير مناسبة في استخدام الأراضي وغطاءها النباتي ما يهدّد التنوع البيولوجي وإنتاجية الأرض. بالإضافة إلى ذلك، تؤدّي خصخصة أراضي الدولة إلى إضعاف الحكومات المحلية، الضعيفة أساساً، وحرمانها من أراضٍ هي بأمس الحاجة إليها لإقامة مشاريع ذات منفعة عامة (مثلاً مشاريع الإسكان الميسّر، والمنشآت الرياضية، ومراكز الرعاية الصحية، والأسواق).

حوكمة الأراضي أولاً

تتطلّب التحديات المعقّدة والمتشعّبة التي يواجهها لبنان، نهجاً ذا أسس اجتماعية وبيئية للتفكير بالأرض. على المستوى العالمي هناك تحول مفاهيمي في كيفية تقييم الأراضي. فبسبب التغيّر المناخي، وتدهور الأراضي، وغياب الأمن الغذائي، وتنامي مستويات الفقر واللاعدالة، بدأت النظرة إلى الأرض باعتبارها سلعة، تتبدل إلى نظرة أخرى تقرّ بقيمها العديدة، من اجتماعية وثقافية وبيئية وسياسية، وتؤكد وظيفتها الاجتماعية، وتقرّ بأن الحق في الأرض هو حقّ من حقوق الإنسان. ويبدو أن لبنان هو الأحوج إلى مثل هذا التبدّل في مفهوم الأرض نظراً إلى الإدارة الضعيفة لأراضيه وعلماً بأن حقوق حيازة الأراضي غير آمنة بالنسبة إلى مجموعات متعدّدة من السكان مثل اللاجئين والمهجّرين، والكثير من النساء.

ينبغي أن يحظى موضوع حوكمة الأراضي بالأولوية في أجندة التنمية الوطنية في لبنان. هذا يشمل القوانين والأنظمة والإجراءات والهياكل المؤسساتية (سواء كانت تشريعية أو عرفية أو دينية أو غير الرسمية) المعنية بصنع وتنفيذ وبفرض القرارات المتعلّقة بالأرض. ورغم كونه موضوعاً معقداً، إلا أن هناك ثلاث مسارات استقصائية يمكن الانطلاق منها لتعزيز حوكمة أراضي الدولة، بشكل مسؤول ومستدام وذات منفعة اجتماعية.

- يتضمّن المسار الأول تحديد مواقع أراضي الدولة وترسيم حدودها ومعرفة وضعها القائم لجهة طريقة حيازتها وكيفية إشغالها والحقوق المرتبطة بها. وتجدر هنا الإشارة إلى أمرين: أولاً، ما زالت 35% من الأراضي اللبنانية غير ممسوحة، ما يؤدّي إلى تعدّيات عليها وخلافات حول حدودها (بما فيها بين البلديات المتجاورة)؛ وثانياً، هناك ترتيبات عرفية وغير رسمية قديمة لحيازة الأرض (وهي في العادة غير موثقة) تتضارب أحياناً مع التشريعات القانونية القائمة.

- يتطلّب المسار الثاني تقييماً لإمكانات تطوير هذه الأراضي قياساً بموقعها الجغرافي وميزاتها الفيزيوغرافية (ومنها: الجيولوجيا، ونوع التربة، والطوبوغرافيا) بهدف توجيه استراتيجيات تخطيطها وإدارتها المستقبلية. في هذا الإطار، ترسم الخطّة الوطنية الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية توجيهاً إرشادياً عاماً رغم حاجتها للتحديث. وهناك حاجة إلى استكمال هذه الخطة الوطنية بدراسات مفصّلة للاستخدامات الأكثر ملاءمة للأرض، كما إلى خطط استراتيجية لتطويرها، على أن يتم وضع وتنفيذ هذه الخطط على مستويات متعدّدة تتراوح من المستوى دون الوطني إلى المستوى المحلي ومستوى الموقع.

- يتضمّن المسار الثالث معاينة الأشكال المجتمعية والتشاركية والتعاونية القائمة والمبتكرة لحيازة الأراضي والتعامل معها على أنّها بدائل واقعية ومحتملة عن الملكية الخاصة. بالتزامن، يتطلب هذا المسار تحديد السياسات والإصلاحات القانونية الملحّة والضرورية لدعم وتشجيع أشكال مختلفة من الشراكة والتعاون في إدارة الأراضي والموارد الطبيعية. وينبغي أن تعترف هذه الإصلاحات بالدور المحوري للحكومات المحلية والسكان في هذا المجال، وأن تمتثل للأطر الدولية الرئيسية المتعلقة بحوكمة الأراضي التي التزم بها لبنان.

الأولوية للأرض

تمّ إطلاق العديد من المبادرات في السنتين الأخيرتين من قبل البلديات والمنظمات المحلية والدولية من أجل تشجيع الأفراد على العودة إلى الأرض ودعمهم في زراعة طعامهم بأنفسهم. أضف إلى أنّ المبادرات التي تركّز على الإدارة المستدامة للأراضي وحماية الإرث الطبيعي للبنان ومساحاته الخارجية البارزة قد لاقت اهتمام أطراف محلية ودعم الجهات المانحة. وتتضمّن الأمثلة جهوداً لاستخدام أراضي الدولة الخالية في المدن من أجل الإنتاج الزراعي و/أو النشاطات الاجتماعية والثقافية. كذلك تتضمن الأمثلة برامج مجتمعية للحفاظ على التنوّع البيولوجي وحمايته من خلال إرساء شبكة من المحميات الطبيعية.

بالفعل، إن الأزمات المتعدّدة التي يرزح لبنان تحت حملها تتطلب استراتيجيات متضافرة تضع الأرض في مركز الاستجابات الطارئة ومركز الخطط التنموية الطويلة الأمد كمسألة ذات أولوية عالية. وفي حال تقاعست الجهات المعنية عن اتخاذ هذه الخطوة قد تصبح أراضي الدولة لقمة سائغة للطامعين.

*** هذا النصّ أعدّته الكاتبة منى خشن لمركز أبحاث «مبادرة سياسات الغد»، وهي باحثة أساسية ومتمرّسة في المركز، ونُشر بنسخته الأجنبية بتاريخ 8 حزيران، ويُنشر اليوم بنسخته العربية في ملحق رأس المال وعلى موقع المركز.**

تحقيق

عدالة الضرائب وفعاليّتها: بداية الدولة ونهايتها

(رودريغو دي ماتوس ـ البرتغال)

السبب المباشر الذي أشعل فتيل الاحتجاجات يوم 17 تشرين الأول 2019 كان اقتراح فرض «ضريبة» على خدمة «واتساب». وبمعزل عن كافة المشكلات التي ظهرت ملامحها في الاقتصاد اللبناني في حينه، إلّا أنّ الانتفاضة الشعبية انطلقت، عملياً، بعد قرار فرض ضريبة جديدة. ماذا إن بدأنا النقاش من هذا المنعطف تحديداً، أي من ضعف قابلية الهيكل الضريبي على سدّ نفقات الحكومة، وصولاً إلى غياب قدرته على تصحيح التفاوت الاجتماعي لصالح الطبقات الثرية والنافذة. أيّ من النظام الضريبي والضرائب وسماتها، لا سيما أنّه ومنذ ذاك اليوم، تشهد الساحة اللبنانية تبدّلاً لم تعرفه منذ نشأة الكيان اللبناني

نور خليل رزق

بُنيت الدولة اللبنانيّة أساساً بهيكل مؤسّساتي هشّ، قام عليه نظام مالي وضريبي ضعيف وغير عادل، وتمظهر في قوانين وتشريعات تتلاءم مع توجّهاته الاقتصادية المتحيّزة. ونظراً إلى المسار التاريخي، فإنّ مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، خلّفت تفاوتات اجتماعية حادّة في المجتمع، لكن حكومات «إعادة الإعمار» ذهبت في اتجاه تعديلات ضريبية تهدف إلى جذب التجّار ورؤوس الأموال الخارجية عبر إعفاء الفوائد الفاحشة المقتطعة من الودائع وسندات الخزينة، تماماً من الضرائب. وتغاضت الدولة بذلك عن مكاسب رأس المال من أنشطة المضاربة المالية والمصرفية أو الممتلكات العقارية. وقد سمحت أسعار الفوائد وقانون السريّة المصرفيّة للأثرياء - إلى جانب إعفاءات رأس المال من الضريبة - بمراكمة ثروات هائلة، تحملت الخزينة العامة كلفتها بالكامل. وفي المقابل، فُرضت الضرائب على مداخيل العمّال واستُحدثت ضريبة القيمة المضافة، على عكس الضرائب الاستثنائية الشائعة في اقتصادات ما بعد الحرب.

في خدمة رأس المال

نظام الضرائب في لبنان «تنازلي» بشكل ملحوظ بسبب اعتماده بشكل مفرط على الضرائب غير المباشرة وانخفاض نسبة الضريبة من الدخل بشكل أساسي. وهو ما يتوضح أكثر عند التمعّن في بيانات الدخل، إذ يتركز بيد أقلية قليلة من السكان في لبنان. وبشكل عام، يكون النظام الضريبي «تصاعديًا» إذا كان الدخل بعد دفع الضريبة، موزّعاً بشكل متساوٍ أكثر ممّا كان عليه قبل اقتطاع الضريبة. ويكون «تنازليًا» في حال كان الدخل بعد اقتطاع الضريبة أقلّ توزيعاً.

في الأساس يعتمد نظام الضرائب التصاعديّة على مسألة الضريبة النسبيّة. على هذا المبدأ، تكون الضرائب تصاعديّة كلما ارتفعت نسبتها مع ارتفاع الدخل، وتنازليّة في حال انخفاضها مع ارتفاع الدخل. والطبيعة التنازلية للضرائب غير المباشرة لا تُعوّض بأي اتجاه تصاعدي في الضرائب المباشرة. وفي هذا الشأن، درست الباحثة ليديا أسود حصص الدخل قبل وبعد الضريبة لكلّ من الفئات الاجتماعية اللبنانية خلال الأعوام الممتدة من 2005-2012، وتوصّلت إلى أن نظام ضريبة الدخل الشخصي كان «تنازلياً» طوال فترة الدراسة. كما ظهر أنّ ضريبة الدخل تعمل على خفض جزء بسيط جدّاً من حصص الدخل للفئات في الشطور العليا. فبعدما قُسّم الدخل إلى أجور وأرباح عمل، أظهرت النتائج أن معظم الأرباح العائدة إلى فئة الـ10% الأغنى من السكان معفاة من الضريبة. بالإضافة إلى أن أقل من 20% فقط من دخل العمل لهذه الفئة يخضع للضريبة. أمّا بالنسبة إلى الأجور، فإن الدخل الخاضع للضريبة أعلى من الدخل غير الخاضع للضريبة، ما يؤكد أنّ ضرائب العمالة أكبر نسبيًا من ضرائب رأس المال في لبنان.

والقوانين اللبنانية معقّدة، وتترك مجالاً للتهرب الضريبي لكن بشكل متفاوت بين فئة وأخرى. لكن الفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة، وهي عادة من العمّال الذين تطاول الضريبة دخلهم، لا إمكانية لهم للتهرّب نهائياً لأن الضريبة المفروضة عليهم مصوّبة على العاملين من فئات الدخل الثابت والمتدنّي الذين يحصلون على دخلهم من مصدر واحد في العادة. وهذا ما يفيد الأغنياء بشكل صريح. فدخل العمل في أي مؤسّسة أو شركة خاضع للضريبة عند المصدر، والأجور يتم الإبلاغ عنها من قبل أرباب العمل الذين لا يهتمون عموماً بتقليل الأجور، وهو ما يؤدّي إلى صعوبة في تجنّب الضريبة من قبل العمّال، في مقابل إمكانية أصحاب الشركات والمصالح الكبرى ذات الحسابات المعقّدة ومصادر الدخل المختلفة أن تُفلت بسهولة من الضرائب. معدّلات الضرائب يتم تطبيقها بشكل أكثر صرامة على دخل العمل، خصوصاً بعد استحداث وحدة منفصلة داخل إدارة الإيرادات عام 2003 للخصم عند المصدر من ضريبة الدخل على الرواتب، ما يزيد من عدد دافعي الضرائب من الطبقات العاملة على وجه التحديد، بينما ضريبة الأرباح منخفضة جدّاً وسهلة التهرّب. ما يحول دون وصول ضريبة الدخل الشخصي إلى هدفها الأساسي في إعادة توزيع الثروة بصورة أكثر عدالة بين الناس. يذكر أن الضريبة الأشهر في لبنان، كما في معظم الدول النامية، هي الضريبة على القيمة المضافة لأنها الأكثر سهولة في التحصيل، لكنها أيضاً ضريبة تنازلية وغير منصفة لأنها تصيب الطبقات الفقيرة في المجمل من دون التأثير في الطبقات الغنيّة أو أي نوع من السلع الثمينة.

> **الأموال العامة وأموال العمّال في الخزينة العامة تهدر منذ سنوات طويلة مقابل خدمات محدودة ورديئة**

ومن الجيد أن نستذكر دائماً العواقب التي حصدناها جرّاء قانون السرية المصرفية، والكلفة التي دفعها النظام الضريبي لناحية صعوبة الوصول إلى حسابات الأثرياء. فقد شكلت السرية المصرفية مانعاً أساسيّاً لتحصيل الضرائب على الأرباح الرأسمالية وإيرادات رؤوس الأموال المستثمرة خارج البلاد. لكنّ جاذبية الملاذات الآمنة قد بدأت تخفت بشكل واضح على الصعيد العالمي ككل في مقابل الأصوات الدوليّة المطالبة بالشفافية المالية. والنظام المصرفي اللبناني قد خسر سمعته بالكامل في الآونة الأخيرة، ما يفرض في نهاية المطاف الامتناع النهائي عن العودة إلى حالة تقديس السريّة المصرفية.

في النتيجة، مجموع إيرادات الضريبة والإنفاق الحكومي، كانا وما زالا، آلية لإعادة تشكيل الثروات وتحويلها إلى يد النخب السياسية ورجال الأعمال وأصحاب المصارف. وباختصار: لا تعمل الضرائب في لبنان كآلية لتصحيح التفاوتات الاقتصادية، بل لعبت الأزمة الأخيرة دوراً في زيادة تفاقم التفاوت الاجتماعي لصالح الفئات الغنية.

الضرائب ومستقبل الدولة

هل تحقّق الضرائب، كما هي عليه اليوم، إيرادات كافية للحكومة لتأمين نفقاتها؟ أو يمكن السؤال بشكل مباشر: هل الضرائب المفروضة ذات فعاليّة في تأمين إيرادات الدولة (بعيداً من أيّ نقاش حقوقيّ ومساواتي في الدرجة الأولى)؟

الأكيد أن الإيرادات منخفضة جدّاً، فهي بالكاد لامست الـ15% من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2018، وهو ما ينعكس غياباً في الإنفاق الحكومي على كثير من المشاريع الإنمائية. لكن المشكلة الأكبر، هي في ضعف الدولة وقدرتها على تحصيل الإيرادات الضريبية. فمن شأن تحسين آلية الجباية أن تحقق زيادة في الإيرادات تقدّر بنحو 6% من الناتج المحلي. لكن مؤشر إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من مقياس الناتج المحلي الإجمالي، لا يخبرنا الكثير عن السياسة الضريبية المدارة في الدولة. لذا من المفيد النظر إليها من وجهة مختلفة. فهي، تطاول المجتمع وبناء الدولة. ابن خلدون يربط بين تطوّر الدولة والعائدات الضريبية فيقول في مقدمة كتابه: «أعلم أنّ الجباية أوّل الدّولة تكونُ قليلة الوزائع كثيرة الوزائع قليلة الجُملة، وآخر الدّولة تكونُ كثيرة الوزائع قليلة الجُملة». أي أن مقدار الضرائب المفروضة على الأشخاص والممتلكات يكون ضئيلاً، ولكن مجموعها يكون كثيراً لكثرة من يؤدّيها وقلّة من يطلبها، فإذا ارتفع مقدار الوزيعة، عجزت أغلبية السكان عن أدائها، فيكون مجموعها قليلاً لا يفي بالمتطلبات لكثرة المصاريف. وتكون الضريبة كذلك في بداية تأسيس الدولة عندما تكون الحكومة عادلة تُوفّر الأمن والخدمات، فتكثر الوظائف وينشط الرعايا في العمل. إلى حين أن تصل إلى مرحلة السقوط بسبب طبيعة المُلك التي تقتضي الترف والهدر والفساد والزيادة في نفقات الحُكّام. فلا تعود الجباية تفي بخراج الدولة، فتُفرض الضرائب على الرعايا الذين بدورهم ينقبضون عن العمل والإنتاج، ما يُحدث نقصاً في الجباية والوزائع. هذا التصور كان قد انطبق على كثير من الدول عبر التاريخ التي اتّسعت ثم انهارت وأفَلت. مع إشارة مهمّة إلى مراحل تطوّر الدولة عبر الضرائب الذي تحدّث عنه ابن خلدون لناحية تعاظم الظلم والفساد ونفوذ الحكام بشكل مكّن استيلائهم على حقوق وأموال الشعب، لكنه فرض حالة من اليأس والكسل في العمل والكساد في الأسواق والهجرة الأبدية للسكان.

وقد فسّر الاقتصادي آرثر لافر هذه الرؤية بطريقة اقتصادية، فأشار إلى أنّ لمعدلات الضرائب تأثيرين على الإيرادات: تأثير حسابي (Arithmetic effect) وتأثير اقتصادي (Economic effect). ببساطة، التأثير الحسابي هو أنه في حال زادت معدلات الضرائب، ستزيد عوائدها بمقدار الزيادة في المعدل، والعكس في حال انخفاضها. أما التأثير الاقتصادي فهو الذي يعترف بالتأثير السلبي لمعدلات الضرائب المرتفعة على العمل والإنتاج والتوظيف - بالتالي على القاعدة الضريبية ككل، والتأثير الإيجابي من خلال خفض الضرائب، أو ما يعرف بتوفير الحوافز لزيادة النشاط الاقتصادي في البلاد.

ويمكن تفسير هذا الطرح من المنظور الكينزي الذي يؤمن بأن خفض الضرائب يحفّز الطلب الكلّي عبر إبقاء المزيد من الأموال بيد الناس لإنفاقها، ما يؤدّي إلى ارتفاع الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج وإنعاش الاقتصاد. يوضح آرثر لافر هذه الفكرة عبر منحنى لافر الشهير، الذي جمع بين التأثيرات الاقتصادية والتأثيرات الحسابية لتغيرات معدل الضريبة والعوائق المترتّبة على إثر المقايضة بين معدلات الضرائب وعائدات الضرائب، نظراً لأن الخفوضات الضريبية تخلق حافزاً لزيادة الطلب، ثم الإنتاج، بالتالي زيادة التوظيف. وهو ما يساعد في موازنة ميزانية الحكومات من خلال تقليل إنفاقها على العاطلين من العمل مثلاً وبعض برامج الرعاية الاجتماعية الأخرى.

يصعب تحديد موقع لبنان على منحنى لافر بشكل دقيق، غير أن الواقع المأساوي للبلاد يجعله حكماً في المدى الذي يحذّر منه ابن خلدون ولافر؛ الشعب يختنق من عبء الضرائب والأكلاف المرتفعة التي يدفعها منذ زمن مقابل الخدمات والسياسات، بفعل إيرادات ضعيفة لا تسدّ نفقات الحكومة.

القدرة المالية للدولة

الدولة القادرة مالياً تتمتّع بأداء حكومي أفضل، والمزيد من توفير السلع والخدمات العامة. أما الدولة الضعيفة مالياً فهي التي تفتقر إلى القدرة على فرض الضرائب وتحصيلها وتنظيم الاقتصاد. إن تعزيز القدرة المالية للدولة يجب أن يكون هدفاً استراتيجيّاً يفعل تأثيره في التنمية الاقتصادية. فالقدرة المالية الأكبر تعني قدرة النظام المالي على زيادة الإيرادات الضريبية، وقدرة الدولة على الوصول إلى الموارد اللازمة لتوفير المنافع العامة في خدمة المجتمع.

عادة ما يتم الاستدلال على القدرة المالية للدولة من خلال نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو مؤشر الجهد الضريبي. لكن ثمّة مؤشرات أكثر دقّة في إدراك القدرة المالية، تنطلق من تفسيرات الاقتصاد السياسي، وهي تعدّ وسيلة مثلى لفهم إخفاقات وإصلاحات النظم المالية في الاقتصادات النامية، كتفكيك مفهوم القدرة المالية والتمييز بين جانبَين من جوانب القوة الضريبية هما المساءلة وشفافية المؤسّسات وفعاليّتها في استخراج الإيرادات.

توفرّ مؤشرات برنامج «الإنفاق العام والمساءلة المالية» (Public Expenditure and Financial Accountability) - المطوّر من قبل عدد من المنظمات الأوروبية والدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - إطار عمل وتقييماً واضحاً وممنهجاً لحيادية وفعالية الأنظمة الضريبية. تتمثّل أهداف البرنامج في تعزيز القدرات لتقييم حالة أنظمة الإدارة المالية العامة في الدولة ككل، وتشجيع ملكية الدولة وتحسين سبل الإصلاح فيها. وهو عبارة عن منهجية تقييمية، تحدّد أكثر من 90 خاصيّة عبر 31 دافعي الضرائب، وتقييم جودة قاعدة البيانات.

4) فعالية تحصيل الإيرادات الضريبية.

5) فاعلية تحصيل المتأخرات الضريبية: نسبة التحصيل لإجمالي متأخرات الضرائب في بداية السنة المالية، والتي تم تحصيلها خلال السنة المالية.

6) فاعلية العقوبات على مخالفة عدم الامتثال الضريبي: مدى قدرة معالجة حالات عدم الامتثال وتطويرها باستمرار بما يكفي لتكون بمثابة الردع الفاعل.

المؤشّرات الثلاثة الأولى توفر جانب الشفافية الذي يمثّل العلاقة بين الدولة ومواطنيها. والمؤشرات الثلاثة الأخرى تقوم على تقييم الجوانب القسرية للنظام الضريبي، بوصفها سمات مطلوبة وواجبة لآلية العمل الضريبي من أجل ضمان عدالة وفاعلية تحصيل الإيرادات.

هذه الإجراءات تجعل من الدولة أكثر شفافية أمام مواطنيها وتزيد من قدرة المساءلة والمحاسبة. تتعلق الشفافية والمساءلة في النظام الضريبي بالعلاقة بين الدولة والمجتمع، بما في ذلك مقايضة ضريبية للخدمات العامة. أما بالنسبة إلى المساءلة، فالأمر يتعلق بمدى فعالية الرقابة على السلطات التنفيذية وكيفية إدارتها للموارد المتاحة. والرقابة الأهم التي تضع السلطة التنفيذية تحت مظلة المساءلة القانونية هي المؤسّسات غير الحكومية (على رأسها ديوان المحاسبة) التي من شأنها فرض قيود ذات تأثير إيجابي على التعامل مع الموارد المالية للدولة.

لكن في البداية لا بد من تحديد الخدمات التي ينبغي على الحكومة تقديمها قبل تحديد حجم ومحتوى الموازنة. وبمجرد وضع الوظائف المناسبة للحكومة، فإن الخطة التي تلي هي تحديد الطريقة المثلى والأقل كلفة لتقديم هذه الخدمات. إلى جانب هذا، يتم فحص السياسة المالية بهدف جعل تحصيل عملية جباية الضرائب أكثر فاعلية.

بالمقارنة مع تاريخ لبنان الضريبي، فقد أثبتت بعض الضرائب بأنها أكثر كفاءة من غيرها على مختلف الصعد، وضرائب أخرى تعدّ أسهل في التحصيل من غيرها. ومن جهة أخرى، ساهمت بعض الضرائب في زيادة تشويه الاقتصاد والعودة بنتائج اقتصادية واجتماعية عكسية. لذا، لا بد من إعادة النظر بالضرائب المفروضة، مع مراعاة كافة العوامل والنتائج. فقد آن الأوان لإيقاف ارتكاب الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات والسياسات المالية على امتداد السنوات الماضية. فإن كانت أموال جزء من اللبنانيين الموضوعة في المصارف قد سُرقت، وتبدّدت غالبية الدولارات في مصرف لبنان، في السنوات القليلة الماضية، فإن الأموال العمومية وأموال العمّال في الخزينة العامة يتمّ هدرها منذ سنوات طويلة مقابل خدمات محدودة ورديئة وبكلفة عالية في ظل غياب الرقابة الكافية والمحاسبة القانونية الجديّة.

4.9

تريليونات دولار هي الإيرادات الضريبية على الدخل والأرباح وروؤس الأموال في عام 2021 لغاية شهر تشرين الأوّل وهي تمثّل حوالي 40% من مجمل الإيرادات الضريبيّة في تلك الفترة

3.6

تريليونات دولار هي إيرادات ضريبة القيمة المضافة في عام 2021 لغاية شهر تشرين الأوّل وهي تمثّل حوالي 30% من الإيرادات الضريبيّة في تلك الفترة

رسم توضيحي لمفهوم منحنى لافر الضريبي. وهو لا يعبّر عن مستويات دقيقة للضرائب وعائداتها، إنما لتوضيح المعنى. فعند معدل ضريبة 0%، لن تقوم الحكومة بتحصيل أي إيرادات ضريبية، بمعزل عن حجم القاعدة الضريبية. وبالمثل، عند معدل ضرائب بنسبة 100%، لن تقوم الحكومة أيضاً بتحصيل أي إيرادات ضريبية، لأنه لن يكون هناك من يرغب بالعمل مقابل أجر بعد خصم الضريبة منه بقيمة صفر (أي لن يكون هناك قاعدة ضريبة). بين هاتين النقطتين المتطرفتين، توجد معدلات ضريبية منخفضة، وأخرى مرتفعة تجمع نفس مبلغ العائدات في النهاية، كالنقطة (أ) و (ب). الضريبة المنخفضة تكون على قاعدة ضريبية كبيرة، أما الضريبة المرتفعة تكون على قاعدة ضريبية صغيرة. هناك دائماً معدل مثالي للضريبة لتكون عادلة وفاعلة، على السلطة المالية إيجاده وتحديثه. وتعتمد استجابة الإيرادات لتغيير معدل الضريبة على النظام الضريبي المطبق، والثغرات الضريبية القانونية والمحاسبية.

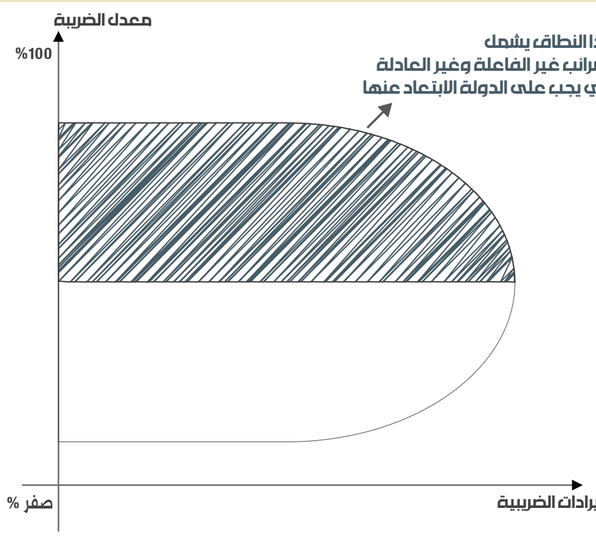

إضاءة

من هو فريديريكو ليما الذي سيمثل الـ IMF في لبنان؟

خلال أقلّ من أسبوعين، يأتي إلى لبنان وفد من صندوق النقد الدولي على رأسه رئيس الفريق المكلّف بالتفاوض مع لبنان حول برنامج تمويلي، إرنستو راميريز، ويرافقه فريديريكو ليما، الذي عُيّن أخيراً من إدارة صندوق النقد في موقع ممثّل مقيم في لبنان. وليما سيكون صلة الوصل بين لبنان والصندوق للإشراف على تطبيق البرنامج المتوقع بين الطرفين. سيقع على عاتق ليما متابعة كل التفاصيل المتعلّقة بالتحضير لتوقيع الطرفين على البرنامج التمويلي المتفق عليه، ومتابعة تطبيقه بكل تفاصيلها، ولا سيما لجهة التقارير الدورية التي يفترض أن يعدّها لبنان للإفصاح عن تقدّم العمل، ونتائجه على المؤشرات الأساسية.

سابقاً لم يكن لدى صندوق النقد الدولي أي ممثّل مقيم، بل لديه مكتب يتواجد فيه موظّف واحد ملقى على عاتقه كل العبء المتعلق بإعداد التقارير وترجمتها وإرسالها وتنظيم المواعيد والحضور في الزيارات والتعامل مع الإعلام... وتعيين ليما في هذا الموقع هو خطوة تلقائية يقوم بها الصندوق في أي بلد يكون قريباً من توقيع اتفاق على برنامج تمويلي. لكن لا يمكن إيلاء هذا الموقع أهمية استثنائية، باعتبار أن ليما شاب يافع ليس لديه خبرة واسعة في شؤون الدول، وإن كانت لديه خبرة تقنية. فهو اقتصادي برتغالي انضمّ إلى فريق صندوق النقد عام 2016، وهو حائز على شهادة حقوق من جامعة كويمبرا في البرتغال، كما حاز

على شهادات ديبلوما وماجستير ودكتوراه من جامعة كامبريدج. وهو متخصّص في الأسواق الناشئة والاقتصادات المنخفضة الدخل. ولدى ليما عدد من الأوراق البحثية نشرها صندوق النقد الدولي، وهي في معظمها تركّز على السياسات الماليّة والضرائب. فمثلاً في ورقة «هل الأسواق المالية تقدّر جودة الحوكمة المالية؟» يتحدّث عن الحوكمة الماليّة القويّة بوصفها جاذباً للتمويل الخارجي، وبرأيه فإنه كلما كانت لدى الدول إدارة مالية أفضل كلما كان باستطاعتها الولوج إلى الأسواق الخارجية والاقتراض بالعملات الأجنبية عبر إصدار سندات سياديّة. وفي ورقة أخرى بعنوان «السياسات الماليّة تجاه الشركة بحسب حجمها، واللانظاميّة وسوء التوزيع» يشير إلى أن السياسات الماليّة الموجّهة نحو الشركات بحسب حجمها على الاقتصاد مكلفة على الاقتصاد وتخفّض الأجور والأرباح والإنتاج. كذلك، شارك في ورقة بحثية أخرى بعنوان «آثار التغيّرات في معدلات الضريبة والقواعد الضريبيّة على الاقتصاد الكلّي: أدلّة من عمليات تقليص العجز المالي»، وهذه الورقة تعاين انعكاسات التغيير الضرائبي على الاقتصاد الكلّي وتخلص إلى أن زيادة القاعدة الضريبيّة خلال عمليات تقليص العجز المالي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج ومعدّلات التوظيف.

> **باختصار، ليما سيكون مشرفاً على تطبيق سياسات الصندوق وهي سياسات موحّدة تنطلق من خلفية ليس مسموحاً النقاش فيها**

باختصار، ليما سيكون مشرفاً على تطبيق سياسات الصندوق. وهي سياسات موحّدة تنطلق من خلفية ليس مسموحاً النقاش فيها، وتنطوي على شكل ظاهري موحّد يطغى عليه طابع التقني بتوجيه سياسي مستتر. فالصندوق لديه وصفة موحّدة وتقليدية لمواجهة كل الأزمات في كل الأوقات وفي كل الاقتصادات، إذ إنه يعتقد بأن كل الأزمات هي نتاج السياسات المالية للدولة، وأن الأدوات التي يجب استعمالها هي محدودة وكلاسيكية مثل أسعار الفائدة وزيادة الضرائب والخصخصة أو التشركة كما يجري تسميتها الآن، والسياقات تتطلّب تقشّفاً في الإنفاق ولو على حساب الاستثمار العام، ويفرض إطلاق يد القطاع الخاص باعتباره قاطرة للنموّ. والاستدانة بالعملات الأجنبية هي جزء أساسي من صلب عمل الصندوق، إذ يتم التعامل معه باعتباره ضمانة لكل الدائنين الأجانب تجاه الدول التي يتعاملون معها. ليس مهمّاً بالنسبة إلى الصندوق، ولا لكل موظّفيه ما هي انعكاسات الاستدانة بالعملات الأجنبية على الاقتصادات، ولا سيما الاقتصادات الناشئة التي تعتمد كثيراً على استيراد حاجاتها الأساسية. بالنسبة إليه، المهم أن تواصل هذه الدول الاستدانة لتأكل وتشرب وتستهلك. هذا ما سيشرف ليما عليه في لبنان.

رسم بياني

هل تصبح «اليوان» عملة احتياط عالمية؟

يتّجه اليوان الصيني نحو مسار تصاعدي كعملة احتياط عالمية. يقول الباحث باري أيشنغرين في دراسة بعنوان «التآكل الخفي لهيمنة الدولار»، إنه منذ عام 1999 انخفضت حصّة الدولار من الاحتياطات العالميّة من 71% إلى 59%، وأنّ اليوان كان مسؤولاً عن ربع هذا التحوّل. علماً بأنّ العملة الصينيّة لا تزال تُعدّ من عملات الاحتياطات «غير التقليديّة»، وذلك لأنها لا تحظى بانتشار واسع كعملة احتياطات مثل الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين. إذ إن هذه العملات تعتمد أولاً، على القوّة الاقتصاديّة للبلدان التي تصدرها، وثانياً، على هيمنة هذه العملات على الاقتصاد والتجارة العالميّة. فعندما تقرّر الدول أن تحتفظ بعملة معينة في احتياطاتها، يكون ذلك لأنها تحتاج هذه العملة في استيراد السلع. لذا نرى أن الدولار يحظى بأعلى حصّة من العملات الاحتياطيّة، إذ يهيمن على الجزء الأكبر من التجارة العالمية.

ومع أن اقتصاد الصين أصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فتبقى حصّته أقلّ من باقي العملات «التقليدية». وبحسب أيشنغرين، ما زال اليوان متخلّفاً عن الدولار واليورو والجنيه الاسترليني والين، لأن الصين تتبع استراتيجيّة إغلاق حساب رأس المال، أي إنها لا تسمح لرأس المال بالدخول والخروج بشكل «حرّ»، بل تحت الضوابط التي تراها الدولة مناسبة، وهذا الأمر يحول من دون ارتفاع حصّة اليوان بشكل كبير يضعه بين العملات الأخرى المذكورة.

وتحظى روسيا بأكبر كتلة من الاحتياطات باليوان الصيني وبما يعادل 105 مليارات دولار، وذلك يعود إلى أن كونها تحاول منذ عام 2014 تنويع العملات التي تدخل في احتياطاتها تحسّباً لأي مواجهة مع الغرب، وهو ما حصل في الأشهر الأخيرة. ويسهل على روسيا الاحتفاظ باليوان كعملة احتياطات لأنها تملك اتفاقات تجارية ثنائية معها تقضي بالتبادل بالعملات المحليّة للبلدين. كما يظهر أن بعض دول «البريكس»، مثل البرازيل وجنوب أفريقيا، تملك اليوان كعملة احتياطية أيضاً. و«البريكس» هو تجمّع اقتصادي بين الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. ومن الطبيعي أن تحتفظ هذه الدول باليوان كعملة احتياطية لأنها تملك اتفاقات تجارية مع الصين أيضاً.

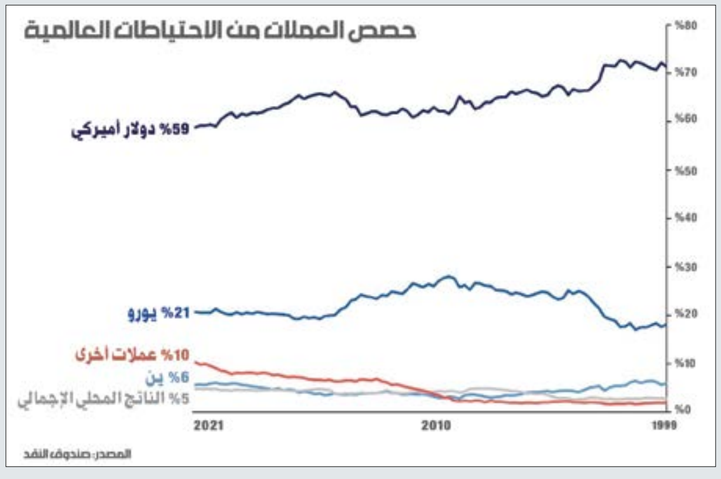

قراءات

التضخّم العالمي

الاحتكارات هي السبب

مايكل هادسن *

لا أريد أن أتحدث عن ماهية التضخم إنما عما يريد التيار الاقتصادي النيوليبرالي إلقاء لوم التضخم عليه. فهم يريدون إلقاء اللوم على القوى العاملة، وعلى الإنفاق الاجتماعي الحكومي. وبالطبع على روسيا التي تسعى للانفصال عن النظام الاقتصادي العالمي الذي تتسيّده أميركا بأحادية قطبيّة.

التضخم هو العذر الذي تستخدمه الحكومات اليمينية لمحاولة خفض مستويات الأجور من خلال تحميل ارتفاع الأجور مسؤوليّة ارتفاع الأسعار. ففي عام 1980 رفع رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، بول فولكر، أسعار الفائدة إلى 20% بهدف تحقيق معدلات توظيف أقلّ وبالتالي إيقاف مكاسب أجور العمال التي حققوها في السبعينيات، إنما أدّى ذلك إلى الركود. وأخيراً، أعلن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الحالي جاي باول، سياسة الحزب الديموقراطي لإدارة بايدن: «خفض الأجور، وخفض التضخم من دون الاضطرار إلى إبطاء الاقتصاد والركود وزيادة البطالة بشكل ملموس».

بمعنى آخر، إذا أراد العمال الحصول على وظيفة - والتأمين الصحي الذي يترافق معها- فسيتعيّن عليهم خفض مستويات أجورهم.

هذا بالطبع اقتصاد غير سليم. التضخم الحاصل اليوم، في جميع أنحاء العالم وليس فقط في الولايات المتحدة، تقوده قوى احتكارية خالصة، وعلى رأسها أسعار الطاقة والغذاء. تحاول الولايات المتحدة والناتو إلقاء اللوم في التضخم على عدم تصدير بوتين وروسيا للنفط والغاز إلى أوروبا (نتيجة لعقوباتها هي). لكن الغاز لم يتوقف بعد. قالت شركات النفط الأميركية، في نظرتها المستقبلية، إنها ترى مشكلة، لذا رفعت الأسعار الآن.

وهذه هي الحال في قطاع الزراعة، حيث يحصل المزارعون على القليل مقابل محاصيلهم، لكن الاحتكارات الوسيطة الكبرى مثل شركة «كارغيل» تجني المزيد والمزيد من العمولات في شراء المحاصيل الرخيصة وبيعها بسعر مرتفع للأسواق.

كما أن الإيجارات تأخذ مساراً تصاعدياً نتيجة انخفاض معدلات ملكية المنازل التي بدأت من خلال عمليات الإخلاء الجماعي التي نفّذها الرئيس أوباما لضحايا إقراض الرهن العقاري، ومن خلال مستثمري رأس المال الخاص مثل «بلاكستون» والذين اشتروا هذه العقارات وحولوها إلى عقارات للإيجار. وقد توقّف بناء المساكن للطبقة المتوسطة والعاملة لأكثر من عقد رغم انخفاض أسعار الفائدة، في مقابل تزايد بناء المساكن الفاخرة.

في المقابل سيكون التضخم أسوأ بكثير بالنسبة لبلدان الجنوب العالمي. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى اتساع عجز ميزان المدفوعات في هذه البلدان. بداية، لقد تم توجيه هذه الدول على مدى أكثر من 70 عاماً من قبل البنك الدولي لإنتاج محاصيل استوائية لتصديرها كي لا تنافس الزراعة الأميركية، بدلاً من دفع هذه الدول لإنتاج طعامها محلياً. لذلك سوف تواجه دول الجنوب عجزاً غذائياً متزايداً، بالإضافة إلى العجز في النفط والطاقة.

وفي الوقت نفسه، تعاني بلدان الجنوب العالمي أيضاً من استنزاف خدمة الديون، أو ديونها الخارجية المقوّمة بالدولار. فالدولار الأميركي على ارتفاع، ويرجع ذلك إلى قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة. وقد أدّى ذلك بالفعل إلى انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار. كما انخفض الين الياباني، وكذلك العديد من عملات دول الجنوب. انخفاض قيمة العملة في هذه البلدان يعني أنه يجب دفع قدر أكبر بكثير من دخلهم لخدمة الفوائد ومدفوعات إطفاء ديونهم الخارجية.

> **دائماً يكون الردّ النيوليبرالي على أي مشكلة اقتصادية من خلال التقشّف بذريعة أنه يتيح قدرة أكبر على المنافسة عن طريق خفض مستويات الأجور**

هذا يجبر دول الجنوب على اتخاذ قرار، وهي بالفعل سياسة مقصودة للاستراتيجية الاقتصادية الأميركية مع هذه الدول. إما أن يضطروا إلى تقليص وارداتهم من الغذاء والطاقة، وإما يدفعون لحاملي السندات الأجنبية والمصارف. ما هو القرار الذي سيتخذونه؟ أو بالأحرى، ما هو القرار الذي تتخذه معظم الأوليغارشيات العميلة الحاكمة في هذه البلدان؟

جانيت يلين، رئيسة الاحتياطي الفيدرالي السابقة ووزيرة الخزانة الحالية لديها إجابة على هذا السؤال؛ قالت إن اجتماعات صندوق النقد الدولي المقبلة قد تخلق حقوق سحب خاصة جديدة لتمكين البلدان من عدم التخلّف عن السداد. لكن سعر هذه السياسة مرتفع: يجب أن يخضعوا لتقشف صندوق النقد الدولي، ليصبحوا «أكثر قدرة على المنافسة» عن طريق خفض مستويات أجورهم ومستويات معيشتهم. (دائماً ما يكون هذا هو الردّ النيوليبرالي على أي مشكلة اقتصادية). وستكون حقوق السحب الخاصة مشروطة ببيع الدول المزيد من مواردها الطبيعية والبنية التحتية العامة إلى الولايات المتحدة والمستثمرين الأجانب الآخرين. ستؤدي الخصخصة إلى زيادة حادّة في أسعار الخدمات العامة والاحتياجات الأساسية. وسيؤدي هذا بالطبع إلى زيادة التضخّم، والضغط على القدرة الشرائية للدخل الشخصي.

باختصار ، إن ما يسمى بمكافحة التضخم هو تعبير ملطّف عن المواجهة ضدّ العمال، أي ضدّ النقابات العمالية، وضدّ الإصلاحيين الزراعيين، وضدّ السياسة الديموقراطية. هجوم الناتو على روسيا له تأثير تضخّمي في الداخل. أما المستفيدون فهم المحتكرون والمصارف. أما من يدفع الثمن فهم العمال ودافعو الضرائب. إضافة إلى ذلك يُحمَّل عجز الموازنات الحكومية مسؤولية التضخّم أيضاً. كما يُقال إن «العلاج» هو في الحدّ من الإنفاق الاجتماعي العام. تفترض هذه النظرية أن التضخّم ظاهرة نقدية بحتة، وليست ظاهرة ناتجة من الريع والأموال التي تذهب في نهاية الأمر إلى الحسابات المصرفية للـ1% الأغنى.

المفارقة هي أن المزيد من المال يقلل من أسعار الاستهلاك. وذلك لأن معظم الأموال عبارة عن ائتمان مصرفي، ويستخدم 80% منه لتمويل شراء العقارات، ورفع سعرها. والنتيجة هي أن حصّة السكن من الدخل الشخصي للأسرة النموذجية قد ارتفعت من 25% في السبعينيات إلى أكثر من 40% اليوم. وهذا يترك دخلاً متاحاً أقل للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية وهو تأثير انكماشي.

ما يعاني من التضخّم هو أسعار الأصول، وليس أسعار السلع، باستثناء الحالات التي تسيطر فيها الاحتكارات على حصّة متزايدة من السوق.

* هذا النص هو نسخة مطبوعة لكلمة ألقاها مايكل هادسن في ندوة «التضخم 2022» على تطبيق Zoom، نظمتها مجموعة المانيفستو الدولية في 13 أيّار الماضي، وقد نُشر على موقع michael-hudson.com في 18 أيّار الماضي

مقال

«القدر أو الحضارة» [1]

حقائق اقتصاديّة

زياد حافظ *

«القدر أو الحضارة» (Destiny or Civilization) هو عنوان الكتاب الأخير للأستاذ المميّز في الاقتصاد مايكل هدسون، في جامعة كنساس سيتي في ولاية ميسوري الأميركية والذي صدر في أيار 2022. وهو عبارة عن سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في جامعات صينية خلال العقد الماضي لمقاربة المشهد الاقتصادي العالمي وتحوّلاته الجارية. فهو من القليلين الذين تنبّؤوا بالتراجع الاقتصادي للولايات المتحدة في كتاب أصدره سنة 1972 عندما شخّص الأزمة البنيوية التي تعصف بالولايات المتحدة منذ ذلك الحين. في السنة الماضية تمّ إصدار الطبعة الثالثة منه بعنوان «الإمبريالية العظمى» أو (Super Imperialism). اكتشفنا هذا الاقتصادي منذ بضع سنين، ونتابع كتاباته ومداخلاته الصوتية المرئية على العديد من المواقع في الإعلام المستقلّ، أي غير الخاضع للشركات، ونلتقي معه في العديد من الآراء والمواقف، وخصوصاً لجهة تحليل الأزمة البنيوية الاقتصادية في الولايات المتحدة التي نكتب عنها منذ نحو عشرين عاماً.

ليس الغرض إعادة عرض أفكار هادسون، بل تأكيداً لمسار مواجهة الأزمات التي تعصف بلبنان والوطن العربي، وفي العالم أيضاً. فالتبعية الاقتصادية للولايات المتحدة أو الغرب هي وباء على الجميع. وقيمة كتابات هدسون تكمن في توثيق ما أقدم عليه الغرب للسطو على موارد العالم عبر ترويج لفكر اقتصادي مزيّف كنظرية التجارة الحرّة لمنع حماية اقتصادات الدول الناشئة لثرواتها. فهي تهدف إلى تشريع عملية السطو والنهب عبر ابتكار مفاهيم كالتفوّق النسبي (comparative advantage) لفرض التخصّص في تصدير السلع الخامة لدول المركز، أي الغرب، واستيراد المواد المصنّعة منه، وبالتالي اقتناص القيمة المضافة عبر أسعار بخسة للسلع الخام المصدّرة، مقابل ارتفاع أسعار السلع الصناعية المستوردة.

الجدل القائم بين الدول الناشئة والدول الصناعية، يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بعدما فضح الاقتصادي الأرجنتيني راوول بريبيش، الظلم في أسعار التصدير والاستيراد لمصلحة الدول الصناعية. ففي مقال شهير نُشر في عام 1947، برهن بريبيش كيف تهدف التجارة الحرّة المزعومة إلى اقتناص القيمة المضافة من الدول النامية. وهذه المعركة ما زالت قائمة، إنما دخلت مرحلة جديدة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في إطار الجهود لتكريس العولمة عبر السماح للشركات العملاقة باستيلاب الثروات من الدول الناشئة من دون قيد وشرط. فهي تستند إلى هيمنة الدولار في تسعير السلع الاستراتيجية الأكثر تداولاً كالنفط والغاز والقهوة والقمح والصلب... وهذا ما يجعل الطلب على الدولار من دون أي سقف، ويسمح تالياً، للولايات المتحدة، بتمويل العجز في ميزانها التجاري وفي موازنتها الداخلية.

لكن ما حصل أيضاً هو تغيير كبير في بنية النظام الرأسمالي في الغرب وفي بنية الاقتصاد بحدّ ذاته وخاصة في الولايات المتحدة. يمكن القول إن الولايات المتحدة قرّرت عمداً ترك قاعدة الإنتاج الصناعي، سواء في الصناعات الثقيلة كصناعة الصلب والحديد، أو الصناعات التحويلية، وتوطينها خارج أميركا التي تحوّلت إلى اقتصاد خدمات ويرتكز على الخدمات المالية عبر السيطرة على شرايين المال في العالم بفعل هيمنة الدولار في التجارة الدولية ونظام المدفوعات.

هنا لا بد من وقفة في تاريخ هذه التطوّرات. فمنذ مطلع الستينيات، بدأت أزمة نظام المدفوعات الدولية، إذ إن كمية الدولارات المتداولة حول العالم لم تكن كافية، وخصوصاً في ظل منافسة العملات الأخرى كالجنيه الإسترليني والمارك الألماني والفرنك السويسري. لم تكن أيّ من هذه العملات متداولة بشكل كاف حيث العرض والطلب عليها في توازن ويكفيان فقط لسد الحاجات التمويلية الدولية الثنائية وليس لنظام عام. آنذاك كان الرئيس الفرنسي شارل ديغول يدعو إلى نظام دولي يستند إلى الذهب، لأنه كان يخشى منذ تلك الفترة هيمنة الدولار على التجارة الدولية ونظام المدفوعات الدولية، ما يضع الولايات المتحدة في موقع المركز ويقوّض حرّية التحرّك لمعظم الدول، أي يجعلها تابعة لقراراتها ولسياساتها. يومها اقترح الرئيس الفرنسي العودة إلى نظام يرتكز على الذهب كي يربط حجم النقد بحجم الذهب الموجود في احتياط كل دولة.

طبعاً، لم توافق الولايات المتحدة على ذلك واستطاعت الإطاحة بالرئيس الفرنسي في ما سُمّي آنذاك بالربيع الفرنسي سنة 1968. وفي عام 1970 توفّي الرئيس الفرنسي، ثم في عام 1971 أقدم الرئيس الأميركي على قطع العلاقة بين الدولار والذهب. وفي عام 1972 رُفعت أسعار برميل النفط بمبادرة شاه إيران وبمباركة الإدارة الأميركية، وتبعتها الدول العربية المنتجة للنفط. ثم كانت حرب تشرين 1973 التي استعمل فيها العرب، لأول وآخر مرّة، سلاح النفط في مواجهة الكيان الصهيوني وحلفائه الغربيين. وبنتيجة الحرب، تمّت بالصفقة بين الحكومة الأميركية، وحكومة بلاد الحرمين على تسعير برميل النفط بالدولار مقابل تأمين «حماية» بلاد الحرمين، كما تمّ التعهّد بعدم استعمال النفط كسلاح أو وسيلة ضغط على الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص.

منذ ذلك الحين استطاعت الولايات المتحدة تدوير الفوائض المالية الناتجة عن التجارة الخارجية والتدفقات المتراكمة عند الدول، عبر الإيعاز إليها بشراء سندات الخزينة الأميركية. وبهذه الطريقة استطاعت الولايات المتحدة تمويل عجزها في الميزان التجاري وفي موازنتها العامة عبر طباعة الدولار وطباعة السندات. ولم تتجرّأ أي دولة على الاعتراض وإلا لواجهت غضب الولايات المتحدة. الرئيس صدّام حسين تمّ احتلال بلاده وثم قتله لأنه تجرّأ على المطالبة بتسعير النفط بسلّة من العملات وليس بالدولار. كذلك الأمر بالنسبة إلى الرئيس معمّر القذافي الذي طالب بتحويل العملة الأفريقية إلى عملة تستند إلى الذهب. وأخيراً، أقدمت الولايات المتحدة على مصادرة أموال الدول التي تختلف معها كالجمهورية الإسلامية في إيران، وليبيا، وأفغانستان، وأموال أكبر دولة نووية في العالم، أي روسيا. هذه البلطجة الاقتصادية السياسية وصلت إلى طريق مسدود. فروسيا ومعها الصين والعديد من دول عالم الجنوب الإجمالي لم تعد قادرة على تحمّل هذه البلطجة، ما دفعها إلى الإقدام منذ فترة على دراسة منظومة مدفوعات جديدة تتجاوز الدولار.

> الولايات المتحدة تفرض على أوروبا التخلّي عن التصنيع، عبر فرض قطع العلاقة مع روسيا التي تزوّد أوروبا وخاصة ألمانيا بالطاقة بأسعار بخسة تجعلها على قدرة كبيرة من التنافس

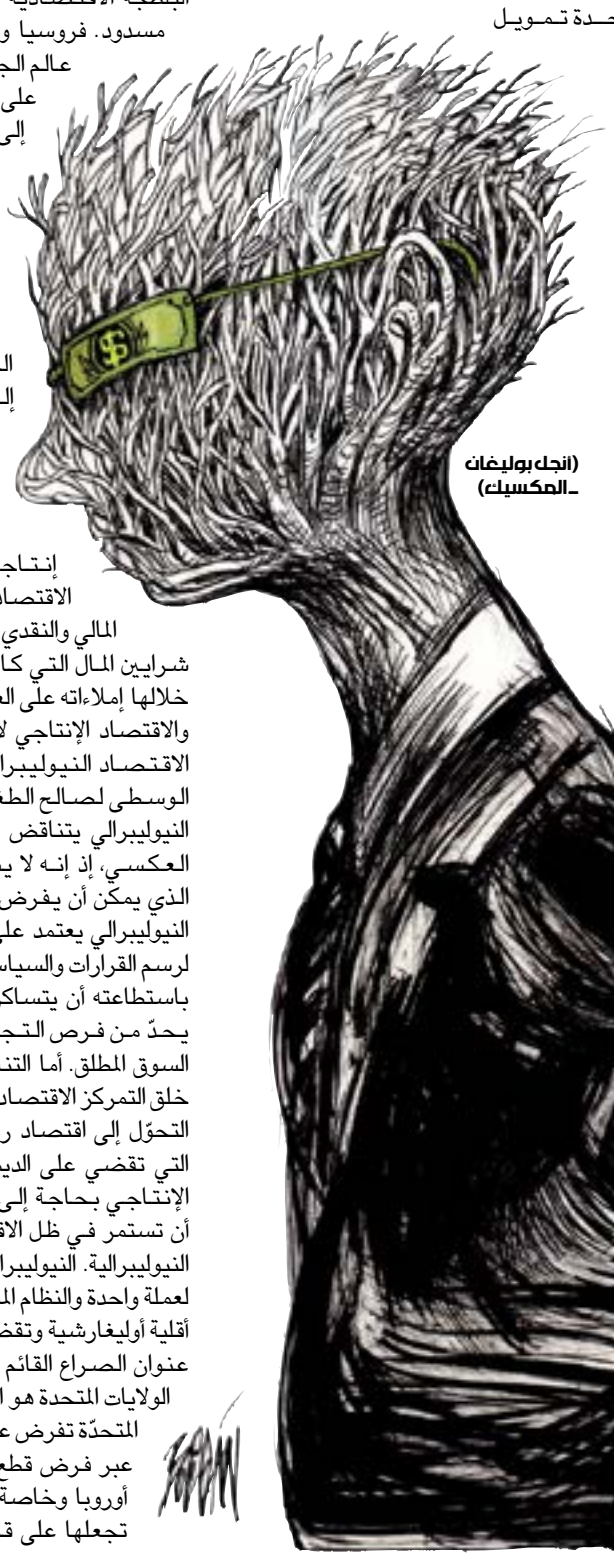
(انجل بوليغان ـ المكسيك)

لذا، أصبحنا على أبواب مرحلة جديدة في النظام الدولي على الصعيد السياسي والاقتصادي والمالي. فالنظام الجديد المرتقب سيكون متحرّراً إلى حد كبير من الإملاءات الغربية بشكل عام والأميركية بشكل خاص. كما أن النموذج الاقتصادي للنظام الجديد يرتكز على اقتصاد إنتاجي من دون أن يقع في فخّ الاقتصاد الريعي المالي. وعلى الصعيد المالي والنقدي سيفقد الدولار هيمنته، وكذلك شرايين المال التي كان يسيطر عليها ويفرض من خلالها إملاءاته على العالم.

والاقتصاد الإنتاجي لا يمكن أن يتماهى مع مبادئ الاقتصاد النيوليبرالي الذي يقضي على الطبقة الوسطى لصالح الطغمة المالية الحاكمة. فالنظام النيوليبرالي يتناقض مع الديمقراطية رغم الادّعاء العكسي، إذ إنه لا يستطيع تحمّل الرأي الآخر الذي يمكن أن يفرض المساءلة والمحاسبة. والنظام النيوليبرالي يعتمد على سيطرة الأسواق المالية فقط لرسم القرارات والسياسات، بينما الاقتصاد الإنتاجي باستطاعته أن يتساكن مع التخطيط المركزي الذي يحدّ من فرص التجاوزات التي يفرزها اقتصاد السوق المطلق. أما التنافس الحرّ المطلق فيفضي إلى خلق التمركز الاقتصادي ثم الاحتكارات، وبعدها نحو التحوّل إلى اقتصاد ريعي، وصولاً إلى النيوليبرالية التي تقضي على الديمقراطية والمشاركة. الاقتصاد الإنتاجي بحاجة إلى طبقة وسطى وهذه لا يمكن أن تستمر في ظل الاقتصاد الريعي الذي تفرضه النيوليبرالية. النيوليبرالية والاقتصاد الريعي وجهان لعملة واحدة والنظام المسيّر لنظام سياسي تحكم فيه أقلية أوليغارشية وتقضي على الطبقة الوسطى.

عنوان الصراع القائم بين روسيا والأطلسي بقيادة الولايات المتحدة هو التخلّي عن التصنيع. فالولايات المتحدّة تفرض على أوروبا التخلّي عن التصنيع عبر فرض قطع العلاقة مع روسيا التي تزوّد أوروبا وخاصة ألمانيا بالطاقة بأسعار بخسة تجعلها على قدرة كبيرة من التنافس. وقطع العلاقة مع روسيا، بالنسبة إلى أوروبا، يعني التخلّي عن التصنيع، بما يعنيه ذلك لجهة التخلّي عن الطبقة الوسطى وتوسيع الفجوة الاقتصادية بين مكوّنات الدول. والإفقار المتعمّد يتلازم مع حرب على القيم والرموز الثقافية لجعل المجتمعات الأوروبية مجتمعات استهلاكية بلا هُوية، والتمسّك بتاريخها وتراثها لمصلحة عالم خارج إطار الهوية الوطنية والثقافة والحضارة. الاستهلاك هو عنوان الثقافة الجديدة التي تروّجها العولمة. الحكومة غير المنتخبة التي تشكّلها اللجنة العليا للاتحاد الأوروبي هي النموذج المثالي لحكومة عابرة للدول لا تأخذ في الحسبان مصالح الدول الأعضاء وتتصادم مع موروثها الثقافي. التصنيع هو ضمانة وجود طبقة وسطى متمسّكة بتاريخها وتقاليدها. العولمة كما يفهمها النيوليبراليون تلغي كل ذلك.

من هنا نفهم تشجيع سياسات الهجرة الوافدة إلى أوروبا من قبل الدول الأفريقية والآسيوية التي تضغط نزولاً في مستوى الرواتب والأجور والتي تسمح بتفكيك الاتحادات العمّالية التي تحمي حقوق العمّال. والتشجيع الأوروبي يعود إلى السبعينيات وهو مستمر رغم الاعتراض المتزايد من قبل شرائح واسعة من المجتمعات الأوروبية التي تعيش حال الضيق الاقتصادي. فالذرائع الثقافية والدينية أصبحت مادة صناعة الكراهية ضدّ الآخر في الغرب، وتجلّى ذلك في العنصرية التي انفجرت في تغطية أحداث أوكرانيا والتي «استغربت» القتال بين أصحاب البشرة البيضاء والشعر الأشقر والعيون الزرقاء. فأوكرانيا أوروبية وليست دولة «غير متحضّرة» كسوريا والعراق وأفغانستان!

ما نشهده اليوم في الولايات المتحدة، هو إرهاصات الصراع بين النيوليبرالية التي اتّخذت سلوك الفاشية عبر إلغاء الرأي الآخر، وبين معاقل مجموعات تدافع عن الاقتصاد الإنتاجي والتي تلاقي صدى كبيراً عند قسم كبير من الأميركيين. من هذه الزاوية يمكن فهم نجاح الرئيس السابق دونالد ترامب في استقطاب ما يوازي نصف الأميركيين، وما زال حتى الساعة. ومن هنا أيضاً، نرى شراسة عداء النيوليبراليين الذين يمثلهم الحزب الديمقراطي للرئيس السابق وخطابه السياسي. وما يساعد الرئيس الأسبق هو تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة وترهّل البنى التحتية وتفاقم الاضطرابات الاجتماعية الناتجة عن موروث ثقافي قديم تجاه الأقلّيات، وعن مجموعة من القيم الجديدة التي يريد الحزب الديمقراطي فرضها على الأميركيين.

والترهّل في المشهد الاقتصادي يعكس الترهّل الذي حصل في الفكر الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع التنظير الفكري لعودة الريع وإعادة تأهيله، فحلّ محلّ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي المرتكز على آليات السوق في تحديد العرض والطلب، إذ إن الاقتصاد الريعي أصبح هدفاً أخلاقياً، وبات رؤساء الشركات الذين يتقاضون رواتب ومخصّصات فلكية أقرب إلى الريع، تصبح مشروعة لأنها تعود لأشخاص أكثر «إنتاجية». هكذا تتفاقم الفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي تلغي الطبقات الوسطى والتي شكّلت عبر التاريخ صمام الأمان للاستقرار المجتمعي. والشركات الصناعية أصبحت ملكيتها للشركات والمؤسّسات المالية. وتغيّر مفهوم الاستثمار من إنفاق على توسيع القاعدة الإنتاجية، إلى إنفاق على رفع سعر السهم عبر الاستثمار في الأسواق المالية بدلاً من الاقتصاد العيني. أما الأفق الزمني الذي يتحكّم بالقرار التنفيذي لدى المسؤولين في الشركات فلم يعد يتجاوز 3 أشهر، وهي الفترة التي يبني عليها المحلّلون الماليون تقييم أسعار الأسهم وتوجّهاتها ارتفاعاً أو نزولاً أو ركوداً. لم يعد التخطيط المتوسّط والطويل الأجل مرتكزاً على سياسات الاستثمار، وبالتالي فقدت الشركات المنتجة تفوّقها في الإنتاجية والتنافسية، ثم جاءت عملية التفكيك الصناعي (deindustrialization) في الولايات المتحدة الذي بدأ منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي.

*باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي في لبنان